الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم تجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

دور المعايير البيئية في دعم الجوانب الاقتصادية للتنمية المستدامة

دراسة حالة الاتحاد الأوروبي للفترة(2003-2018)

إعداد الطلبة:

- سهيل جابر
- يوسف يمينة
- بن عيسى منال

إشراف الأستاذة:

د. بوصبيع صالح رحيمة

المشرف المساعد:

د. بوسواك أمال

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
– مخزومي لطفي	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيساً
– بوصبيع صالح رحيمة	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفاً ومقرراً
–بوسواك أمال	أستاذ محاضر قسم ب	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفاً مساعداً
– تي أحمد	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشاً

السنة الجامعية: 2020/2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم تجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

دور المعايير البيئية في دعم الجوانب الاقتصادية للتنمية المستدامة

دراسة حالة الاتحاد الأوروبي للفترة(2003-2018)

إعداد الطلبة:

- سهيل جابر
- يوسف يمينة
- بن عيسى منال

إشراف الأستاذة:

د. بوصبيع صالح رحيمة

المشرف المساعد:

د. بوسواك أمال

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
– مخزومي لطفي	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيساً
– بوصبيع صالح رحيمة	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفاً ومقرراً
–بوسواك أمال	أستاذ محاضر قسم ب	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفاً مساعداً
– تي أحمد	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشاً

السنة الجامعية: 2020/2019

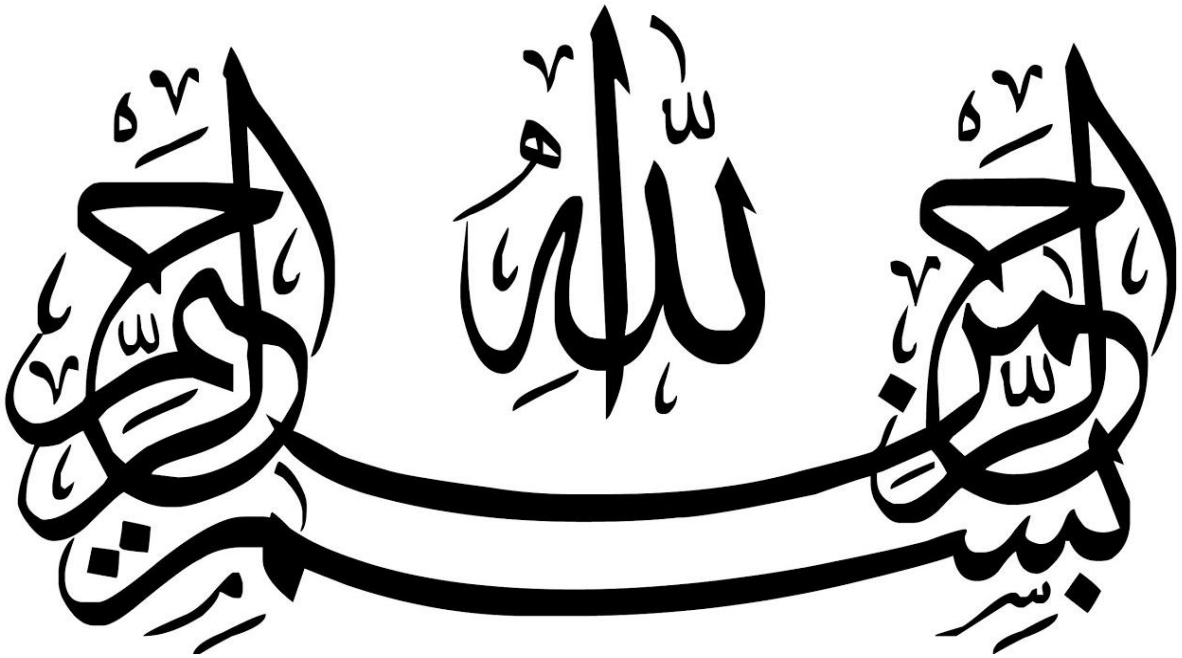

الإهداء

إلى روح والدي .....الطاهرة تغمده الله برحمته الواسعة

إلى أمل الحياة أمي .....حفظها الله ورعاها

إلى الزوجة الغالية

إلى السند في هذه الحياة

حسين .....حسينة.....أسماْ

إالى كل من ساندنا في عملنا هذا ولو بكلمة

جابر

الإهداء

إلى من حملتني وهنا على وهن ومن تعبت في تربيتي ونقشت حروف حبها بداخلي" امي أطال الله في عمرها"

إلى من حملت اسمه وأنهكه طول الانتظار ودعمني بدعائه ورضائه في كل الأطوار" ابي أطال الله في عمره وشفاه"

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي" اخوتي "جمعني الله واياهم بعيدا عن كل شر

إلى الذين تقاسموا معي عناء هذا البحث: منال وجابر

إلى ينابيع الصدق الصافي رفيقات دربي :خولة ، مليكة ، اسماء ، رندة ، نور ، ابتسام ، عبلة ربي يوفقنا جميعا

إلى براعم العائلة حفظهم الله ، إلى كل من ساندني من قريب أو من بعيد

اهدي ثمرة جهدي سائلة من المولى عز وجل أن يجعله في موازين حسناتنا جميعا

يمينة

الإهداء

أجمل لحظة هي أن يتحقق ما صبرت وتعبت لأجله أهدي تخرجي إلى معلم الانسانية إلى النور الذي بدد ظلمة الجاهلية من كان نوره شعلة أضاءت قلوبنا سيدنا ونبينا محمد صل الله عليه وسلم إلى من كلله الله بالهيبة والوقار من احمل اسمه بكل افتخار إلى من أمضى وقته في الكد والعمل ليرسم لنا طريق ممهدا نحو المستقبل ادعو الله ان يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها ابي الغالي إلي الغالية التي ارى الأمل من عينيها ملاكي في الحياة ومعنى الحب من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي أمي الغاليه

والدي الكريمين "وقُل رّبّ ارحمهُما كما ربّياني صغيرًا" إلى من حبهم يجري في شراييني ونبض دمي القلوب الطاهرة الرقيقه ورياحين حياتي أخواتي حبايب قلبي وكل عائلتي الكريمة إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا زملائي و إلى كل من علمني حرفا في مسيرتي الدراسية الى جميع الاهل والاصدقاء العزيزين على قلبي فلولاهم ولولا دعائهم ودعمهم ما أكملت مسيرة النجاح...الحمد لله

منال

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وبعد.....

يسرنا أن نتقدم بالشكر والعرفان لجميع أساتذتنا في جميع الأطوار

ونخص بالذكر الدكتورة "بوصبيع صالح رحيمة"

لتفضلها بالإشراف على هذا البحث وعلى توجيهاتها وتشجيعاتها لنا

كما نتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة

لتفضلهم بقبول قراءة وتقييم المذكرة

يمينة – جابر -منال

الملخص

الملخص:

لطالما كان اهتمام الدول بتحقيق التقدم والتطور وسعيها الدائم الى تحقيق مستوى اعلى من الرفاه الاجتماعي على حساب اهتمامها بالحفاظ على البيئة واستدامتها، مما سبب اختلالات عديدة تنعكس سلبا على الاقتصاد وتنميته في المدى الطويل ففهم الترابط الوثيق بين قضايا البيئة والاقتصاد يقع في صميم عمليات التخطيط وصنع قرار يتعلق بتنمية مستدامة.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في المعايير البيئية العالمية ودورها في تحقيق تنمية مستمرة متواصلة تمتاز بالعقلانية والشدة في استخدام الموارد المتعاملة مع النشاطات الاقتصادية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي منشودة مع المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية في إطار ما يسمى بـ "التنمية المستدامة" التي تهتم بتقوية الروابط بين جميع جوانبها الاقتصادية منها او الانسانية او الطبيعية. وتم اعتماد دول الاتحاد الأوروبي كدراسة حالة.

الكلمات المفتاحية: المعايير البيئية ، التنمية المستدامة.

Abstract:

The countries' interest in achieving progress and development and their constant pursuit of a higher level of social welfare has always been at the expense of their interest in preserving the environment and its sustainability, which has caused many imbalances that negatively affect the economy and its development in the long term. Understanding the close interrelationship between environmental and economic issues is at the heart of planning and decision-making processes related to sustainable development.

This study aims to search the environmental standards in terms of global environmental management and its role in achieving continuous and ongoing development characterized by rationality and intensity in the use of resources dealing with economic activities to achieve desired economic growth rates while preserving the environment and natural resources in the framework of the so-called "sustainable development" that It is interested in strengthening ties between all its economic, humanitarian or natural aspects. The European Union countries were adopted as a case study.

Key Words : Environmental standars,Sustainable development.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الإهداء V
شكر وتقدير VIII
الملخص: V
قائمة المحتويات IX
قائمة الجداول XI
قائمة الأشكال XIII
مقدمـــــــــــــــة ..... أ
الفصل الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة 5
تمهيد : 2
المبحث الاول: ماهية المعايير البيئية والتنمية الاقتصادية المستدامة 3
المطلب الاول: المعايير البيئية –المفهوم والأهمية 3
المطلب الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة 11
المبحث الثاني:الدراسات السابقة 26
المطلب الاول: مسح عام لبعض الدراسات السابقة 26
المطلب الثاني:الفرق بين الدراسات السابقة والحالية 23
خلاصة الفصل 36
الفصل الثاني:المعايير البيئية للإتحاد الأوروبي ومساهمتها في تحقيق تنمية مستدامة 37
تمهيد: 38
المبحث الأول: إطار عام لمسار الإتحاد الأوروبي التكاملي 39
المطلب الأول: المسار التاريخي لعملية الإتحاد 39
المطلب الثاني : المؤشرات البيئية ومستويات التنمية 45
المبحث الثاني:واقع المعايير البيئية والتنمية المستدامة في الاتحاد الاوروبي 56
المطلب الأول: مؤشرات المعايير البيئية في الاتحاد الاوروبي 56
المطلب الثاني : مؤشرات معايير التنمية المستدامة في الاتحاد الاوروبي 64
المطلب الثالث: دور المؤشرات البيئية في تحقيق تنمية مستدامة في الاتحاد الأوربي 71
خلاصة الفصل 73
خاتمة 74
قائمة المراجع 78

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1.2)	إيرادات الضرائب البيئية في الاتحاد الاوروبي 2003-2018	56
(2.2)	نفقات حماية البيئة للمنتجين المتخصصين من القطاعين العام والخاص 2003-2013	57
(3.2)	السكان المعرضون لمستويات تتجاوز القيمة الإرشادية لمنظمة الصحة العالمية 2010-2017	58
(4.2)	إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة 2003-2012	59
(5.2)	مستوى كثافة الطاقة في الطاقة الأولية 2003-2015	59
(6.2)	توليد النفايات حسب فئة النفايات 2004-2016	60
(7.2)	مؤشر استغلال المياه حسب نوع مصدر المياه 2003-2017	61
(8.2)	استهلاك المواد الكيميائية حسب الخطورة – إجمالي الاتحاد الأوروبي 2004-2018	61
(9.2)	مؤشر الطيور المشترك (إجمالي الاتحاد الأوروبي) 2003-2017	62
(10.2)	انبعاثات غازات الدفيئة 2003-2017	63
(11.2)	الإنفاق الوطني على حماية البيئة 2009-2018	63
(12.2)	الأشخاص المعرضين لخطر الفقر أو الاستبعاد الاجتماعي 2003-2018	64
(13.2)	التحصيل العلمي العالي حسب الجنس 2003-2018	65
(14.2)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المعدل حسب القوة الشرائية 2003-2018	66
(15.2)	العمر المتوقع عند الولادة حسب الجنس2003-2018	67
(16.2)	السكان غير قادرين على الحفاظ على المنزل دافئا بما فيه الكفاية بسبب الفقر2003-2017	68
(17.2)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2003-2018	69
(18.2)	معدل الاكتظاظ حسب حالة الفقر 2003-2018	70
(19.2)	الانفاق الحكومي من المؤسسات الغير ربحية التي تخدم الفرد 2009-2018	70
(20.2)	الإنفاق المؤسساتي 2009-2018	71

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	ص
(1.1)	تصنيف مواصفات نظم الإدارة البيئية	09
(1.2)	المتطلبات البيئية في السوق الاوروبية	54

مقدمـــــــــــة

أسهم النمو السريع للتقدم الصناعي والتطورات غير المنضبطة المصاحبة له في تنامي سلسلة من المشكلات ذات الطابع البيئي، التي أصبحت قضاياها تمثل واقعا مؤلما ملازما للحياة الحديثة، خاصة مع تعزيز العولمة والتقنيات التكنولوجية المتطورة واثارها في الأضرار بالبيئة.

وعلى إثر تعاظم خطر تلك المشكلات من جهة، وتقلص نسبة الموارد على الأرض وإضعاف قدرتها على تجديد ذاتها من جهة أخرى، أصبحت المحافظة على البيئة من أهم التحديات التي تواجه عالمنا اليوم، فضرورة إتباع أنماط بديلة للتنمية لتحقيق ما يسمى بالتنمية المستدامة، تضع في الاعتبار محدودية الموارد البيئية الطبيعية وحدود قدرة الأرض على تحمل إجهاد الاستنزاف من ناحية والتلوث والتدهور من الناحية الأخرى أمرا حتمياً لا بد منه.

من جانب أخر تتمثل المعايير البيئية في الشروط التي يجب توافرها في المنتجات سواء في مدخلات إنتاجها أو المواد المكونة لها أو في أساليب إنتاجها أو عبواتها وطريقة تغليفها وكذلك المواصفات المحددة لكميات الملوثات الخارجة الماء العملية الإنتاجية وكيفية التعامل معها، ووضع هذه المعايير لا يقتصر فقط على القطاع الصناعي لضمان أساليب إنتاج منتجات غير ملوثة للبيئة فحسب، ولكنها تتعداه لتشمل السلع الزراعية التي تمثل الركيزة الأساسية الصادرات العديد من الدول النامية لما تقتضيه العملية الإنتاجية لهذه السلع من استخدام مبيدات والأسمدة لحماية التربية فضلا عن مواصفات التعبئة والتغليف .

والاتحاد الأوروبي من بين الجهات التي تتميز بكثرة الاتفاقات والاشتراطات والمعايير البيئية التي يفرضها على السلع القادمة إليه أو التي تتحرك داخل حدوده، مما أدى في كثير من الأحيان إلى نشوب نزاعات داخل الأعضاء بسبب اتهام السياسات البيئية بكونها أسلوب حماية جديد، وأيضا كثيرا ما تشتكي الدول النامية من صعوبة ولوج صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي نظرا للقائمة الطويلة من الشروط البيئية المفروضة عليها، فالاتحاد الأوروبي يعد أكبر وأهم تكتل اقتصادي في العالم، يتميز بضخامة حجم المبادلات التجارية داخله وبينه وبين العالم الخارجي يسعى إلى التوفيق بين سياساته الاقتصادية والتجارية الصارمة وتحقيق تنمية مستدامة، وأمام هذا الطرح تتبلور معالم إشكالية هذا البحث كالتالي:

ما مساهمة تطبيق المعايير البيئية في تحقيق تنمية مستدامة في الاتحاد الأوروبي؟

وللإجابة على هذه الاشكالية نطرح الاسئلة الفرعية:

- ✓ ما المقصود بالمعايير البيئية، أهميتها، أنواعها؟
- ✓ ما المقصود بالتنمية المستدامة أبعادها ومؤشراتها؟
- ✓ ما هي أهم المعايير البيئية المطبقة في الاتحاد الاوروبي؟

فرضيات الدراسة

على ضوء العرض السابق لمشكلة البحث والاسئلة الفرعية، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى :

يقصد بالمعايير البيئية عموما على أنها "تلك الشروط التي يجب توفرها في المنتجات سواء في مدخلات انتاجها أو المواد المكونة لها أو في اساليب انتاجها أو طريقة تغليفها"

الفرضية الثانية:

تعني التنمية المستدامة على انها التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساومة على قدرة الاجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم.

الفرضية الثالثة:

يتم استخدام التدابير البيئية في كثير من دول الاتحاد الاوروبي لذريعة فقط واسلوب حمائي في السياسات الاقتصادية.

دوافع اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب ومبررات أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع، ومن بينها:

- ✓ ارتباط الموضوع بميول الطلبة البحثية خاصة ربط الظواهر الاقتصادية بالمعايير البيئية؛
- ✓ حداثة الموضوع وعلاقته بالتخصص الطلبة؛
- ✓ أهمية موضوع المعايير البيئية والتنمية المستدامة للاقتصاديات في الوقت الراهن.
- ✓ كثرة اللجوء للاتحاد الاوروبي كنموذج لربط اقتصاد الدول الأعضاء بالاشتراطات والمعايير كونها من اكثر التكتلات الاقتصادية التي تشترط معايير بيئية.
- ✓ قلة البحوث التي تتناول وتربط موضوع التنمية المستدامة بموضوع المعايير البيئية.

اهداف البحث

نحاول في هذا البحث الوصول الى مجموعة من الاهداف، ومن بينها:

- ✓ معرفة مكانة البيئة في السياسات الاقتصادية، خاصة بعد أن شهدت تطورا وشمولا كبيرين؛

- ✓ معرفة سبل تحقيق تنمية مستدامة، أي تحرير الاقتصاد العالمي ونموه دون الإضرار بالمقدرات الطبيعية وحق الأجيال القادمة في بيئة سليمة ومعرفة مدى نجاعة السياسات البيئية في تحقيق أهدافها؛
- ✓ معرفة فرص الدول اقتصاديا في ظل تزايد الاشتراطات والمعايير المفروضة من قبل الدول المتطورة على المنتجات المصدرة إلى أسواقها؛
- ✓ توضيح علاقة المعايير البيئية وتوفرها بتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة؛
- ✓ معرفة جهود وسياسات الاتحاد الأوروبي في سبيل تحقيق تنمية مستدامة من خلال تبني شروط تهدف إلى الحفاظ على البيئة.

اهمية البحث

تتجلى أهمية البحث في كونه محاولة لمعرفة مدى وحجم المجهودات المبذولة في إطار المحافظة على البيئة العالمية، جنبا إلى جنب مع تحقيق تنمية مستدامة بحيث يكون هناك إنتاج وفير وحركة تجارية عالمية كبيرة واستغلال أمثل للموارد بشرط ألا يكون هناك إضرار بحق الأجيال القادمة، أو مستقبل الحياة بتنمية مستدامة، وأيضا تتجلى أهمية البحث في كونها محاولة لاختبار نية الدول تجاه السياسات و التدابير و المعايير البيئية التي تشترطها على السلع القادمة إلى أراضيها، و معرفة مدى قدرة المؤسسات الاقتصادية على استيفاء الاشتراطات البيئية التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة والاتحاد الأوروبي، من خلال معرفة المعايير البيئية المفروضة حتى يتسنى لها تلبيتها والرفع من قدراتها التنافسية.

منهج الدراسة

لمعالجة موضوع البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات المتبناة، كمفهوم المعايير البيئية، ومفهوم التنمية المستدامة، وغيرها من المفاهيم تم تبني عدة مناهج بحثية تركزت في:

المنهج الوصفي: الذي يعنى بوصف وتفسير الأحداث والظواهر، للوصول إلى الأسباب الحقيقية والعوامل التي تتحكم فيها واستخلاص النتائج لتعميمها من خلال دراسة الظواهر كما في الواقع والتعبير عنها بشكل كمي أو كيفي بما يوضح حجم الظاهرة، ودرجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى أو يوصف الظاهرة وتوضيح خصائصها وسيستخدم بكثافة في كامل أجزاء البحث.

المنهج التاريخي وهو المنهج الذي يهدف إلى إعادة بناء الوقائع الماضية بوضعها في سياق معين من خلال إعادة ترتيب الوقائع وتفسيرها بهدف فهم الواقع على ضوء خبرات الماضي ويتجلى ذلك في عرض بعض الوقائع البارزة والمهمة المتعلقة بموضوع الدراسة في أغلب أقسام البحث خصوصاً الجانب المتعلق بالتطور التاريخي لتكتل الاتحاد الأوروبي؛

المنهج التحليلي المعتمد على الاحصائيات والبيانات للاقتصاديات محل الدراسة ومن ثم التقييم والتقويم لإبراز الجوانب التنموية وعلاقتها بالمشروطية البيئية حيث نتناول بشيء من التحليل البعد البيئي في السياسات الاقتصادية، والتنمية المستدامة المنبثقة عن الاتحاد الاوروبي وكذا الآثار المتبادلة بين المعايير البيئية والتنمية المستدامة ويبرز هذا المنهج بوضوح في أجزاء متفرقة من البحث خصوصا في الفصل الثاني.

حدود الدراسة

الإطار المكاني: شملت الدراسة الحدود الجغرافية لدول الاتحاد الأوروبي باعتباره من اقوى التكتلات الاقتصادية التي تطبق الاشتراطات البيئية مع التركيز على الدول أكثر تقدما في الاتحاد على غرار فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، بلجيكا والدانمارك.

أما الإطار **الزماني للدراسة:** فقد تم التركيز على الفترة 2003-2018 مع توسع الاتحاد بمقدار الثلثين كونها أكثر فترة توفرت فيها الاحصائيات محل الدراسة لدول التكتل.

مصادر جمع البيانات والأدوات المستخدمة

للوصول إلى الأهداف المرجوة من البحث تمت الاستعانة بمجموعة من الكتب والمجلات والتقارير الصادرة عن هيئات مختصة وطنية وأجنبية مختصة، كما استعنا بالرجوع لعدة دراسات سابقة مثل أطروحات الدكتوراه ورسائل الماستر والماجستير، وكذا مواقع انترنت متخصصة كموقع EUROSTAT، كما تم استخدام أدوات إحصائية في شكل جداول لفهم وتفسير المؤشرات، وتبسيط عملية قراءتها.

صعوبات البحث

تكمن الصعوبات التي واجهتنا أثناء إنجاز هذا البحث في قلة المراجع المتخصصة، أي تلك التي تربط بين المعايير البيئة والتنمية المستدامة في دعم الجوانب الاقتصادية بشكل مباشر، ما ضاعف من الجهد في جمع البيانات والمعلومات حول موضوع البحث، فضلاً عن عدم توفر البيانات الكافية للفترة محل الدراسة خصوصا الحديثة منها وعدم وجود اتفاق واضح بين المختصين حول المؤشرات الفعلية الموضحة للوضعية البيئية للدول.

تقسيمات البحث

حتى نتمكن من الالمام بالموضوع والمحاطة بكل الجوانب تم تقسيم البحث وفق الفصلين التاليين:

الفصل الأول: سنتناول فيه الإطار النظري ومتغيرات الدراسة والدراسات السابقة ضمن مبحثين رئيسيين.

الفصل الثاني: تناولنا فيه الجانب التحليلي والذي يتضمن المعايير البيئية الاتحاد الأوروبي ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة ضمن مبحثين.

الفصل الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

تمهيد:

لقد أصبحت البيئة قضية من قضايا العلاقات الدولية، عقد من أجلها المؤتمرات وتبرم الاتفاقيات وتؤسس المنظمات وذلك لما اصابها من الخلل المتصاعد الذي أضحى يشكل خطرا بالغا على البشرية قاطبة في حاضرها وينذر بويلات كونية كبرى تهدد الأجيال القبلة.

ولقد أصبحت حماية البيئة ونموها ركنا أساسيا للتنمية، بدون تنمية تبقى الموارد غير كافية وبالتالي تتدهور البيئة وهكذا فإن هذا الترابط بين البيئة والتنمية، واتخاذهما بعدا كونيا هو ما أدى إلى ظهور ما يسمى بالتنمية المستدامة، وهي الإيفاء بحاجات الجيل الحالي بدون تفريط في حاجيات الأجيال الأخرى.

فنجد أن هناك مساعي دولية ورؤية مستقبلية لتعميم تحقيق التنمية المستدامة وخاصة من ناحية الدول النامية وإن أمكن تقديم مساعدات مالية دولية من أجل ذلك.

وبهذا قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: ماهية المعايير البيئية والتنمية الاقتصادية المستدامة

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الاول:

ماهية المعايير البيئية والتنمية الاقتصادية المستدامة

من خلال هذا المبحث نتطرق إلى المعايير البيئية في مطلب أول، ثم نتناول مفهوم التنمية المستدامة اقتصاديا في المطلب الثاني.

المطلب الاول: المعايير البيئية –المفهوم والأهمية

الفرع الأول: مفهوم المعايير

يقصد بالمعايير البيئية عموما على أنها " تلك الشروط التي يجب توفرها في المنتجات سواء في مدخلات إنتاجها أو المواد المكونة لها أو في أساليب إنتاجها أو عبوتها وطريقة تغليفها وكذلك المواصفات المحددة لكميات الملوثات لخارجية أثناء العملية الانتاجية و كيفية التعامل معها ".ووضع هذه المعايير لا يقصد فقط على القطاع الصناعي لضمان أساليب إنتاج منتجات غير ملوثة فحسب ،ولكنها تتعداه لتشمل السلع الزراعية التي تمثل الركيزة الاساسية لصادرات العديد من الدول النامية لما تقتضيه العملية الانتاجية لهذه السلع من استخدام للمبيدات و الاسمدة لحماية التربة فضلا عن مواصفات التعبئة والتغليف. (مخلوفي و بن عبد العزيز، 2012، صفحة 3)

يعني بكلمة معيار تدبير ينبغي الامتثال له، ويمكن أن يكون هذا المعيار طوعيا أو إلزاميا، ومن الناحية القانونية البحتة تبقى المعايير طوعية إلى أن ينص عليها قانون وطني كالأنظمة الفنية، فيجعلها إلزامية. (آسيا، 2005، صفحة 3)

هي مجموعة من القيود الخاصة بمعالجة قضايا التلوث والاخطار البيئية من خلال التنظيمات التشريعية واللائحة التي تحدد مستويات إصدار العوادم، وتوصيفات واشتراطات معينة تتعلق بأسلوب الانتاج أو المنتجات وقد تذهب في أقصى صورها إلى حضر ممارسة أنشطة معينة أو عدم السماح بدخول سلعة معينة لم تراعى فيها المعايير والقيود المفروضة نظرا لما يترتب عليها من مخاطر بيئية (سهيل، 2006، صفحة 35)

الفرع الثاني: أنواع وأهمية المعايير البيئية

أولا: أنواع المعايير والاشتراطات البيئية

إن زيادة الاهتمام بالمعايير والاشتراطات البيئية ينم عن حرص شديد على الحفاظ على البيئة بصفتها مصدرا للموارد الطبيعية، وخدمية للإنسان بصفته موردا بشريا وكائنا اجتماعيا مع تحقيق أغراض تجارية واقتصادية بإعادة

تدوير أو رسكلة مخلفات العمليات الإنتاجية والاستهلاكية على حد سواء، وتمثل أهم صور هذه المعايير وأنواعها فيما يلي: (مخيمر، 1986، الصفحات 216-217)

1) معايير نوعية البيئة

وهي تلك التي تعين الحدود القصوى للتلوث أو الإزعاج التي لا ينبغي تجاوزها في الوسط المستقبل للتلوث أو في جزء منه، وتستخدم العديد من الأدوات لتحقيقها، يتعلق بعضها بالإنتاج والبعض الأخر بالاستهلاك، وهي تعد معايير عامة تصف حالة البيئة.

2) معايير الانبعاث

وهي تحدد كميات الملوثات أو درجة تركيزها التي تنبعث من مصدر أو مادة معينة، خلال وحدة زمنية معينة، أو أثناء دورة تشغيل معينة، ومن ثم يكون تأثيرها كبير على أساليب الإنتاج التي يجب أن تعدل من خلال استخدام طرق إنتاج معينة تقلل التلوث، وتطبيق معايير الانبعاث عادة على المنشآت الثابتة كالمصانع أو محطات القوة الحرارية .

3) **معايير العمليات والإنتاج**

وهي تلك التي تنظم الكيفية التي ينبغي أن تنتج ما السلع، وتصف الطرق والأساليب الواجب استخدامها أو مراعاتها في عمليات الإنتاج، مثل نوع التكنولوجيا والآلات والمعدات المستخدمة ومدى ملائمتها...اخ، كما تشتمل أيضا على مستويات الانبعاث والقواعد التي ينبغي مراعاتها في استغلال المنشآت الثابتة وكيفية تصميم هذه المنشآت.

4) معايير المنتجات

وهي تطبق بغرض منع التدهور البيئي أو حماية المستهلكين من التلوث البيئي المباشر، أي أن تلك المعايير فدف إلى حماية البيئة من الأضرار التي تحدث من استعمال أو استهلاك سلعة أو مشج ما، نظرا لما قد يصدر عنه أو يحتويه من مواد مضرة بالإنسان والحيوان أو الثدييات أو يخل بالتوازن الدقيق الذي يربط بين عناصر النظام البيئي، وتقوم هذه المعايير بتحديد ووصف ما يلي:

- ✓ الخصائص الطبيعية والكيميائية للمنتجات، وخاصة تلك التي تشير إلى ما تحتويه من مواد ملوثة ومضرة.
- ✓ القواعد المتعلقة بشروط التعبئة والتغليف و التلوين أو العرض السلعة معينة التي تهدف إلى حماية المستهلكين .
- ✓ مستويات الملوثات المنبعثة أو المتحالفة والتي تحدثها سلعة معينة خلال عملية الاستعمال.

- ✓ النسب القصوى المسموح بها من السموم الصناعية والكيماويات في المنتجات.
- ✓ كيفية التخلص والتصرف في المنتج بعد استخدامه كإعادة التدوير Le recyclage أو إعادة الاستخدام.

5) معايير الأداء

وهي تتطلب أنشطة معينة كالتقييم البيئي، والذي غالبا ما يعمل على تحسين إدارة البيئة، وكذلك أسباب اختلاف استخدامات الاشتراطات البيئية بين الدول.

ثانيا: اسباب اختلاف استخدامات المعايير البيئية بين الدول

تبعا لتعدد أنواع الاشتراطات والمعايير البيئية في التجارة الدولية فظهر هناك اختلاف كبير في استخداماها ما بين الدول، ولقد اجتمعت هناك أسباب مختلفة أدت إلى هذا الاختلاف في الاستخدام أهمها: (ديب، 2009/2008، صفحة 209)

1) طبيعة ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل دولة:

حيث يوجد هناك تباينا في التفضيلات الاجتماعية بسبب تباين مستويات المداخيل بين البلدان، ومنه قد لا يصلح للدول النامية ما قد يصلح للدول المتقدمة وهذا ما يفسر بتشدد البعض وتساهل البعض الآخر في تطبيق السياسات البيئية.

2) طبيعة الأهداف التي تسعى كل دولة إلى تحقيقها:

حيث قد يكون الغرض بيئيا بحتا وقد يكون للتأثير على التجارة الدولية أو للحصول على دخل مالي.

3) مستوى الأضرار التي قد لحقت بالبيئة:

حيث كلما كانت الأضرار كبيرة كلما كانت الدولة في أمس الحاجة إلى اتخاذ إجراءات سريعة ومتشددة لحل مشكلة تدهور البيئة.

4) القدرة التنظيمية:

أي قدرة الدولة على المراقبة والرصد والإشراف وضمان تنفيذ السياسات والأدوات البيئية التي تقررها، وهذا يترتب على ما بحوزة الدولة من إمكانيات بشرية مؤهلة وموارد مالية كافية وتكنولوجيا متقدمة.

درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:

حيث كلما كانت الدولة متدخلة كلما ازداد لجوئها للأساليب التنظيمية وكلما كانت بعيدة عن التدخل في النشاط الاقتصادي كلما ازداد لجوئها إلى قوى السوق والأساليب الاقتصادية.

5) المقدرة التمثيلية الطبيعية للدولة:

وهي مدى قدرة الدولة على تحويل الملفات والنفايات بجعلها غير مضرة وهذا يعتمد على حجم ما لدى الدولة من موارد طبيعية قادرة على تحديات نفسها تلقائيا.

إذن من كل ما تقدم يمكن استنتاج أن الاشتراطات والتدابير البيئية ما هي إلا مجموعة القوانين والإجراءات واللوائح التي تستعملها الدولة للحفاظ على سلامة البيئة من مصادر التلويث خاصة الصناعية منها.

وباختلاف هذه الاشتراطات واستخداماتها، مباشرة كانت أو غير مباشرة، فهي جميعها ذات أهداف نبيلة وتخدم التنمية المستدامة في شقها البيئي إلا أنها قد تؤثر على التجارة الدولية وقد تضر بالميزة التنافسية لبعض المنتجين المحليين إذا ما تشددت الدول في تطبيقها كما أنها قد تكون وسيلة ناجعة ضمن وسائل الذكاء الاقتصادي التي تصد من خلالها منتجات الدول عن النفاذ إلى الأسواق التي لا تطبيق نفس السياسات البيئية خاصة المتخلقة منها.

ثالثا: أهمية المعايير البيئية

تؤثر الانشطة الصناعية باختلاف أنواعها ومكوناتها على عناصر البيئة التي يعيشها الانسان وقد تكون هذه التأثيرات مباشرة أو غير مباشرة، وفي الاجل الطويل تؤثر على صحة الانسان وعلى معدلات التنمية وعلى تزايد القلق اتجاه الاثار الضارة للتلوث الصناعي تزايد الضغط على القطاع الصناعي لاستخدام طرق تصنيع صديقة للبيئة تحافظ عليها، حيث ان الاتحاد الاوروبي سيترتب عليه انخفاض الصادرات في هذه السوق الهامة وفي نفس الوقت فإن عدم تطبيق المعايير البيئية في ظل المنافسة الشديدة بين المصدرين يمن أن تأثر على القدرة التنافسية السعرية لها في هذه السوق، بل وفي أسواق أخرى قد تحذو حذو الاتحاد الاوروبي في هذه التدابير الحمائية. (الخارجية، مختارات من دليل التجارة البيئية،التحديات البيئية للمصدرين للاتحاد الاوروبي،قطاع الاتفاقيات التجارية،وحدة المشاركة الاروبية، 2003، صفحة 18)

تعتبر المتطلبات والمعايير البيئية وما تستلزمه من شهادات توافق البيئة من أهم عوامل تفعيل القدرات التنافسية كما أنها العوائق غير الجمركية التي تضعها الدول المتقدمة امام التجارة العالمية خاصة في ظل انخفاض الحواجز الجمركية.

اتجاه الدول المستوردة في حالة عدم اهتمام المصدرين بالمتطلبات البيئية إلى أخرى قادرة على الوفاء بها مما يعني امكانية الخروج شيئا فشيئا من السوق او انها تلجأ إلى الضغط لخفض السعر نتيجة عدم الاهتمام بالمعايير البيئية.

الطاقات الانتاجية المحدودة للعديد من الدول النامية ومنها الجزائر بالرغم من توفر العديد من المزايا النسبية لهذه الدول والتي تتمثل في توفير في توفر المواد الخام ورخص الأيدي العاملة، لذلك لابد من الاهتمام بسياسات التوافق البيئي التي تهدف إلى تقليل الفائض الناتج عن العملية الانتاجية ورفع الكفاءة الانتاجية وتحقيق وفرات في المياه والكيماويات والطاقة وتخفيض زمن التشغيل ومن ثم الحد من تكاليف التشغيل، بما يمكن أن يعوض أي تكاليف ناجمة عن استخدام طرق صديقة للبيئة.

وجود استعداد لدى الدول المتقدمة لتقديم المساعدات الفنية والمالية للدول النامية تتعلق بالتوافق البيئي حتى تضمن وصول منتجات امنة لمستهلكيها، لذلك يجب على حكومات الدول النامية الاهتمام بدراسة كيفية الحصول على أقصى استفادة ممكنة من هذه المساعدات في طريق توفيق اوضاعها البيئية.

الفرع الرابع: أقسام المعايير البيئية: (البامرني و سرمد كوكب، 2013، الصفحات 166-167)

أولا: معايير متعلقة بالهواء

وهي الحالة التي يكون فيها الهواء محتويا على مواد كيميائية وغبار وأتربة ضارة بالإنسان وبمكونات البيئية المختلفة كالنبات ة الحيوان وغير ذلك ويعرف بأنه كل ما يتم طرحه من قبل الانسان بصورة مباشرة أو غير مباشرة من موا أو طاقة إلى الهواء، مما يؤدي إلى حدوث تأثيرات تؤذي الطبيعة والى حدوث اضرار بالصحة الانسانية والأنظمة الطبيعية.

ثانيا: معايير متعلقة بالتلوث المائي:

يعرف التلوث المائي بأنه يعد كل مجرى مائي ملوثا عندما يتغير بشكل مباشر او غير مباشر تركيب أو حالة مياه ذلك المجرى، وذلك نتيجة لعمل انساني، وقد عرف نظام صيانة الانهار رقم 25 في التشريعيات البيئية التلوث المائي بأنه التغيرات الفيزياوية او الكيمياوية او البيولوجية او الصفات الجمالية التي تحدث في المياه، وتؤدي إلى تغيير نوعيتها بحيث تصبح ضارة بالجهة المستفيدة منها او ضارة بالبيئة المحيطة بها.

ثانيا: معايير متعلقة بالأرض:

نتيجة لممارسة الانسان لنشاطاته تتعرض الارض للعديد من الفضلات منها الغازية المتحررة في الجو و السائلة التي تصرف في المياه والصلبة التي تترك في التربة أو الاشعاعات، والتي تتفاعل مع المكونات العضوية للتربة بما يحتويه من

أحياء بيولوجية مؤذية بها إلى تغيير خصائصها الكيميائية والفيزيائية كما أن زيادة استخدام الارض يشكل تهديدا لها، ففي فترة الثمانينات من القرن العشرين أصبحت الأرض تستخدم على نحو أكثر كثافة على المستوي العالمي، فقد كان هكتار الارض الزراعية تنتج 7.1 طن في المتوسط ولكنه الان ينتج 2.5 طن مما يؤدي إلى تأكل التربة.

الفرع الخامس: معايير إدارة البيئة ايزو 14000:

يولى الكتاب والباحثين اهتمام كبير بنظام الإدارة البينية إذ أنها توفر هيكلا لتطبيق النظام في جميع عمليات المنظمة بما يعزز الوفاء للتشريعات والقوانين البيئية. ويتفق عدد من الباحثين في تعريف نظام الإدارة البيئية هو جزءا من النظام الإداري الشامل ويتضمن الهيكل التنظيمي ونشاطات التخطيط والمسؤولية وممارسة العمليات والموارد المتعلقة بتطور السياسة البيتية وتطبيقها ومراجعتها والحفاظ عليها، في حين يشير لنظام الإدارة البيئية. (الحديثي، 2000، صفحة 59)

دورة مستمرة من التخطيط والتنفيذ والمراجعة والتحسين للأعمال التي تقوم بها المنظمات للإيفاء بالتزاماتها تجاه البيئة ومتطلباتها وتعتبر نظام الإدارة البيئية جزءا من النظام الإداري والكلي للهيكل التنظيمي للمنظمة المسؤولة عن نشاط التخطيط والإجراءات والعمليات والموارد التي يتم من خلالها تطبيق السياسة البيئية وإدامتها وتحسينها، وتؤكد الباحثة إلى مضمون التعاريف أعلام النظام الإدارة البينية إذ أنها تعد منظومة متكاملة تهدف إلى تقليل التلوث ويدعم مفاهيم التحسين المستمر لعمليات المنظمة من خلال دورة (Deming) والتي هي (خطط Plan) و (اعمل Do) و (افحص Check) و (تقذ Act) فضلا عن تحقيق التنمية المستدامة بما يزيد من قدرتها التنافسية أمام المنظمات العالمية الأخرى في تحسين أدائها البيئي وتقديم منتجات كفؤة ونظيفة. (الصرن، 2001، الصفحات 8-22)

أولا: المواصفات الدولية للإدارة البيئية ISO14000

تعد حماية البيئة قضية استراتيجية هامة في الأعمال، لذا تم إصدار سلسلة المواصفات الدولية (ISO14000) التي تمثل دليلا ومرشدا وإطارا متكاملا من نظم الإدارة البيئية والمراجعة البيئية وهي سلسلة من المعايير الدولية المطورة من قبل منظمة الايزو تهدف إلى تحسين الأداء البيئي في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية وحسن استخدام الموارد الطبيعية وتسعى لمعالجة المشاكل البيئية من مصادرها كما ينبغي على المنظمات تطبيقه في عملياتها ليكون أدائها مطابقا للمواصفة العالمية لحماية البيئة وتحسين أدائها والشكل (1-1) يوضح تصنيف المواصفة الدولية للإدارة البيئية ما يخص النظم والتدقيق البيئي. (قدوري، الصفحات 8-22)

شكل رقم (1-1)تصنيف مواصفات نظم الإدارة البيئية

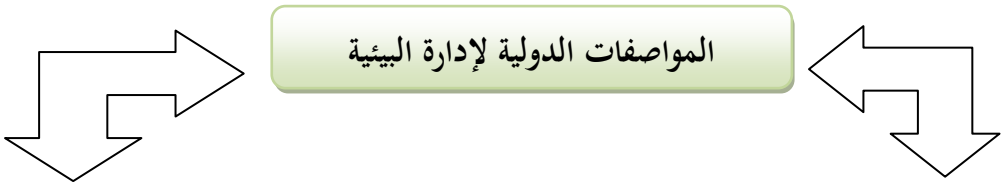

المصدر 01/07/2020 16:00 www.nqa.com/en-gb/certification/standars

ثانيا: السياسة البيئية والالتزام

تحدد الإدارة العليا السياسة البينية للمنظمة وتوضح أساسيات ومبادئ النظام والغاية من مستوى الأداء المطلوب والمسؤولية البيئية وتؤكد هذه السياسة التزام المنظمة بالآتي: (نظام الادارة البيئية وفق متطلبات المواصفة الدولية ISO14004 وامكانية تطبيقه، صفحة 169)

- ✓ رؤية ورسالة المنظمة والقيم والمعتقدات الأساسية.
- ✓ إيصال المتطلبات الأساسية إلى الجهات ذات العلاقة .
- ✓ التحسين المستمر وصولا إلى الأداء البيئي.

- ✓ منع التلوث،
- ✓ التنسيق مع السياسات التنظيمية الأخرى (الجودة والأمان والصحة الوظيفية).
- ✓ المطابقة مع القوانين والتشريعات البيئية .

الفرع السادس: مصادر التمويل الدولي للمشاريع البيئية:

ممكن تقسيم موارد التمويل الدولي إلى المجموعات الأساسية وفقا لموارد رؤوس والأموال المختلفة وأنواع التمويل المتعددة المتاحة: (فروخات، 2009-2010، الصفحات 127-129)

1) بنوك التنمية الدولية :

تعمل بنوك التنمية من حيث المبدأ بطريقة تشبه طريقة عمل البنوك التجارية فهي تحصل على رؤوس أموالها من أسواق رؤوس الأموال العالمية، و لكن تقوم عدد من الدول بإنشائها والمساهمة في رأس مالها و هذا هو الاختلاف الوحيد و يمكن في هذه الحالة أن تحصل هذه البنوك على رؤوس أموال دولية بشروط ميسرة وبذلك تقدم نفس هذه الشروط للدول التي لا تتمتع بالملاءة (القدرة على الاقتراض)، والتي لا تمكن هذه الدول عادة أن تقترض رؤوس أموال بنفس هذه الشروط، وإذا ما تم مقارنتها بالبنوك التجارية فان بنوك التنمية تتطلب إجراءات أكبر للحصول على الموافقة على القرض، مما يترتب علية ارتفاع تكاليف المعاملات المالية على قروضها عن تكاليف المعاملات المالية الخاصة بالقروض التجارية، وتتوقف إمكانية الحصول على هذا النوع من التمويل إلى درجة كبيرة على القدرة على خلق خطة قومية للموضوع المطروح، ومن أهم بنوك التنمية الدولية نذكر ما يلي:

- ✓ البنك الدولي للإنشاء والتعمير.
- ✓ البنك المركزي الأمريكي للتكامل الاقتصادي.
- ✓ البنك الاسيوي للتنمية.

2) الصناديق الدولية للتنمية :

تضم صناديق التنمية الدولية مؤسسات الإقراض التي تقدم القروض بشروط ميسرة بدون فائدة أو بسعر فائدة منخفض، وتقوم عدد من الدول بإنشاء صناديق التنمية وتصبح أعضاء في هذه الصناديق وتقدم لها المنح والتبرعات التي تعد المورد الأساسي لرأس مالها وغالبا ما تقوم بنوك التنمية بإدارة هذه الصناديق أو تكون لها علاقة وثيقة ما، وتضم صناديق التنمية الدولية:

- ✓ جمعية التنمية الدولية.
- ✓ صندوق البيئة العالمي.

3) الجهات المتعددة الأطراف المقدمة للمنح :

تتضمن هذه الجهات منظمات الأمم المتحدة التي تقدم المنح، ويمكن ذكر أهم هذه المنظمات التي تقدم الدعم للأعمال المرتبطة بحماية البيئة وإدارة المخلفات مثل :

الإتحاد الأوروبي : ويشمل ما يلي:

- برنامج مساعدة المجتمع للتعمير والتنمية والاستقرار.
- أداة تنفيذ السياسات الهيكلية في الفترة ما قبل الانضمام للاتحاد الأوروبي (ICPA) .
- برنامج ميدا MEDA .

منظمة الأمم المتحدة (ONU): ويشمل ما يلي

- البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة.
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة

4) المنظمات الحكومية الدولية:

تحصل المنظمات الحكومية الدولية على أموال من رسوم العضوية وإسهامات الأشخاص والعطايا والوصايا والتبرعات من الشركات والحكومة ووكالات المعونة، وتعتمد الجمعيات الحكومية بدرجة كبيرة على موارد التمويل سالفة الذكر ويكون في حوزتها كمية قليلة من الأموال يمكن أن تطلق عليها أموالها الخاصة، ومع ذلك فيمكن أن تلعب دورا هاما في تقديم الدعم للمنظمات الحكومية الوطنية وخصوصا فيما يخص المشروعات التي تركز على حماية البيئة ونشر الوعي والتعليم البيئي، بالإضافة إلى الأعمال محدودة النطاق الخاصة بالمجتمعات المحلية.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة

اكتسب مصطلح التنمية المستدامة اهتماما عالميا بعد ظهور تقرير لجنة بوليت لاند والذي صاغ أول تعريف للتنمية المستدامة على "أنها التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساومة على قدرة الاجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم". (عارف، 1989)

وبشكل عام فإن هذا التعريف يحدد الإطار العام للتنمية المستدامة التي تطالب بالتساوي بين الاجيال من حيث تحقيق الحاجات الرئيسية. وهذا مما ادى بالكثير من الباحثين إلى محاولة تقديم تعريفات ومن بينها التعريف. (حسونة، 2013، صفحة 23)

اقتصاديا: تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة، والموارد أما بالنسبة للدول المختلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للحد من الفقر.

زيادة الدخل القومي والارتقاء بمستوى معيشة الانسان مع تقليل الفجوة الداخلية

تعديل تركيبة هيكل الاقتصاد القومي لمصلحة قطاع الصناعة والتجارة

وضع التشريعات اللازمة للحد من الاحتكارات

تحقيق مبدأ السوق الحرة على أسس اقتصادية سليمة توفر المنتجات بالمواصفات وبالأسعار المناسبة دون التعدي على حقوق المواطن في اختيار المنتج الملائم والمناسب

توفير البيئة التحتية من مواصلات واتصالات ومنع الاعفاءات الضريبية والجمركية بالقدر الذي لا يؤثر سلبا في الصناعات الوطنية القائمة. (محمود، 2018، صفحة 30)

الفرع الاول: إطار عام للتنمية الاقتصادية

أولا: المفهوم

يقصد بالتنمية الاقتصادية Economic Development بشكل عام إلى الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة، والتي تسهم في تعزيز مستوى المعيشة والصحة الاقتصادية المنطقة معينة. أيضا تشير التنمية الاقتصادية إلى التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد

ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات مجالات متعددة، من بينها رأس المال البشري والبنية التحتية الأساسية والتنافس الإقليمي والاستدامة البيئية والشمولية الاجتماعية والصحة والأمن والقراءة والكتابية، فضلا عن غيرها من المجالات الأخرى.

ويختلف مفهوم التنمية الاقتصادية عن النمو الاقتصادي Economic Growth، فبين تشير التنمية الاقتصادية إلى مساعي التدخل في السياسات بهدف ضمان الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص، ويشير النمو الاقتصادي إلى ظاهرة الإنتاجية في السوق والارتفاع في معدل الناتج المحلي الإجمالي. وهكذا يمكن القول بأن النمو الاقتصادي هو أحد جوانب عملية التنمية الاقتصادية. (أبو النصر و مدحت محمد، 2017، صفحة 93)

ومن المؤشرات الاقتصادية التي يمكن استخدامها في قياس مدى تقدم أو بطء أو تخلف التنمية الاقتصادية، نذكر:

- ✓ متوسط الدخل الفردي

- ✓ متوسط الدخل الأسري
- ✓ متوسط الدخل القومي
- ✓ حجم قطاع الزراعة
- ✓ حجم قطاع الصناعة
- ✓ مدى وفرة الموارد الطبيعية
- ✓ نسبة توظيف رأس المال
- ✓ حجم الإنتاج
- ✓ حجم الاستهلاك

ثانيا : متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة

لا شك أن النمو الاقتصادي يتضمن زيادة الناتج القومي أو زيادة العناصر المستخدمة وزيادة كفاءتها الإنتاجية، فالتنمية تتضمن إجراء تغييرات جذرية في تنظيمات الإنتاج وفنونه، و غالبا ما يكون أيضا في هيكل الناتج وفي توزيع عناصر الإنتاج بين قطاعات الاقتصاد المختلفة وعلى هذا الأساس، فإن الدول المتخلفة تكون بحاجة إلى تنمية وليس إلى نمو فقط، لأنها ليست بحاجة إلى زيادة في إنتاجها وزيادة في كمية الإنتاجية المستخدمة وكفاءتها فحسب، وإنما أيضا إلى تغيير جذري في بنية هياكلها الاقتصادية القديمة ، أي أن هناك اختلاف بين مدلول التنمية الاقتصادية وغيرها من مصطلحات النمو الاقتصادي، فالنمو الاقتصادي هو معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي في فترة زمنية معينة عادة تكون عاما، كما أنه عبارة عن مجرد ارتفاع في دخل الفرد الحقيقي في فترة محدودة من دون أن يصاحب ذلك أي تغيرات بنيانية، في حين أن التنمية الاقتصادية تعد عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، ويتبع هذا النمو زيادة في الدخل القومي وفي نصيب الفرد، ومن خلال ذلك تتحسن أوضاع المواطنين وتتزايد قدرات الاقتصاد القومي، ويصاحب ذلك تغيرات بنيانية، بزيادة التراكم الرأسمالي، وترتفع معه نسبة مستويات الكفاءة الفنية، والكفاءة الاقتصادية للمجتمع ككل، فالتنمية الاقتصادية عملية مستدامة وتعرف التنمية الاقتصادية بوجه عام على أنها العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل، مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وتحسين في نوعية الحياة وتغير هيكلية الإنتاج، ووفق هذا التعريف، فإن التنمية تحتوي على عدد من العناصر أهمها: (عبد القادر، 1999، صفحة 17)

الشمولية، فالتنمية تغير شامل ليس للعامل الاقتصادي فقط، وإنما أيضا الثقافي والسياسي والاجتماعي.

حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي فترة طويلة من الزمن، لأن التنمية عملية طويلة الأجل.

حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة والتخفيف من ظاهرة الفقر .

ضرورة التحسن في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد.

ويعد رأس المال أحد أهم العناصر اللازمة توافرها لتحقيق التنمية الاقتصادية، مع أهمية العناصر الأخرى، والهدف من التنمية هو زيادة معدلات النمو في الدخل القومي الحقيقي، أي الحد من البطالة والارتقاء بالمواطن وتحقيق آماله في حياة كريمة وفق معايير صحية وتعليمية واجتماعية وكل ما يجعل منه إنسانا صالحا مساهما في تقدم وطنه، فهو وسيلتها وغايتها لبناء عالم أفضل يقضي على المعاناة الإنسانية. (محمود، 2018، صفحة 31)

والواقع أن العمل على وضع برامج التنمية الاقتصادية أو الإسراع بها يهم الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، فالدول الغنية ترغب في الاحتفاظ بمعدلات تنمية مرتفعة لتجنب الكساد والركود طويل الأمد، وما لم يكن معدل التنمية مرتفعا، فإن هذه الدول قد تعاني زيادة الإنتاج عن الحدود المطلوبة مقابل الطلب الكلي (محلي وأسواق خارجية) ومن ثم تواجه مشكلة الكساد والركود و البطالة الأمد طويل، في حين تكون التنمية الاقتصادية مطلبا ملا للدول الفقيرة كأحد الحلول اللازمة لمواجهة التطرف والحد من تكريس التبعية، وترى أوساط الأمم المتحدة أن العوامل الاقتصادية من أكبر الأسباب في إشعال الصراعات، وعلى استراتيجيات التنمية السعي لتحقيق التوزيع العادل للدخول والعوائد الاقتصادية و الثروات للحيلولة دون تفجر الصراعات، وهو مقصد التنمية الاقتصادية. (محمود، 2018، صفحة 31)

ثالثا : أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة

تتمثل أهداف التنمية الاقتصادية بزيادة الدخل القومي والارتقاء بمستوى معيشة الإنسان وتقليل الفجوة الداخلية، مع تعديل تركيبة هيكل الاقتصاد القومي لمصلحة قطاع الصناعة والتجارة، وتلك الأهداف هي اعلاج مشكلات اقتصاديات الدول الفقيرة التي تعد دولا منتجة للمواد الأولية وبعضها قابل للنفاد، وهذه البلدان تواجه ضغوطا سكانية وارتفاعا في معدلات المواليد، وتمتلك موارد طبيعية لم يتم تطويرها نظرا إلى ضعف الاستثمارات وخصوصا بالبنية التحتية، إضافة إلى العجز في رأس المال نتيجة ضعف التراكم الرأسمالي بسبب نقص المدخرات، وميل معدلات التبادل التجاري لغير صالحها، مما يجعل هذه الدول عرضة للتقلب الاقتصادي وتأثرها بالدورات الاقتصادية العالمية، كما أنها تعاني الخلل البنائي لأفراد المجتمع، من حيث انخفاض مستوى المدخول، وسوء توزيع العاملين في القطاعات الاقتصادية، وضعف الإنتاجية وانتشار الفساد الإداري، وعدم الشفافية، واختلال آليات السوق في غياب القوانين الكابحة للاحتكار، ثم الطغيان السلطوي والاستبداد فضلا عن ذلك، هناك الدول الغنية بالموارد و ذات الموروث الثقافي والحضاري، ولكنها فقيرة بفعل الفساد والاستبداد وتحالف رأس المال غير المنتج مع غاسلي الأموال والمهربين والمتهربين، فلابد من سياسات وإجراءات يتعين على الدول انتهاجها كأساس لتحقيق أهداف التنمية، وينبغي أن تهدف إلى زيادة المدخرات وتوجيهها للاستثمار في مشروعات تعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي، على أن يتم وضع حزمة من التشريعات ليث الإحساس بالثقة لدى المستثمر الأجنبي،

مما يحول دون تهريب الأموال، كما يجب تنمية الصادرات التي يعدها الاقتصاديون بمثابة قاطرة النمو، ووضع التشريعات اللازمة للحد من الاحتكارات، وتحقيق مبدأ السوق الحرة على أسس اقتصادية سليمة توفر المنتجات بالمواصفات وبالأسعار المناسبة دون التعدي على حق المواطن في اختيار المنتج الملائم والمناسب، وتوفير البنية التحتية من مواصلات و اتصالات ومنح الإعفاءات الضريبية والجمركية بالقدر الذي لا يؤثر سلبا في الصناعات الوطنية القائمة. (محمود، 2018، صفحة 32)

رابعا: تمويل التنمية الاقتصادية المستدامة

لا شك في أن تمويل التنمية قضية مجتمعية، وإن كان النصيب الأكبر في تحمل عبئها يقع على عاتق الدول، فإن كان على الأفراد والمؤسسات أدوار يضطلعون بها وواجبات يلتزمونها، فإن الدول، بما تملك من سلطات، تستطيع من خلال أطرها التشريعية وأدوات الإلزام بها أن تنسق بين الأدوار والمستويات، فاذا كان يتعين على الفرد، في ظل العدالة المجتمعية أن يعمل بأمانة وكفاءة، بالقدر الذي يزيد من الإنتاج، ويؤدي ذلك إلى فائدة للاقتصاد القومي تتمثل بزيادة في المدخرات التي تجد طريقها إلى قنوات الاستثمار، فان دور الدولة في التنمية هو مهم بما تملكه من تفويض المجتمع لها في وضع التشريعات، وسن القوانين وسلامة تطبيقها، وحماية حقوق أفراد المجتمع منتجين كانوا أو مستهلكين، وكل ما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية، وكيفية تعبئة المدخرات وتوجيهها للاستثمارات، وإيجاد البيئة الاجتماعية الملائمة للانطلاق، مما يضع على كاهلها العبء الأكبر في قضية التنمية، وعلى ذلك، فإن يجب عدم النظر إلى التنمية الاقتصادية على أنها سياسة تقبل التأجيل، بل ضرورة ملحة، ومن الناحية الاقتصادية، فإن تمويل التنمية يعتمد على عدة مصادر هي: المدخرات الوطنية، الاستثمارات الأجنبية، محاصيل الصادرات، الاقتراض (الدين الخارجي/ الدين الداخلي)، المنح والهبات الدولية. (محمود، 2018، صفحة 32)

1) المدخرات الوطنية:

ذلك أن تجميع رأس المال الحقيقي (الناتج من المدخرات) هو أحد أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية، ويقتضي زيادة في المدخرات الوطنية، مع وجود نظام مالي وائتماني يمكن المستثمر من الحصول على الموارد ثم البدء بالاستثمار، ومن دون مدخرات حقيقية، وقد تؤدي الزيادة النقدية إلى التضخم، ويقدر معدل الادخار القومي المطلوب بما يزيد عن 25% من إجمالي الدخل.

فيجب أن تسلك الحكومات طرقا عادلة لزيادة المدخرات من خلال زيادة الضرائب بعدالة ونزاهة، وألا تؤدي الزيادة في المدخرات إلى القضاء على الدوافع المشجعة للأنشطة الاقتصادية، كما يمكن أن يتم تجميع المدخرات من خلال إصدار سندات حكومية ويرى الاقتصاديون أن هناك علاقة متبادلة بين الادخار والتنمية، إذ

تتأثر التنمية بحجم المدخرات المتاحة للاستثمار، وتظل تنمية المدخرات محور السياسة الاقتصادية لضمان التمويل الكافي للاستثمارات المطلوبة والملائمة للوصول إلى التوظيف الكامل، ويطرح الاقتصاديون ما يسمى بالدورات الاقتصادية السيئة التي تقف حجر عثرة أمام زيادة المدخرات في الدول الفقيرة حيث يكون مستوى الدخل الحقيقي عادة منخفضا وهو بالقطع سبب في هبوط مستوى الطلب الذي يؤدي بدوره إلى قلة الاستثمار ومن ثم عجز في رأس المال المتاح لبدء دورة إنتاجية، ويرى الاقتصاديون أن من الأهمية تعزيز تعبئة المدخرات المحلية التي تعد شرطا من الشروط الأولية التحقيق معدل مناسب من الاستثمارات ومن ثم التنمية الاقتصادية. ويمكن تحديد هذه الوسائل بما يلي:

ضرورة زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي من خلال عدالة توزيع المدخول، لأنه المحدد الأساسي للطاقة الادخارية، وهذا لن يتحقق إلا من خلال الحد من ظاهرتي الفقر والبطالة.

تطوير قطاع التأمين وتحريره باعتباره من أهم آليات تعبئة المدخرات الاجتماعية. العمل على تخفيض تكاليف فتح الحسابات الادخارية.

هذا بالإضافة إلى أن تطوير أداء الصناديق الادخارية سيؤدي إلى توجيه احتياطاتها إلى الاستثمار في سوق رأس المال، وهو الأمر الذي ينعش الاستثمارات ومن ثم التشغيل وبدء دورات اقتصادية جديدة. (شافعي، 2009، الصفحات 8-12)

2) الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

تنقسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى استثمارات عامة وتكون من الحكومات، واستثمارات خاصة وتكون من القطاعات والشركات والمؤسسات الخاصة في البلدان، ويتمثل الاستثمار على المستوى القومي، بأوجه الإنفاق كافة التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع أو تحسين مستويات معيشة المواطنين، وبهذا المفهوم يكون للاستثمار هدفان:

اقتصادي: ويتمثل بتحقيق عائد مادي يستهدف منه المجتمع، ويكون ذلك من خلال زيادة الإنفاق بهدف رفع طاقات الدولة الإنتاجية.

اجتماعي: ويتمثل بتحقيق رفاهية المواطنين، ويكون ذلك من خلال الإنفاق على الصحة والتعليم والثقافة، فإن الدول تولي الاستثمار أهمية كبيرة وتقرر له أدوارا في سياستها الاقتصادية وفي الخطط التنموية.

ويعتمد الاستثمار عادة على الادخار القومي مدخرات الأفراد والشركات والجهات الحكومية، وتلجأ الدول إلى المدخرات الأجنبية في حال عدم كفاية المدخرات المحلية لتحقيق المعدلات المطلوبة من الاستثمار، وفي جميع

الأحوال يتطلب أن يكون مناخ الاستثمار مناخ ملائمة أو مشجعة للمستثمر، وكلما كانت الظروف الداخلية مستقرة كانت أكثر جذبا للاستثمار وبخاصة الاستثمار الأجنبي.

وللاستثمارات الأجنبية دورا مهما للدول النامية حيث تعوض العجز في المدخرات الوطنية المتاحة للاستثمار، والحد من مشكلات عبء الديون الخارجية وعبء خدمتها، وحل مشكلة العجز في الموازنات العامة للدول وما يتصل بها من مشكلات أخرى كقصور التمويل الحكومي عن الإنفاق الاستثماري وزيادة مطردة في النفقات وعدم القدرة على المنافسة في سوق السلع والخدمات، ويعدد الاقتصاديون الهدف من الاستثمارات الأجنبية فيما يلي:

الاستفادة من الموارد المتاحة (البشرية والمادية). للوفاء بالاحتياجات المحلية بدلا من الاعتماد على الاستيراد – تحسين الموارد واستغلالها جيدا. (الشيمي، 2009، الصفحات 8-12)

3) التصدير:

للتصدير أهمية قصوى في اقتصاد أي دولة، ذلك أن للتصدير، بخلاف دورة التمويلي في مجال التنمية الاقتصادية، أهمية كبرى متصلة بنجاح عملية التنمية، فالصادرات تعمل على تحقيق أثر التقلبات الاقتصادية السيئة في الاقتصاد القومي، ودعم قوة مساومة الدولة في الأسواق الخارجية، ودعم قوة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وتوسيع قاعدة المجتمع الاقتصادية، وتصدير إحدى الأليات المهمة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي من خلال توسيع نطاق السوق الذي يعد النفاذ إلى الخارج أهم عناصره، فالتوسع في التصدير عموما يساعد على إزالة العوائق أمام القيمة الاقتصادية، وإن زيادة النفاذ به إلى الأسواق الخارجية تمكن الدول من الحصول على عائد مجز عن تسويق منتوجاتها في الخارج، وهذا يسهم في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية، شريطة ألا تحجب عوائد الصادرات عن استردادها وتبقى في الخارج لحساب أصحابها، وهو القصور الذي تعانيه أغلبية الدول النامية، حيث يقوم المصدرون عادة بالتوقيع على مستحقاتهم في المصارف الأجنبية تحسبا لأي تغيرات قد تطرأ على المجتمع نتيجة تفشي الفساد أو عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، والواقع أن تعظيم قدرة الصادرات التنافسية بالقدر الذي يوفر للتنمية مصدرا وطنيا يتطلب توافر عدد من المقومات، وأهمها:

- ✓ الإنتاج وفق مواصفات دولية وبجودة ملائمة.
- ✓ التزام معايير البيئية من حيث استخدام المخصبات والمبيدات، كما هو الحال في السلع الزراعية أو استخدام الكيماويات في الإنتاج الغذائي
- ✓ طرح الإنتاج في الأسواق الخارجية مستوفية لأحدث تقنيات التعبئة والتغليف. – الدراسة الجيدة للسوق المستهدف وتصميم حملات الدعاية والإعلان المناسبة

- ✓ الاهتمام بخدمات ما بعد البيع، كما هو الحال في السلع الصناعية.

ولكن هل يمكن أن تسهم الصادرات في تمويل التنمية الاقتصادية بالقدر المطلوب، والواقع، إن إسهام الصادرات في تمويل التنمية يشوبه القصور، فهناك العديد من العوامل المعوقة للنمو المأمول للصادرات نوجزها كما يلي:

- ✓ انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي في الدول النامية.
- ✓ اشتداد حدة المنافسة العالمية.
- ✓ عدم التزام العديد من المصدرين المواصفات القياسية العالمية.
- ✓ ضعف القدرات التسويقية والترويجية في الأسواق الخارجية.
- ✓ ارتفاع تكاليف التصدير التي تشكل فيها نفقات النقل نسبة كبيرة.

ولا شك في أن الدول النامية ستظل أما غير منظور تعتمد على الاستثمارات الوافدة والاقتراض كأحد أهم وسائل تمويل التنمية، بغض النظر عن كل ما تقوم به الدول من جهود لفتح الأسواق الخارجية، سواء من خلال إيجاد برامج لتحفيز المصدريين أم التوسع في الاتفاقيات التفضيلية التي تمنح منتوجاتها في أسواق بعض الدول إعفاءات جمركية تعطيها ميزة نسبية عن منافسيها من دول أخرى. (طلعت أديب، 2008، الصفحات 1-20)

4) الاقتراض:

هناك نوعان من الاقتراض، اقتراض من الداخل، وهو ما يسمى بالدين المحلي، ويمثل رصيد مديونيتها تجاه المصارف الوطنية، وليس ضروريا عموما أن يكون كل الدين العام المحلي موجها إلى الاستثمار، فقد يوجه إلى الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية، أما الدين الخارجي فهو يمثل الالتزامات القائمة بالعملة الأجنبية على الدولة لحساب دول خارجية، وتأتي القروض من مؤسسات دولية وصناديق تنموية وتأخذ شكل تقديم الأموال التي تدرجها الدولة ضمن موازناتها، فتستخدمها في مشروعات تنموية أو في إعادة تأهيل البنية التحتية، وقد تكون في شكل اعانة فنية أو شكل تدريب وتمويل دراسات عدة. ولا شك في أن هذا يساعد في عمليات التنمية من خلال ما يوفره الاقتراض من موارد تمويلية للتنمية، ويتوقف نجاح سياسة القروض على شروط منح القرض من حيث سعر الفائدة، وفترة السماح ومدة السداد، هذا إلى جانب كيفية استخدام القروض ووجهتها، ومدى الاستفادة منها.

وكثيرا ما تصطدم سياسات منح القروض بالشروط من قبل المانحين مثل التدخل في الشؤون الداخلية، إن الاقتراض من الخارج سيظل يسيطر على الأداء الاقتصادي لأي دولة، إلا إذا نجحت في أن تضع سياسة اقتصادية محددة يكون التصدير من أهم ملامحها. (محمود، 2018، صفحة 35)

5) المنح والهبات:

تلعب المنح والهبات الدولية الرسمية دورا مهما في برامج التنمية، باعتبارها أحد مصادر التمويل اللازمة لتلك البرامج، ولا سيما بالنسبة إلى الدول الأقل قدرة على اجتذاب الاستثمار الخاص المباشر، ولا شك في أن المنح والهبات تساعد على تعبئة الموارد المحلية، في حال استخدامها وفق قواعد محددة وبشفافية مطلقة تحول دون استخدام هذه المنح في غير الأغراض الواردة لها، كأن تستخدم في سداد الأجور والإيجارات ونفقات الدعاية غير المطلوبة، أو سرقتها كما هو الحال في العديد من بلدان العالم الثالث، وفي هذا الصدد، فإن استخدام المنح والهبات في برامج التنمية سيؤدي إلى تحسين رأس المال البشري والطاقات الإنتاجية والتصديرية، وهي تشكل أدوات مهمة في إطار دعم البرامج التعليمية والصحية وتحسين البنية التحتية ومرافق المياه و الطاقة والصرف، كما أنها شروط مهمة لرفع كفاءة الاقتصاد عموما، وتكون آثار المنح عادة إيجابية إذا نجحت الدول المتلقية في استخدامها من خلال تحسين سياسات التنمية واستراتيجياتها على المستوى الوطني، لتخفيف الفقر وتوفير العيش الكريم لأفراد المجتمع، من خلال الحد من البطالة ورفع مستويات الدخل، وهذا مرهون بزيادة الاستثمارات كمدخل رئيس لإحداث التنمية.

وإلى جانب الدول، ثمة وكالات ومنظمات متخصصة بمنح الهبات مثل الأونروا، وبرنامج الأمم المتحدة للتغذية، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمساعدات التقنية.

فضلا عن ذلك، فإن وجود بيئة استثمارية شفافة مستقرة تشجع على دخول السوق، مع احترام حق الملكية، وتنظيم المنافسة العادلة بين الاستثمارات المحلية والخارجية، وتطوير النظم الضريبية والجمركية، كلها مع الإقرار بحق الوطن في السيادة غير المنقوصة على أرضه، وحق المواطن في الحصول على حقه من ثروات بلاده في إطار من الحرية، ويمكن برامج التنمية الاقتصادية تحقيق المأمول منها إذا راعت الحكومات المشكلات الاجتماعية. ذلك أن المسائل الاقتصادية المتعلقة بالتنمية تعد بسيطة نسبيا قياسا بأحوال المجتمع، فالمشكلات الاجتماعية هي الأكثر أهمية وعمقا، حيث تتعلق باحترام الأوضاع الثقافية والصحية. لذا يجب تحرير النظام الاجتماعي بأكمله بحيث ينشأ نظام اجتماعي بحيث يكون لكل مواطن الحق في الحصول على ما يشبع رغباته فالتنمية تعني تغييرا في كل معاني الحياة، ولن تنجح برامج التنمية الاقتصادية بغير تغيير النظام الاجتماعي ليكون نظاما بعمق الشعور بالانتماء ويجعل لدى المواطن الدوافع الملائمة للتنمية الاقتصادية. (شرف، 2005، صفحة 13)

الفرع الثاني: مفهوم التنمية المستدامة واهدافها

أولا: مفهوم التنمية المستدامة

عرف البنك الدولي التنمية المستدامة بأنها " تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن.

والتنمية المستدامة ببساطة هي "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها وذلك حسب تعريف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام 1987، وتتعلق التنمية بهذا المعنى بنوعية الحياة ولا ينبغي الخلط بينها وبين النمو الاقتصادي على الرغم من أنه من الواضح أن الاثنين يرتبطان ارتباطا وثيقا ببعضهما البعض في إطار نظمنا العالمية الحديثة.

كما يعرفها Edward barbier بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح بان التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي. (عمار، 2008، صفحة 4)

إن مثل هذه التعاريف الخاصة بالتنمية المستدامة تتمحور حول النقطتين الرئيسيتين التاليتين:

إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة. فهي تنمية مستدامة، تحافظ على الأراضي والمياه والموارد الوراثية الحيوانية والنباتية، لا تحدث تدهورا في البيئة وملائمة من الناحية التكنولوجية وسليمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية.

استخدام موارد المجتمع وصيانتها وتعزيزها حتى يمكن المحافظة على العمليات الايكولوجية التي تعتمد عليها الحياة وحتى يمكن النهوض بنوعية الحياة الشاملة الآن وفي المستقبل.

كما يلاحظ من خلال التعاريف المتعلقة بالتنمية المستدامة أنها مستمدة من مبادئها الثلاثة وهي التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة. (هامل، 2013، صفحة 53)

ثانيا: سمات التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية، في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا خاصة في المجال الطبيعي والمجال الاجتماعي.

التنمية المستدامة تتوجه أساسا لتلبية احتياجات الطبقة الفقيرة ومن هنا يمكننا القول إنها تسعى للحد من الفقر. التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية مع المحافظة على الحضارة الخاصة بكل مجتمع إن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن الفصل بينها، وهذا لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لها. (العايب، 2012، صفحة 48)

ثالثا: أبعاد التنمية المستدامة:

1) البعد البيئي:

لقد أدت الأحداث البيئية التي ظهرت خلال العقدين الماضيين إلى أن يكون هناك قناعة شبه كاملة من أن إدارة البيئة بشكل سليم ومتوازن يعتبر ضرورة العملية التنمية وصار هناك إدراك متزايد بأن الفقر يعتبر من أبرز العوامل المتسببة في تهديد وتخريب التنمية في الدول النامية، مما دفع باللجنة الدولية للتنمية والبيئة" لإصدار تقرير يأخذ بمفهوم جديد للتنمية أطلق عليه "التنمية المستديمة" والتي تلبي حاجات الجيل الحالي دون استنزاف حاجات الأجيال القادمة. (شهاب، 2008، صفحة 12)

وترتكز فلسفة التنمية المستديمة على حقيقة تقول بأن استنزاف الموارد البيئية الطبيعية، سواء عن طريق نشاط زراعي أو صناعي، سيكون له آثارا ضارة على التنمية والاقتصاد بشكل عام

لهذا فإن أول بند في مفهوم التنمية المستديمة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي بدون استنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي. وقد أصبح القضاء على الفقر وتحسين توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المنخفض ضرورة، ليس فقط من منظور العدالة الاجتماعية وإنما أيضا من منظور حماية البيئة وتحقيق" التوازن البيئي".

2) البعد البشري:

يعني البعد البشرية تحقيق معدلات نمو مرتفعة مع المحافظة على استقرار معدل نمو السكان، حتى لا تفرض ضغوطا شديدة على الموارد الطبيعية. وبالتالي أصبح على التنمية المستديمة إعادة توجيه الموارد لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة، وتوفير الرعاية الصحية التي هي المحور الرئيسي للتنمية. فالتنمية البشرية هي عبارة عن توسيع اختيارات الأفراد من خلال "... توسيع قدراتهم إلى أقصى حد ممكن وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وتتراوح هذه الخيارات بين العيش مدة أطول وبصحة جيدة، واكتساب خبرات ومهارات من خلال المعرفة وإشباع الحاجات الأساسية إلى ضمان حقوق الإنسان وهذا الطرح للتنمية مختلف عن الفكر التقليدي لتكوين رأس المال

البشري، فنمو الناتج الإجمالي هو شرط أساسي ولكنه غير كاف خاصة عندما تكون التنمية البشرية غير متوفرة رغم النمو السريع في الناتج الإجمالي، ويبدو هذا بوضوح عندما ترى مجتمعات ذات دخل مماثل بينما مستويات التنمية البشرية فيها مختلفة. (شهاب، 2008، صفحة 13)

ورغم كثافة النقاش الدائر حول التنمية المستديمة من جهة والاتفاق حول أهميتها وارتباطها بالتنمية البشرية من جهة أخرى، إلا أنه لم تتم حتى الآن إعادة توجيه سياسات التنمية في الدول النامية بحيث يعكس هذا المفهوم وضرورته.

3) البعد التكنولوجي:

يمثل ركنا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة، ذلك أن التدهور البيئي في معظمه هو نتاج لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات تبديد لا تخضع للرقابة إلى حد كبير، فالتنمية المستدامة تعني التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد، كما تتسبب هذه التكنولوجيات في ملوثات أقل في المقام الأول، وتعيد تدوير النفايات داخليا، مع إبقاء التكنولوجيات التقليدية التي تفي بهذه المعايير

4) البعد الاقتصادي:

تتطلب التنمية الاقتصادية استخدام المزيد من الموارد، وبناء على نوعية الموارد المستخدمة يتحدد تأثير النمو الاقتصادي على البيئة، وتدور العديد من النقاشات حول الانعكاسات السلبية لهذا النمو على جانب سوء تخصيص الموارد وسوء استخدامها، مما يؤدي إلى تدهور البيئة واستنزاف بعض الموارد ونضوب موارد أخرى وما يترتب عن ذلك من مشاكل بيئية تهدد حياة الإنسان، وأصبح التساؤل الملح في هذا الإطار هو: (بن نونة، 2008، صفحة 9)

" ما هو أفضل أسلوب لاستخلاص أقصى رفاهية من النشاط الاقتصادي مع المحافظة على رصيد الأصول الاقتصادية والإيكولوجية على امتداد الزمن لضمان استدامة التنمية العدالة بين الأجيال؟"

5) البعد الدولي:

هناك ارتباط وثيق بين طبيعة النظام الاقتصادي الدولي واستنزاف موارد الدول النامية حيث حاولت الكثير من الدول النامية زيادة معدلات إنتاجها من المواد الأولية، مثل النفط، لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية، ولسداد التزاماتها الخارجية ،وبالتالي لا تستطيع الدول النامية، ومن ضمنها الدول العربية، الاستمرار في محاولة تحقيق تنمية

مستديمة تحمي الموارد الطبيعية بمعزل عن العالم الخارجي ، وقد أصبحت قطاعات المواد الأولية مثل النفط تشكل جزء كبيرا من الناتج القومي الإجمالي للدول النامية، والجزء الرئيسي من صادراتها .

وبالتالي ازداد استغلال قاعدة الموارد البيئية مما يترتب عليه استنزاف عناصرها، وتعتبر التجارة الخارجية والسياسات التجارية من جهة والديون الخارجية من جهة أخرى وارتباطهما بالبيئة والتنمية من أهم عناصر البعد الدولي للتنمية المستديمة. (بن نونة، 2008، الصفحات 10-11)

رابعا: أهمية التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة تعتبر حلقة وصل بين الجيل الحالي والجيل القادم تضمن استمرارية الحياة الإنسانية، وتضمن للجيل القادم العيش الكريم والتوزيع العادل للموارد داخل الدولة الواحدة، وحتى بين الدول المتعددة وتكمن أهمية التنمية المستدامة كونها وسيلة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية و تلعب دورا كبيرا في تقليص التبعية الاقتصادية للخارج، وتوزيع الإنتاج وحماية البيئة، العدالة الاجتماعية، تحسين مستوى المعيشة، رفع مستوى التعليم، تقليص نسبة الأمية، توفير رؤوس الأموال، رفع مستوى الدخل القومي، العدالة الاجتماعية.

ولتقليص هذه الفجوة وتحقيق كل هذه الأولويات لابد لنا من رؤية إستراتيجية مدروسة وواضحة التمكن من ترك إرث للجيل القادم. (أبو النصر و مدحت محمد، 2017، صفحة 91)

رابعا: مؤشرات التنمية المستدامة:

تتمثل هذه المؤشرات في ضرورة التعامل مع القضايا البيئية والتنمية بطريقة متوازنة تعمل على اشباع الحاجات الاساسية، تحسين مستويات المعيشة للمجتمع، حماية وادارة أفضل بحكمة وعقلانية للأنظمة البيئية، فلا بد من الشراكة العالمية لتحقيق التنمية المستدامة، وتحقق الوعي العالمي والادارة السياسية، ودراسة قضايا التنمية بأبعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومقابلة التحديات، ومتطلبات ومساعدات مالية ومستدامة للدول النامية.

وعلى ذلك فان المؤشرات الواجب توافرها لتحقيق تنمية المستدامة، تتمثل في التالي: (محمود، 2018، الصفحات 40-44)

أولا: الابعاد الاجتماعية والاقتصادية:

وذلك في مجالات التعاون الدولي، ومكافحة الفقر، وتغيير أنماط الاستهلاك، والسكان والتنمية المستدامة، وحماية وتعزيز الصحة البشرية، والتنمية المستدامة لمناطق الاستقرار البشرية، واتخاذ القرارات لتحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا: المحافظة على ادارة الموارد:

وذلك في مجالات حماية الغلاف الجوي، والادارة المستدامة للموارد الارضية، ومكافحة القطع الجائر للغابات، ومكافحة التصحر والجفاف، وتنمية المناطق الجبلية، والتنمية الزراعية المستدامة الريفية، وحماية وإدارة المحيطات، والادارة البيوتكنولوجي.

ثالثا: تقوية دور الجماعة

وذلك لتحقيق الاهداف لبعيدة المدى لتقوية الجماعات، والتنمية المستدامة للمرأة، وللأطفال والشباب وتقوية دور المجتمعات الشعبية، والشراكة مع المنظمات الغير حكومية، والسلطات المحلية، والعمال ولاتحادات العمالية ورجال الاعمال والصناعة، والعملاء والتكنولوجيا، وتقوية دور المزارعين.

رابعا: وسائل التطبيق

وذلك في مجالات تمويل التنمية المستدامة، والتحول التكنولوجي، واستخدام العلم، والتعليم، التدريب والوعي العام، وخلق القدرات لتحقيق الأهداف، والتنظيم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والقانون الدولي، والمعلومات لاتخاذ القرار.

خامسا: القضاء على الانفجار السكاني:

يقصد بالانفجار نمو السكان بمعدلات سريعة جدا لا تتفق مع معدلات التنمية لامع قدرات البيئة وإمكاناتها بما يحدث ضغطا شديدا على مواردها وبما يعجل بسرعة تدهورها واستنزافها وما يواكب ذلك من مشكلات بيئية واقتصادية واجتماعية وهو متهم رئيسي لتوسيع قاعدة الفقر، العدو الرئيسي للبيئة خاصة في الدول النامية.

سادسا: مواجهة مشكلة الانفجار السكاني كمؤشر لتحقيق التنمية المستدامة:

- ✓ تحقيق ما يطلق عليه "صفر النمو السكاني" zero population growth (تساوي معدلات المواليد مع معدل الوفيات) وقد حققت بعض الدول الأوروبية معدلات نمو سكاني يقترب من هذا المعدل مثل السويد والدنمارك وسويسرا وبلجيكا والنمسا والمجر ما بين 0.1 و 0.2 وهو توجه لتحقيق التنمية المستدامة.
- ✓ عدم الإفراط في ضبط النمو السكاني لكي لا يصل إلى ما يسمى "بالتراجع السكاني" حيث تكون معدلات الوفيات أكبر من معدلات المواليد وهذا يوجد في ألمانيا، لكسمبورغ هي تهدد مستقبل مسيرة السكان وانقراضهم

- ✓ ضرورة وضع خطط سكانية قومية مقننه ومبرمجه تتضمن إجراءات وآليات ضبط وترشيد النمو السكاني وتحقيق النمو المعتدل.
- ✓ تحقيق الأمن الغذائي بتوفير المواد الغذائية بأنواعها المختلفة وبالكميات المناسبة التي تحقق الحد الأدني اللازم للسكان في جميع الأوقات العادية الطارئة حاليا ومستقبلا، مع توافر القدرة المالية لتحقيق الحد الآمن.

سابعا: مؤشرات الأمن الغذائي

- ✓ التنمية الغذائية المحلية هي بعد أساسي من أبعاد الأمن الغذائي تتحقق من خلال مقومات الإنتاج الغذائي ودعمه ماديا وفنيا لأن الإنتاج الغذائي المحلي يخرج الدولة من دائرة القلق والخوف وعدم الأمن على الرصيد او المخزون الغذائي اللازم للسكان وهو مؤشر يجب أن توليه الدول النامية التي تعاني من نقص مواردها الغذائية أهمية خاصة لتأمين الغذاء محليا.
- ✓ ضرورة إعادة النظر في السياسة السكانية في الدول النامية وبخاصة الدول التي تعاني أكثر من غيرها من مشكلة انعدام الأمن الغذائي بالعمل على ضبط النمو السكاني وترشيده عند مستوياته المقبولة والآمنة بيئيا.

تاسعا: الحد من استنزاف الموارد الطبيعية:

نظرا لتعرض الكثير من الموارد الطبيعية للاستنزاف، أصبحت صيانتها والمحافظة عليها حتمية إستراتيجية من أجل تحقيق أهم مرتكزات التنمية المستدامة ويقصد بالموارد الطبيعية كل مكونات البيئة الطبيعية الحية، غير حية وتختلف هذه الموارد في خصائصها من حيث درجة استمراريتها وتجديدها وملكيتها وقدرتها على تحمل الأنشطة المختلفة والموارد الطبيعية وتتمثل أهم أسس إستراتيجية صيانة الموارد

عاشرا: مكافحة التصحر

أصبحت مشكلة التصحر من القضايا البيئية الملحة في عالمنا المعاصر وبصفة خاصة في البيئات الجافة وشبه جافة التي تتصف بنظامها الأيكولوجية الهشة، والتي تتم بدرجة مفرطة أمام أي ضغط من جانب الأنشطة البشرية وخاصة على عناصر البيئة الحيوية النباتية وبدأت هذه المشكلة تمتد لتشمل بيئات أخرى "شبه رطبه ورطبه" واتساع دائرة التصحر ينم عن افتقار الإحساس بالمسئولية البيئية سواء عن جهل أو عمد بما لا يدع مجالا للشك في أن السلوكيات التدميرية الاستنزافية لعناصر البيئة الحيوية قادرة على تصحر حتى في المناطق الرطبة.

المبحث الثاني:

الدراسات السابقة

المطلب الأول: مسح عام لبعض الدراسات السابقة

أولا: (بالحبيب، 2019)

بينت هذه الدراسة العلاقة بين كل من السياسات التجارية والتنمية المستدامة من خلال البعد البيئي، بدءا بالتأصيل النظري للعلاقة بين نشاط التجارة الدولية والبيئة، والآراء المختلفة حول التأثير الايجابي والسلبي وكذا مفهوم التنمية المستدامة، إضافة إلى حماية البيئة في ظل الاتفاقيات الدولية والمنظمة العالمية للتجارة.
كما تناول موضوع إدراج المعايير البيئية كأدوات للسياسة التجارية، من أجل جعل نشاط التجارة الدولية يهدف إلى المحافظة على البيئة وترقيتها، حيث ركزت الدراسة على معيار إيزو 14001 واعتمدت في دراسة الحالة على الاتحاد الاوروبي من خلال تجربته في التكامل الاقتصادي وتنظيم وتنسيق السياسات التجارية لدول الاعضاء مركزين على مكانة الاعتبارات البيئية في رسم سياسته التجارية ومن أجل حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

حيث هدفت الدراسة إلى معرفة مكانة البيئة في السياسات التجارية وسبل تحقيق التنمية المستدامة وكذا معرفة مدى نجاعة السياسات البيئية في تحقيق أهدافها خاصة تلك السياسات الصادرة عن لجنة التجارة والبيئة التابعة للمنظمة العالمية للتجارة وكذلك زيارة فرص المؤسسات الاقتصادية في ظل تزايد الاشتراطات والمعايير المفروضة من قبل الدول المتطورة على المنتجات المصدرة على اسواقها.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية : أثر تحرير التجارة الدولية ليس مباشرا، حيث ان التجارة في حد ذاتها لا تلوث البيئة غلى أنه في حالة نموها المستمر دون معايير بيئية ومن غير الممكن تحميل نشاط التجارة الدولية لوحده اسباب التدهور البيئي العالمي، وأيضا نشاط التجارة المؤسس وفق معايير و ضوابط بيئية يساهم في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، و أيضا رغم جهود المنظمة العالمية للتجارة الا انها لا تعتبر نشاط التجارة هو المسؤول الاول عن التدهور لبيئي بذلك يعود الى اخفاق اليات السوق و السياسات البيئية، لايزال هناك غموض حول تعريف محدد للسلع البيئية و وضع قائمة موحدة لها في اطارات منظمة التجارة العالمية.

ثانيا (فريحي ابتسام ،نوار إيمان 2018)

تهدف الدراسة إلى تحليل واقع التجارة الخارجية و التنمية المستدامة في الجزائر وتحليل التأثيرات المتبادلة بين سياسات التجارة الخارجية وسياسات حماية البيئة في ظل التنمية المستدامة، تحليل مدى تأثير تحرير التجارة الخارجية على التنمية المستدامة في الجزائر، لاسيما في إطار مساعي الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

حيث تناولت هذه الدراسة اثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية المستدامة في الجزائر، حيث يعد موضوع التجارة الخارجية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة من الموضوعات الهامة والحيوية في الدوائر الاقتصادية والسياسية في الوقت الراهن على المستوى الوطني والدولي، وقد خلصت الدراسة إلى أن الجزائر و كغيرها من دول العالم، تعاملت وتفاعلت بجد مع المشكلات البيئية، وهذا يظهر من خلال الاتفاقيات العديدة التي أبرمت في مجال حماية البيئة و تحقيق التنمية المستدامة، في المقابل مازالت جهود الجزائر متواصلة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وبذلك يمكن القول أن الجزائر تسعى إلى تحقيق التوافق بين سياسات تجارتها الخارجية و جهودها في تحقيق تنمية مستدامة، إلا أن بنية الاقتصاد الوطني ومحدودية التجارة الخارجية وعدم تمكنها من توسيع إطار الصادرات خارج المحروقات، يمكننا القول أن الجزائر لازالت عرضة لتأثيرات بيئية كبيرة قد تأتي من تحرير تجارتها الخارجية جراء عدم جاهزية اقتصادها، وضعف تنافسية مؤسساتها الاقتصادية، وعد جاهزية هيئاتها التشريعية و القانونية و الرقابية. (فريجي و نوار، 2018)

ثالثا (كمال كاظم جواد،أ.ذ كاظم أحمد البطاط،أ.د توفيق عباس المسعودي ،2016)

تناولت هذه الدراسة تزايد سعي البلدان النامية خلال العقود الاخيرة نحو تنظيم أوضاعها الاقتصادية الداخلية وفقا لمنظمات السوق العالمي بهدف زيادة قيمة صادراتها بعد أن احتلت الصادرات مراتب متقدمة في سلم أولويات واضعي السياسات الاقتصادية نظرا لدورها في زيادة معدلات النمو و معالجة مشكلة البطالة، وقد واجهت هذه المبادرات جملة من الصعوبات و المعوقات منها ما هو متأصل في الاقتصادات النامية كضعف الهياكل الانتاجية وعدم القدرة على بناء القدرات الادارية ومنها ما يرتبط بتنامي ظاهرة استخدام المعايير البيئية كحواجز غير جمركية امام تدفق التجارة الخارجية باعتبار أن هذه المعايير أصبحت مطلب أساسيا لحماية البيئة و المستهلكين في الدول المستوردة بعد أن بلغت المشاكل البيئية حدودا حرجة شكلت تهديدا لحياة الأجيال الحاضرة و المستقبلية.

حيث تهدف إلى التعريف بطبيعة المشاكل والمعوقات التي تواجه نفاذ صادرات البلدان النامية إلى الأسواق العالمية من جراء المبالغة في وضع المعايير البيئية واستخدامها كحواجز غير جمركية وخلصت النتائج التالية

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بطبيعة العلاقة بين المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات بعد أن برزت المعايير البيئية كأحد الضغوط الموجهة نحو تدفق الصادرات في الاسواق العالمية.

على الرغم من أن المعايير البيئية اخذة بالتزايد إلا أن البلدان النامية لا توليها اهتماما ثانيا يتناسب مع مضمون هذه المعايير والاهداف التي أنشأت من أجلها إن المعايير البيئية وما يرتبط بها من ضوابط واشتراطات تعد إحدى

مقومات القدرة التناسبية للصادرات في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء. (كاظم جواد، كاظم أحمد، و عباس المسعودي، 2016)

رابعا (سارة لحمير، محمد لحسن علاوي 2016)

تهدف الدراسة إلى تقصي طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري ونوعية البيئة، وذلك من خلال تقدير نموذج للمتغيرين مستوى الانفتاح التجاري ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على المتغير التابع نصيب الفرد من انبعاث غاز ثاني اكسيد الكربون لستة عشرة دولة أعضاء في اتحاد السوق الافريقية المشتركة لدول شرق جنوب إفريقيا للفترة 1980-2010.

وأكدت نتائج التقدير على التأثير السلبي للانفتاح التجاري على النوعية البيئية خلال المديين القصير والطويل وهو ما يؤكد غياب تطبيق المعايير البيئية في مختلف الانشطة الاقتصادية في هذه الدول، وهو ما يفرض عليها خلق بيئة جديدة تتحلى بمعايير متكاملة من اجل المحافظة على البيئة ونشر الوعي البيئي.

وبعد اختبار العلاقة بين عمليات الانفتاح الاقتصادي و الجودة البيئة في دول الكوميسا، ومن خلال تقدير نموذج بين كل مستوى الانفتاح التجاري ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي كمتغيرات مستقلة نحو نصيب الفرد من انبعاث غاز ثاني اكسيد الكربون تابع و ممثل للجودة البيئية خلال الفترة 1980-2010 تبين ان :

عمليات الانفتاح التجاري يمكن أن تؤدي إلى تحسين البيئة المحلية والتحقيق من انبعاث الملوثات الصناعية كما يمكنها في ذات الوقت من المساهمة في تنمية التدهور البيئي في الدول النامية، ويتوقف الخيار في ذلك عن طبيعة الاتفاق بين طرفي التبادل التجاري

الدول محل الدراسة يبدو أنها اختارت أن تكون بيئة لخلق ملوثات صناعية تنتشر في البيئة المحلية وهو ما تعكسه العلاقة الطردية بين كل من مستوى الانفتاح التجاري ونصيب الفرد من انبعاث غاز ثاني اكسيد الكربون في الاجلين الطويل والقصير.

كذاك فإن نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي يتوافق ونمو مستوى التلوث المحلي وهو ما يعكس غياب الرقابة البيئية والالتزام بمواثيق اتفاقية كيوتو للحفاظ على البيئة بالرغم من اتفاقها على إنشاء صندوق كربون الكوميسا "والذي يقوم على بيع أسهم الكربون المنبعث وهو ما يشير إلى انتشار ثقافة الوعي البيئي في الدول محل الدراسة إلا أن تطبيق هذا الاتفاق قد غاب عند اتفاقيات التبادل التجاري وبالأحرى استيراد المنتجات الفقيرة لقواعد السلامة البيئية. (لحمير و علاوي، 2016)

خامسا (سليمة بوعزيز 2015)

السياسات العامة البيئية وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر تم التطرق من خلال هذه الدراسة معالجة المشاكل البيئية على المستوى من خلال معالجة المشكلات المجتمعية من خلال الاهتمام بالعالم الطبيعي خاصة المتعلقة منها بالقضايا البيئية. ولان الجزائر تعاني العديد من المشاكل البيئية، هذا ما دفع بالحكومة الى الاهتمام بهذا الجانب من خلال نص قوانين ونصوص تشريعية وتنظيمية لإدارة الموارد الطبيعية حمايتها بصورة ملائمة، خاصة بعد الاستقلال خلق النشاط الاقتصادي العديد من المشاكل من بينها التلوث، التصحر وغيرها.

حيث انعكست هذه المشاكل على امكانية تحقيق التنمية المستدامة، فالمشاكل البيئية اثرت على الابعاد الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما جعل حق المواطن الجزائري في حياة كريمة وبيئة نظيفة دون الإضرار بحق الاجيال القادمة لذاك وجب عليها حوكمة السياسات البيئية من خلال تقليص من دور الدولة وفق التسيير العمومي الجديد، وزيادة كفاءة المجتمع المدني والقطاع الخاص من خلال آلية الحكم الراشد. وتوصلت هذه الدراسة للنتائج التالية

صعوبة التنسيق والانسجام بين مؤسسات الدولة التي يوكل لها أداء المهام البيئية، فكل مؤسسة تعمل وفق اختصاصها ووفق ما تمليه الوصاية التي تتبعها. كما توصلت إلى ان مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر تبقى ضعيفة ولا ترقى لا مكانيات الطبيعية والبشرية المتوفرة، وأن الجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة ملزمة بحماية البيئة لما لها من انعكاس على الابعاد الاقتصادية والاجتماعية واضافة غلى تدني المستوى المعيشي ودخل الفرد وانتشار البطالة. كما خلصت الى ان الجزائر لابد لها أن تفعل الية الحكم الراشد، من خلال تقليل من دور الدولة وفق مقترب التسيير العمومي الجديد، وتفعيل دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. (بوعزيز، 2015)

سادسا (د.زينب راضي عباس،د.جمال باقر مطلك 2014)

ركزت هذه الورقة على دور الابعاد البيئية التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار عند اختيار الموقع الحضري، والتي تخضع أي منطقة لقرارات تستند الى معايير تخضع أي منطقة لقرارات تستند إلى معايير تخضع لاحترام الطبيعة الايكوليجية والخصائص الموقعية وصولا إلى الاستدامة الحضرية، وذلك المعايير هي التي ينبغي أن تقرر مدى ملائمة مختلف المواقع لمختلف الاستعلامات ويتم ذلك بدراسة مختصرة لمختلف لخصائص الموقع ومصادره البيئة (بالاستعانة بخصائص مدينة بغداد)والتي بالإمكان تطويرها إلى مصفوفة معيارية ذات اوزان لكل معيار وحسب الاهمية، وجمعها لإعطاء النتائج و معرفة مدى ملائمة الموقع بيئيا لأداء وظيفته الحضرية واستدامته المكانية. ومن النتائج المتوصل إليها:

تم في البحث التقصي عن أهم المعايير البيئية للمواقع الحضرية والتي عن طريقها ممكن قياس مدى ملائمة للموقع الحضري بيئيا لأداء وظيفته الحضرية المستدامة.

عن طريق المعايير البيئية أصبح بالإمكان تحديد المناطق ذات الخصوصية البيئية والحفاظ على المصادر الطبيعية الناصية والمتجددة.

بصورة عامة تشابه الخصائص المناخية لمدينة بغداد بعضها مع البعض الاخر مع تنوع معالجتها في غاية اساسية تهدف الى توفير الراحة الحرارية للإنسان عن طريق تقليل الاشعاع الشمسي صيفا وزيادته شتاء.

يعد نوع الغطاء النباتي والاهتمام بالبيئة الطبيعية مقياس لتوافر العوامل البيئية الاخرى وتباينها من منطقة لأخرى ولذا يجب الاهتمام به وإيلائه أهمية خاصة في مصفوفة تقييم الاداء البيئي. (راضي عباس و باقر ماطلك، 2014)

سابعا (بسام أحمد عبد الله البامرني، سرمد كوكب علي الجميل 2013)

سعت هذه الدراسة الى تحديد معايير الحماية في صناعة القرار الاستثماري، لما هذه القرارات من دور استراتيجي مهم في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في أي مجتمع من المجتمعات وفي ظل سعي المحافظة على دفع عجلة التنمية و توسيع القاعدة الصناعية لإيجاد فرص عمل جديدة، فان انتشار المشاريع الملوثة يؤدي إلى تدهور البيئة المحلية لذا اصبحت حماية البيئة من العوامل المهمة التي يجب اخذها بنظر الاعتبار عن اتخاذ القرارات الاستثمارية للتعرف على مدى مساهمة المشروع في تحقيق رفاهية المجتمع من خلال تحسين البيئة و الحفاظ عليها.

وهدفت الدراسة إلى الى توضيح المفاهيم الخاصة بالاستثمار وحماية البيئة والعلاقة بينهما تحديد معايير لحماية البيئة منسجمة ومتناغمة مع قرارات الاستثمار والياتها. وبناء نموذج لصناعة القرار يساعد المحافظة على تحقيق التنمية الاقتصادية وحماية البيئة يعتمد على تبني معايير حماية البيئة. توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

- على الرغم من أن الغرض الاساسي من البحث عن الاستثمار هو لتحقيق منفعة اقتصادية تعود بالنفع على الفرد والمجتمع إلا أن التوجيهات الحالية قد نمت وتطورت لتشمل الاهتمام بالجانب البيئي جنبا إلى جنب المنفعة الاقتصادية.
- اعتقد مناصرو البيئة بأن الشركات الاستثمارية لديها قدرة كبيرة على تحسين مستوى الاقتصاد العالمي، وكذا تحسين الجانب الاجتماعي والبيئي.

- صممت غالبية المشاريع في محافظة مبني على اساس اختيار مواقعها من دون مراعاة الشروط البيئية، وتطرح ملوثاتها المختلفة الى بيئة محافظة من دون معالجات بيئية نظرا لعدم وجود اجراءات تنفيذية مناسبة تعمل في ظلها على حماية البيئة.

- إن اعتماد سياسة الممر الاخضر في صناعة أي قرار استثماري نظيف في المحافظة لابد من ان يتم من خلال الجهة التنفيذية في المحافظة بالمشاركة مع هيئة الاستثمار. (البامرني و سرمد كوكب، 2013)

ثامنا (د.عبد السلام مخلوفي، سفيان بن عبد العزيز 2012)

تهدف هذه الورقة البحثية الى تبيان ذلك الاثر الذي تحدثه تطبيقات المعايير البيئية من طرف أعضاء التبادل الدولي كممارسة اقتصادية خفية في العلاقات التجارية الدولية وابراز معنى الاشتراطات البيئية وانواعها وكيفية استخداماتها وابراز كيفية تأثير هذه الاشتراطات على تنافسية الاقتصاد الجزائري في مبادلاته التجارية خاصة مع دول التحاد الاوروبي، واماطة اللثة عن استخدامات الاشتراطات البيئية في التجارة الدولية واشكالية ضبطها. وخلصت النتائج إلى ما يلي:

تم تأصيل واقع البعد البيئي في نظرية التجارة الدولية إذ تبين ان الاشتراطات البيئية أصبحت في الفترة الحالية بمثابة أحد الأدوات التجارية التي يمكن أن استخدامها وبطريقة خفية من طرف الدول على بعض السلع الأجنبية والمحلية لغرض ضمان متطلبات الصحة و العلامة، ابراز فلسفة العلاقة ما بين التنمية المستدامة وتحرير التجارة الخارجية من خلال توضيح البعد البيئي كبعد مهم من ابعاد التنمية، تم إسقاط تأثير التطبيقات الخفية للاشتراطات البيئية على الصادرات الجزائرية بالتركيز على مجموعة من المتعاملين الاقتصاديين في مجال التصدير.

إذ تبين أنه وبالرغم من تطبيق المتعنت بالاشتراطات والمعايير البيئية عليها خاصة الصناعية التي لازالت تعاني صعوبة النفاذ إلى الاسواق الخارجية وبالخصوص أسواق دول الاتحاد الاوروبي. (مخلوفي و بن عبد العزيز، 2012)

تاسعا (الطاهر خامرة ،2007)

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على موضوع هام يتعلق بالمؤسسات الاقتصادية والتزاماتها البيئية والاجتماعية بغرض مساهمة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال إبراز مجموعة من الاجراءات الطوعية الكفيلة بتحقيق ذلك إلى جانب مراعاة السياسات البيئية الاخرى المعروفة بالسياسات البيئية الضبطية، كما يهدف البحث إلى إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع لإبراز مدى التقارب والتجارب الذي يخص به المسؤولية البيئية والاجتماعية في مؤسساتنا الاقتصادية. وتشير النتائج المتواصلة إليها إلى:

التنمية المستدامة لا تعتبر مقيدة النشاط المؤسسة الاقتصادية إذا لم تتجاوز هذه الاخيرة الحجم المسموح به من التلوث. أصبحت الأبعاد البيئية الاجتماعية مفروضة على المؤسسات الاقتصادية وباتت مؤشرا هاما في تنافسيتها ومتغيرا هاما من متغيرات التنمية المستدامة لذا توجب على المؤسسة الاقتصادية تغيير يضم جميع الانشطة ذات المضمون البيئي والاجتماعي التي تقوم بها المؤسسة وهذه المجالات على وجه التحديد هي (مجال المساهمة العامة، مجال الموارد البشرية، مجال المنتوج.....).

مؤسسة سوناطراك لم تعي بعد المسؤولية البيئية والاجتماعية (على الرغم من أنها أخذت بعض الترتيبات في هذا المجال) بدليل أن هذا الجانب بعد تفحصه غير منتظم من جهة ومن جهة أخرى يعتبر مفروض عليها نتيجة حجم المخلفات الناتج عن أنشطتها وكان من المفروض أن يكون التزامها أتجاه البيئة والمجتمع طوعيا وثقافيا يراعي المفهوم الشامل للتنمية المستدامة. (خامرة، 2007).

المطلب الثاني : الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

أولا : باللحبيب عبد الكامل : السياسات التجارية البيئية ودورها في في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الاتحاد الاوروبي 1993-2013

تطرقت هذه الدراسة إلى التأصيل النظري للعلاقة بين نشاط التجارة الدولية والبيئة وكذا مفهوم التنمية المستدامة إضافة الى حماية البيئة وصولا الى طبيعة العلاقة بين السياسات التجارية والتنمية المستدامة من خلال البعد البيئي اعتمدنا نحن في دراستنا على مفهوم المعايير البيئية كما تطرقنا إلى مفهوم التنمية لمستدامة اقتصاديا وصولا إلى دور المعايير في دعم الجوانب الاقتصادية للتنمية المستدامة.

كما نلاحظ أن الدراسة اعتمدت الاتحاد الاوروبي في دراسة الحالة، الدراسة السابقة تبين تجربته في التكامل الاقتصادي وتنظيم وتنسيق السياسات التجارية للدول الأعضاء، اما الدراسة الحالية تطرقت إلى واقع المعايير البيئية والتنمية المستدامة في الاتحاد.

ثانيا : فريجي ابتسام: نوار ايمان دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة –الجزائر– أطروحة ماستر

تناولت هذه الدراسة موضوع التجارة الخارجية وكيف تسام في تحقيق التنمية المستدامة انطلاقا من المفاهيم الاساسية للتجارة، التنمية المستدامة، التطرق إلى المشكلات البيئية وتحليل التأثيرات المتبادلة بين سياسات التجارة الخارجية وسياسيات حماية البيئية كما نلاحظ في هذه الدراسة هناك مصطلحات مشتركة المعايير البيئية والتنمية المستدامة، فنرى ان موضوع الدراسة السابقة يعتبر جزء من الجوانب الاقتصادية التي تطرقنا لها في دراستنا الحالية والتي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة.

اعتمدت الدراسة السابقة على الجزائر كدراسة حالة حيث تبين واقع التجارة الخارجية والتنمية المستدامة فيها وصولا إلى أثر التجارة الخارجية على التنمية المستدامة.

ثالثا : كاظم جواد، كمال كاظم أحمد، البطاط عباس المسعودي، توفيق تأثير المعايير البيئية في تحديد القدرة التنافسية للصادرات في الاقتصاد المصري

تأثير المعايير البيئية في تحديد القدرة التنافسية للصادرات في الاقتصاد المصري تطرقت هذه الدراسة إلى تزايد سعي البلدان النامية من خلال العقود الاخيرة نحو تنظيم أوضاعها الاقتصادية الداخلية وهذا من خلال بعض المفاهيم الاساسية التي تعالج الموضوع مثلا مشكلة البطالة وكيفية معالجتها، وزيادة معدلات النمو.

نجد أيضا مصطلح المعايير البيئية الذي يظهر في الدراسة الحالية كعنصر أساسي حيث قمنا بإعطاء مفاهيم عامة للمعايير البيئية وتطرقت لدراسة دوره في دعم الجوانب الاقتصادية للتنمية المستدامة.

تقوم الدراسة السابقة أيضا بالتطرق لطبيعة العلاقة بين المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات، واخذت هذه الدراسة دراسة حالة بالنسبة للبلدان النامية لتتوصل في الاخير إلى مدى تأثير المعايير البيئية في تحديد القدرة التنافسية للصادرات في الاقتصاد العصري

رابعا سارة لحمير، محمد لحسن علاوي أثر الانفتاح التجاري على التلوث البيئي لدى دول الكوميسا للفترة 1980-2010

تناولت الدراسة طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري ونوعية البيئة وذلك من خلال تقدير نموذج للمتغيرين مستوى الانفتاح التجاري ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على المتغير التابع، في هذه الدراسة نلاحظ غياب تطبيق المعايير البيئية في مختلف لأنشطة الاقتصادية في الدول التي كانت محل الدراسة وهي 16 دولة وسميت بدول الكوميسا، كما فرض عليها خلق بيئة جديدة تتحلى بالمعايير البيئية متكاملة من أجل المحافظة على البيئة ونشر الوعي البيئي، أما الدراسة الحالية نجد أن المعايير البيئية مطبقة وتقوم الدراسة من اجل دور هذه الاخيرة ي دعم الجوانب الاقتصادية للتنمية المستدامة.

خامسا: سليمة بوعزيز السياسات العامة البيئية واثرها على التنمية المستدامة في الجزائر.

تطرقت هذه الدراسة إلى السياسات العامة التي تعالج المشكلات المجتمعية، منها القضايا البيئية، كما خلق النشاط الاقتصادي في العديد من المشاكل من بينها التلوث، التصحر..... حيث انعكست هذه الاخيرة على امكانية تحقيق التنمية المستدامة مما اثرت على الابعاد الاقتصادية والاجتماعية وهذ ما دفع بالباحثين القيام بدراسة حول الموضوع وتحديد طبيعة العلاقة القائمة بين كل من السياسات البيئية والتنمية المستدامة والكشف عن التأثيرات

المتبادلة بين الابعاد الاجتماعية والاقتصادية، كما اعتمد الموضوع الجزائر كدراسة حالة من أجل الوصول الى أثر السياسات العامة البيئية على التنمية المستدامة.

سادسا : زينب راضي المعايير البيئية في اختيار المواقع الحضرية المستدامة.

قام الباحث في هذه الدراسة بطرح بعض المفاهيم الاساسية التي يجب أن يقوم عليها الموضوع هي المعايير البيئية، المواقع الحضرية، البيئية، بينما نجد أن مصطلح المعايير البيئية ذر ايضا في دراستنا الحالية حيث درس دوره في دعم الجوانب الاقتصادية للتنمية المستدامة، أما في الدراسة السابقة فكان طره من أجل تبيين دوره في اختيار المواقع الحضرية المستدامة، كما أخذ الموضوع مدينة بغداد كدراسة حالة وتوصل الى بعض النتائج ندكر اهمها:
يعد نوع الغطاء النباتي والاهتمام بالبيئة الطبيعية مقياس لتوافر العوامل البيئية وتباينها من منطقة إلى اخرى ولذا يجب الاهتمام به وايلائه اهمية خاصة في مصفوفة تقييم للأداء البيئي.

سابعا :بسام احمد عبد الله دور معايير حماية البيئة في قرارات الاستثمار –نموذج مقترح لمحافظة نينوي

تطرقت الدراسة إلى توضيح بعض المفاهيم المتعلقة بالاستثمار وحماية البيئة، كما أنها تسعى إلى تحديد معايير الحماية في صناعة القرار الاستثماري أخذت أيضا نقطة مهمة تساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية وحماية البيئة تتمثل في بناء نموذج لصناعة القرار كل هذا من أجل الوصول إلى دور معايير حماية البيئة في قرارات الاستثمار، نلاحظ الدراستين الحالية والسابقة أخذت مصطلح البيئة لكن من الواضح أن كل دراسة وظفته في شكل معين فنرى أن الدراسة السابقة تطرقت إلى الاستثمار وكيفية صناعة القرار الاستثماري، أما الدراسة الحالية فأخذته الجوانب الاقتصادية في دعم التنمية المستدامة.

ثامنا : عبد السلام مخلوفي اشكالية ضبط المعايير البيئية في التجارة الدولية وتأثيرها على تنافسية الاقتصاد الوطني.

تناولت الدراسة موضوع التجارة الدولية التي اصبحت لها دورا مهما ي اقتصاديات دول العالم العال خاصة أنها تعتبر بمثابة الاطار الرئيسي الذي يساهم في تكوين الاستثمارات في اقتصاد أي دولة، كما تبين الدراسة الأثر الذي تحدده تطبيقات المعايير البيئية من طرف أعضاء التبادل الدولي كممارسة اقتصادية خفية في العلاقات التجارية الدولية وابراز معنى الاشتراطات البيئية وانواعها وكيفية استخداماتها، كما تم تأصيل البعد البيئي في نظرية التجارة الدولية، ابراز فلسفة العلاقة ما بين التنمية المستدامة وتحرير التجارة الدولية من خلال توضيح البعد البيئي كبعد مهم من ابعاد التنمية كما اخذت الدراسة الجزائر كدراسة حالة مقارنة مع باقي الدول وهذا وصولا الى كيفية ضبط المعايير البيئية في التجارة الدولية وتأثيرها على تنافسية الاقتصاد الوطني.

تاسعا: الطاهر خامرة المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة–حالة سونطراك–

تناولت الدراسة التعريف بالمؤسسات الاقتصادية وتسليط الضوء عليها بنية عالية في موضوع الدراسة من اجل الوصول إلى نتائج للإشكالية المطروحة حيث تطرقت لعدة مفاهيم عن المؤسسات الاقتصادية منها البعد البيئي والاجتماعي استراتيجية المؤسسة الاقتصادية، المسؤولية الاجتماعية كما نرى ان مصطلح البيئية تم التطرق له في الدراسة الحالية بإعطاء مفهوم عام له وخاص بالنسبة للمعايير البيئية.

نجد ايضا مصطلح التنمية المستدامة في الدراستين بإعطاء مفهوم له، اما الاختلاف يكمن في ان الدراسة السابقة ترى ان المؤسسة البيئية والاجتماعية مؤشرا اما لتقييم مساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، اما الدراسة الحالية فتطرقت للمعايير البيئية وكيفية دعمها للجوانب الاقتصادية للتمية المستدامة.

الدراسة السابقة سلطت الضوء على موضوع هام يتعلق بالمؤسسات الاقتصادية والتزاماتها البيئية والاجتماعية بغرض المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وأخدت مؤسسة سوناطراك كدراسة حالة.

خلاصة الفصل

من الناحية النظرية ورغم حداثة الموضوع المتعلق بالمعايير البيئية والتنمية المستدامة إلا أننا حاولنا الالمام بأغلب جوانب مفهوم المعايير البيئية وأهميتها والانواع المتعلقة بها، زيادة إلى المتطلبات ومصادر التمويل للمشاريع البيئية وغيرها من المتغيرات.

كما تطرقنا فيما يخص التنمية المستدامة إلى التنمية الاقتصادية المستدامة كمفهوم وذكر الأهداف أيضا، مع متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية وتمويل التنمية زيادة إلى أهم سمات وإبعاد وأهمية التنمية المستدامة.

هل تعتبر المعايير البيئية اسمي هدف جاءت من أجله التنمية المستدامة؟، وهل يجب وجب الاهتمام بالجوانب البيئة والمحافظة عليها والسعي لذلك بسن سياسات وقوانين تكفل الاهتمام بها من قبل الدول والمؤسسات للوصول لتنمية مستدامة؟ سنحاول الإجابة عن هذه الأسئلة في الفصل الموالي من خلال اتخاذ الاتحاد الأوروبي كدراسة حالة.

الفصل الثاني:

المعايير البيئية للاتحاد الأوروبي ومساهمتها في تحقيق تنمية مستدامة

تمهيد:

تم إنشاء الإتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية ماستر يخت سنة 1992 بعد جهود استمرت لعدة عقود، حيث مر التكتل الأوروبي بعدة مراحل في طريق الاندماج، واستطاع تحقيق إنجازات كبيرة جعلته في صورة أنجح تكتل قائم حتى الآن. حيث عكفت الدول المنظمة له منذ أولى خطوات انشاء هذا التكتل الى تحقيق تنمية اقتصادية تشمل كل الدول الأعضاء وهي كغيرها من الدول تواكب كل ما هو حديث على الساحة الدولية ويصب في المصلحة العامة للدول الأعضاء مما جعل هذه الدول تكون من بين الدول السباقة للمحافظة على البيئة بهدف تحقيق تنمية مستدامة مما جعلها تسن عدة قوانين واشتراطات للمحافظة عليها.

في هذا الفصل سنحاول التطرق إلى المسار التاريخي لعملية الإتحاد (عدد الأعضاء، أنواع العضوية، الهيكل التنظيمي). كما سنتناول أهم المعايير البيئية المطبقة في الإتحاد وأيضا الإحصائيات المتعلقة بالمعايير والتنمية المستدامة. ومحاولة توضيح العلاقة بين المعايير البيئية والتنمية المستدامة، ودورها فيها.

من خلال مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: إطار عام لمسار الإتحاد الأوروبي التكاملي

المبحث الثاني: واقع المعايير البيئية والتنمية المستدامة في الاتحاد الاوروبي

المبحث الأول:

إطار عام لمسار الإتحاد الأوروبي التكاملي

سنتناول في هذا المبحث ماهية الإتحاد الأوروبي من خلال مطلبين حيث يضم المطلب الأول المسار التاريخي لعملية الإتحاد، أما المطلب الثاني فيضم المؤشرات البيئية المطبقة في الإتحاد ومستويات التنمية المستدامة.

المطلب الأول: المسار التاريخي لعملية الإتحاد

يحتوي على نشأة وتعريف الإتحاد الأوروبي والفرع الثاني يضم الهيكل التنظيمي والأعضاء أما الفرع الثالث والأخير تناولنا فيه متطلبات الانضمام وأنواع العضوية.

الفرع الأول: النشأة والتعريف

أولا: التعريف: الإتحاد الأوروبي عبارة عن تكتل سياسي واقتصادي بقارة أوروبا، يضم 28دولة، تأسس بناء على توقيع معاهدة ماستر يخت في 07فيفري1992بهولندا وهو من أنجح التجارب والأمثلة عن التكامل الاقتصادي. وهو نتاج عقود من الجهود والجولات بين دول أوروبا.

ثانيا: النشأة: هنا سنتناول أبرز محطات والمراحل التي قادت إلى إنشائه: (بالحبيب، 2019، الصفحات 148-149)

تعود فكرة إقامة الإتحاد إلى عهد النهضة الأوروبية، وبالضبط سنة 1464م، حيث وجدت وثيقة تحمل اسم"تراكتاتوس" Tractatus كتبها ملك بوهيميا، بعد سقوط القسطنطينية لدى الأتراك وكان الهدف من هذه الوثيقة تأسيس ميثاق لعدم الاعتداء بين الشعوب المسيحية وكذا تأسيس سلطة قضائية ذات صلاحيات ونوع من البرلمان يضم كافة الدول الأعضاء ،لمواجهة تقدم الإمبراطورية العثمانية.

في سنة 1713م اقترح القس الفرنسي "ابي دوسانت بيار"Abbe de saint pierre إقامة سلام دائم في أوروبا إلى سنة 1782م حينما ألف الأديب والمفكر "جون جام روسو"Jean Jackues rousseau كتابه الموسم ب"الحكم في السلام الدائم "دعا فيه إلى تأسيس فيدرالية أوروبية بين الأمراء.

كما كانت هناك دعوة أخرى من وزير الخارجية الفرنسي "بريان" في ديسمبر 1929إلى قيام اتحاد أوروبي في إطار هيئة الأمم المتحدة، مما مثل تمهيدا وتشجيعا لقيام التعاون بين دول أوروبا.

في سنة 1946م وفي يوم 19سبتمبر، أي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، دعا وزير الخارجية البريطاني "وينستون تشرشل" إلى إنشاء ولايات متحدة أوروبية تدور حول المحور الفرنسي الألماني، حيث رأى الخلاص للقارة الأوروبية هو التوحد، وسماه إعادة إنشاء العائلة في ظل بناء يمكن أن يعيش في سلام وأمن وحرية.

في 18أفريل1950وقعت معاهدة لإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم الصلب في باريس، بمشاركة كل من فرنسا، ألمانيا، هولندا، بلجيكا، لوكسبورغ، وعقد مؤتمر "ميسين" Messine في جوان 1955،الذي مهد الطريق نحو عقد "اتفاقية روما" في 25فيفري1957م، والتي بموجبها تم إنشاء الإتحاد الاقتصادي الأوروبي والإتحاد الأوروبي للطاقة النووية ،بمشاركة 06دول وأصبحت تسمى ب"المجموعة الاقتصادية " Eurpean Ecanamic Cammunity .مع حلول سنة 1967م نجحت الدول سابقة الذكر في دمج كل من جماعة الفحم والصلب والجماعة الاقتصادية الأوروبية وجماعة الطاقة النووية ،في منظمة واحدة هي "الجماعة الأوروبية "التي أطلق عليها اسم "السوق الأوروبية المشتركة" وأتفق على اكتمال مقوماتها بعد فترة12-15 سنة ،وهي فترة انتقالية نحو تأسيس السوق الأوروبية المشتركة ،ويجري التركيز فيها على استيفاء متطلبات إقامة الاتحاد الجمركي ،حيث نصت معاهدة روما على ما يلي:

حرية انتقال السلع، وذلك بإلغاء الضرائب والرسوم الجمركية بين الدول الستة وإتباع تعريفة عامة تجاه سلع الدول الأخرى.

حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.

توحيد أسس التجارة الخارجية والنظم النقدية والعمالية والاجتماعية بين الدول الأعضاء.

إقامة بنك استثمار أوروبي لدعم النمو الاقتصادي.

تم توالى انضمام الدول الاوروبية إلى "السوق الأوروبية المشتركة" من خلال انضمام بريطانيا والدنمارك وايرلندا سنة 1972م ،اليونان سنة 1981،اسبانيا والبرتغال سنة 1986م، السويد وفنلندا سنة 1995م ليصبح عدد الدول الأعضاء في السوق 12دولة عضو بحلول سنة.

07فيفري1992تم التوقيع على معاهدة ماستر يخت التي تقضي بإنشاء الاتحاد الأوروبي ،حيث اتفق عليها المجلس الأوروبي في هولندا ،لتدخل حيز التنفيذ ابتداء من 01نوفمبر1993زمن اهم بنوده :

- ✓ الوصول إلى تحرير كامل لتجارة السلع والخدمات بإلغاء كل الحواجز بين دول الاتحاد.
- ✓ إقامة وحدة نقدية كاملة بشكل تدريجي، ثم إنشاء بنك مركزي أوروبي قبل 01جانفي1999.
- ✓ تبني سياسة خارجية ودفاعية مشتركة.

ويكون تحقيق هذه الأهداف للاتفاقية عبر 03مراحل: (محمود الإمام، 2000، صفحة 89)

- ✓ 1993/12/31-1994/07/01: تنسيق السياسات النقدية وتحرير حركة رؤوس الأموال بين الأعضاء وزيادة التعاون بين الهيئات العامة لزيادة التطابق في السياسات الاقتصادية.
- ✓ 1998/12/31-1994/07/01: استكمال كل الإجراءات الخاصة بالتصديق على الإتحاد الأوروبي من قبل كل الأعضاء وتقييم أداء اقتصاديات الدول.
- ✓ 2002-1999/01: إنشاء البنك المركزي الأوروبي ،يصدر العملة الموحدة ويرسم السياسة النقدية .

مثلما ذكرنا سابقا أن معاهدة ماستر يخت كان مقررا لها أن تكون نافذة ابتداء من 01نوفمبر1993.إلا أنه حدثت بعض الخلافات والأحداث، مثل عدم تقبل بعض الشعوب للاندماج في أوروبا موحدة والتخلي عن بعض الرموز السيادية، كذا الخلاف بين الدانمرك وألمانيا حول قضايا دستورية بينهما، وبحلول سنة1994ثم قيام سوق أوروبية موحدة لأوروبا جديدة، متحدة سياسيا واقتصاديا ودفاعيا أو ما يسمى باسم الاتحاد الأوروبي "بعضوية 12 دولة".

ثم تلا ذلك انضمام كل من النمسا، فنلندا والسويد سنة 1995.-2004شهد انضمام 10دول هي: قبرص، التشيك، استونيا، المجر، لاتفيا، لتوانيا، مالطا، بولندا، سلوفاكيا سنة،2007انضمت كل من بلغاريا ورومانيا، حيث بلغ عدد الدول الأعضاء 27دولة عضوا، وترشح 03 دول للانضمام هي كرواتيا، مقدونيا، تركيا.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي وتوسع عضوية

1) **الهيكل التنظيمي**: ويقصد به البنية التنظيمية للاتحاد الأوروبي ويضم ما يلي:

✓ **البرلمان الأوروبي:**

أسس سنة 1957م، ونصت معاهدة أمستردام على أن عدد أعضاء لن يزيد عن 700عضو، حتى تكون هناك تأثيرات سلبية على فعالية البرلمان. يمارس أعضاءه عملهم باستغلال تام عن دولهم، فهم غير ملزمين بأية تعليمة من أية دولة. وعهدة العضو هي 05سنوات وتنتهي بوفاته أو استقالته أو سقوط عضوية. (رميدي، 2007، صفحة 45)

✓ **مجلس الإتحاد الأوروبي:**

يتكون من رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الإتحاد الأوروبي أنشأ عام 1974م ويقوم بتمثيل مصالح هذه الدول على المستوى الأوروبي وله صلاحيات واسعة ضمن المجالات المتعلقة بالسياسة الخارجية المشتركة والتعاون الأمني. ويكمن دوره في تحديد التوجهات والاختيارات العامة لسياسة الاتحاد، حيث يقوم باقتراح المشاريع ومتابعة

تنفيذها ومراقبة احترام نصوص المعاهدات، ويعتبر أعلى مستويات صنع القرار بالبناء المؤسساتي للاتحاد، ويكون مقر المجلس بعاصمة الدولة التي ترأس الإتحاد.

✓ **المفوضية الأوروبية:**

هي إحدى المؤسسات الرئيسية في عملية صنع القرار الأوروبي، لذلك تقع في قلب نظام حكم الإتحاد، أنشأت بموجب معاهدة دمج السلطات التنفيذية للجماعات الأوروبية الثلاث (الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، الجماعة الاقتصادية الأوروبية، الجماعة الأوروبية للطاقة النووية)، دخلت حيز التنفيذ سنة1967، مقرها في بروكسل ببلجيكا، تتمتع باستقلالية كبيرة في المهام، تمثل مصلحة الإتحاد ككل، وليس مصلحة بلد لوحده. ولا تتلقى تعليمات من أي دولة.

✓ **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية:**

هي بمثابة هيئة للمجتمع المدني الأوروبي، أنشأت سنة 1957، تتكون من 222 عضو مقسمين إلى 03 فئات هي: أرباب العمل، عمال، جماعات مصالح وجمعيات، مثل: الفلاحين وموظفين، أصحاب حرف، نقابات تمارس اللجنة عملها في استقلال تام، حيث يتم استشارتها قبل اعتماد كثير من القرارات، وتدلي برأيها في مختف المواضيع. (الضرابعة، 2011، صفحة 36)

2) توسع عضوية الاتحاد الاوروبي

بدأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية بناء تكاملها بست دول فأنجزت اتحادها الجمركي الذي تم بموجبه إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء وهي الدول النواة حيث شكلت معها الجماعة الأوروبية للفحم والصلب ثم الجماعة الاقتصادية الأوروبية مغلقة باب الانضمام حتى 1973 وكان التوسع في عضوية الاتحاد الأوروبي على عدة مراحل:

المرحلة الأولى:

طلبت كل من بريطانيا والدانمارك وايرلندا سنة 1962 الانضمام إلى الجماعة الأوروبية وقد رفض طلبهم بعد مفاوضات دامت سنتين حيث أصدر الرئيس الفرنسي ديغول قراره برفض طلب بريطانيا باستخدام حق الفيتو مما أسفر عن تجميد طلبات الانضمام الأربع، وكررت الدول الأربعة التقدم بطلب الانضمام عام 1967 ورفض هذا الطلب للمرة الثانية واستمر الوضع دون تغيير إلى أن تم التوصل لإنهاء ناجح لمفاوضات الانضمام بموجب اتفاقية بروكسل 1973 حيث وقعت كل من بريطانيا وأيرلندا والنرويج والدنمارك معاهدة الانضمام إلى الجماعة.

المرحلة الثانية:

شهدت الجماعة الأوروبية المرحلة الثانية للتوسع في عقد الثمانينات عندما انضمت اليونان سنة 1981 والتي كانت منتسبة إلى الجماعة منذ أكثر من 20 عاما وفي سنة 1986 توسعت عضوية الجماعة بانضمام كل من اسبانيا والبرتغال ليصبح العدد 12 دولة.

المرحلة الثالثة:

انضمت في عقد التسعينات من القرن الماضي 3 دول وهي النمسا وفنلندا والسويد في أفريل 1995 ليصل عدد الأعضاء إلى 15 عضوا. (رميدي، 2007، صفحة 44)

المرحلة الرابعة:

في الأول من ماي 2004 انضمت عشر دول جديدة إلى الاتحاد هي: قبرص، مالطا، المجر، بولندا، سلوفينيا لاتفيا، استونيا، ليتوانيا وجمهورية التشيك في أكبر عملية توسع الجماعة منذ نشأها من حيث عدد الدول المنظمة أو من حيث أثر التوسع مما أدى إلى التوسع عضوية الاتحاد بمقدار الثلثين.

المرحلة الخامسة:

خلال هذه المرحلة انضمت كل من رومانيا وبلغاريا عام 2007، وتجدر الإشارة إلى أنه تم الاعتراف بتركيا كدولة مرشحة للانضمام منذ عام 1993 إلا أنها لم تنضم رسميا بعد. (الوافي، 2007، صفحة 74)

لم يضع الاتحاد الأوروبي بادئ الأمر أي شروط إضافية لإتمام الدول المرشحة ماعدا الشروط العامة التي تم تبنيها في الاتفاقيات المؤسسة، لكن الفرق الشاسع في المستوى الاقتصادي والسياسي بين دول أوروبا الوسطى والشرقية ودول الاتحاد دفع بمجلس الاتحاد الأوروبي عام 1993 ليضع ما يعرف بشروط كوبنهاغن:

- ✓ **شروط سياسية:** على الدولة المرشحة للعضوية أن تمنع بمؤسسات مستقلة تضمن الديمقراطية وعلى كل دولة قانون أن تحترم حقوق الإنسان وحق الأقليات.
- ✓ **شروط اقتصادية:** وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على اقتصاد السوق وقادر على التعامل مع المنافسة الموجودة من الاتحاد.
- ✓ **شروط تشريعية:** على الدولة المترشحة للعضوية أن تقوم بتعديل تشريعاتها وقوانينها بما يتناسب مع التشريعات والقوانين الأوروبية التي تم وضعها وتبنتها عند تأسيس الاتحاد.

في هذه النقطة تستوقفنا غير قليل من التساؤلات حول طبيعة الشروط التي تمنع انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي رغم سعيها الحثيث لذلك ورغم استيفاء جل الشروط وأغلب معايير التقارب الأوروبي، ما يجبرنا على الأخذ بالطرح القائل بأن ما يمنع اندماج الاقتصاد التركي بالأوروبي هو طبيعة الديانة الإسلامية التي يتبناها الكثير من سكان تركيا، فضلا عن امكانية احتلال تركيا الدور فاعل في القضايا الاقتصادية والسياسية المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط نظرا لإمكانية احتلالها لنسبة كبيرة في اتخاذ القرار في البرلمان الأوروبي لتعداد سكانها الكبير مقارنة بأغلب الدول الأوروبية.

الفرع الثالث: أنواع العضوية وشروط الانضمام

أولا شروط الانضمام:

في البداية لم يضع الإتحاد الأوروبي أية شروط للانضمام إليه، عدا تلك التي تم تبنيها في معاهدات واتفاقيات الإتحاد، وبعد ظهور التباين الكبير بين الدول الأوروبية على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، خاصة بين دول أوروبا الغربية والوسطى من جهة، وبين دول أوروبا الشرقية من جهة ثانية. جعل مجلس الإتحاد الأوروبي يسن شروط للانضمام سنة1993م، عرفت بشروط "كوبنهاغن" وتنص على ما يلي :

- ✓ **معايير سياسية:** على الدولة المترشحة للعضوية أن تتمتع بمؤسسات مستقلة تضمن الديمقراطية، ودولة القانون أن تحترم حقوق الإنسان وحقوق الأقليات.
- ✓ **معايير اقتصادية:** وجود نظام اقتصادي فعال يعتمد على اقتصاد السوق وقادر على التعامل مع المنافسة الموجودة ضمن الإتحاد.
- ✓ **معايير قانونية:** على الدولة المترشحة للعضوية أن تقوم بتعديل تشريعاتها وقوانينها بما يناسب مع التشريعات والقوانين الأوروبية التي تم وضعها وتبنيها منذ تأسيس الإتحاد.

ثانيا أنواع العضوية:

أقرت معاهدة إنشاء الإتحاد الأوروبية ثلاث أنواع من العضوية في الإتحاد كالتالي:

- ✓ **عضوية أصلية:** منحت للدول الأعضاء المؤسسين للاتحاد الأوروبي.
- ✓ **عضوية الانضمام:** هي عضوية متاحة فقط للدول الأوروبية، بشرط استيفاء المعايير سابقة الذكر وهي عضوية كاملة.

- ✓ **عضوية بالانتساب:** هي عضوية متاحة للدول الأوروبية وغير الدول الأوروبية وهي عضوية ناقصة، أي أن هذا النوع من الأعضاء منقوص الامتيازات في الإتحاد، أقرت معاهدة الإتحاد الأوروبي هذا النوع من العضوية طبقا للمادة 238حيث أجازت إبرام الإتحاد الأوروبي مع الدولة، أو اتحاد الدول، أو منظمة دولية تتضمن الحقوق والتزامات متبادلة. (بالحبيب، 2019، صفحة 224)

المطلب الثاني: المؤشرات البيئية ومستويات التنمية

الفرع الأول : المؤشرات البيئية المطبقة في الاتحاد الأوروبي

يعتبر الاتحاد الأوروبي من أكثر التكتلات الاقتصادية تشددا في تطبيق المعايير البيئية على المنتجات المستوردة من خارجه حيث تعد هذه المعايير من المحددات الهامة للدخول أي منتجات إليها، وتقوم سياسات الاتحاد الأوروبي البيئية على الأخذ بمبدأ الوقاية أي التعامل مع أسس المشاكل البيئية بدلا من التعامل مع أثارها بعد حدوثها وتستند اغلب الإجراءات البيبة التي يتخذها الاتحاد الأوروبي على الاتفاقيات الدولية التي تم التوقيع عليها وتناول فيما يلي أهم هذه المعايير:

أولا: شهادات الموافق الدولية والعلامات البيئية

اهتم الاتحاد الأوروبي بوضع البطاقة البهية Eco -Labeling وذلك للارتقاء بحدود التميز في الجودة البيئية للمنتجات ويشترط لمنح البطاقة البيئية لأي منتج أن تتوافر فيه معايير محددة للحافظ على البيئة والجودة وبحيث بكون الأساس في التقييم هو منهج تقيم دورة حياة المنتج بما فيها من تحليل مراحل استخراج الخامات من مصادرها الطبيعية والإنتاج والاستهلاك والتوزيع والاستخدام ثم التخلص من المنتج بعد انتهاء الغرض من الاستخدام سواء عن طريق التدوير أو التحويل وأثر هذه العمليات بالتالي على الأداء البيئي ، ومن بين العلامات البيئية الأوروبية نجد علامة Blue Angel الألمانية والتي تشمل جميع المنتجات بما فيها الغذائية وعلامة CE التي تشتمل على تلخيص للمعلومات التي تفيد بأن المنتج متوافق مع كافة القواعد الإجبارية المطبقة في الاتحاد الأوروبي، كما تقدم العلامات البيئية معلومات وشهادات بشأن السلع المنتجة بطريقة غير ضارة بالبيئة و الصحة العمومية ، وفي هذا الإطار وضع الاتحاد الأوروبي و العديد من بلدانه الأعضاء نظما لوضع العلامات البيئية تفرض معايير صارمة على المنتوجات النسيجية ، ففي مارس 1992 ، أعدت المفوضية الأوروبية برنامجا لوضع العلامات البيئية على مستوى الاتحاد هو برنامج Ecolabel، ويهدف هذا البرنامج إلى التشجيع على تصميم وإنتاج وتسويق واستعمال منتوجات تخلف أثرا بيئيا محدودا خلال كامل دورة حياتها.

ونشير في الأخير إلى أنه أصبح الاهتمام بشهادات التوافق البيئي ومعايير علامات الايكو الدولية مطلبا هاما حتى لا تفقد أسواق التصدير حيث صارت شرطا أساسيا للدخول للأسواق الأوروبية كما أن المنتجات الحائزة على

هذه العلامات التي تشهد بأنه صديق للبيئة ولا يحتوي على أي مواد ضارة تلقى طلبا من المستهلكين خاصة في الدول الأوروبية مع تزايد الإدراك والوعي لديهم بمثل هذه العلامات. (أحمد، 2000، صفحة 79)

ثانيا : متطلبات التعبئة والتغليف وإدارة المخلفات

أصدر الاتحاد الأوروبي الدليل الخاص به في مجال التعبئة والتغليف وإثارة المخلفات عام 1994، وبدأ تطبيق متطلبات هذا الدليل ضمن القواعد الخاصة بذلك. ومن أهم الضوابط العامة التي يضعها الاتحاد الأوروبي في شأن تصنيع وتركيب واسترجاع مواد التعبئة والتغليف التي يلتزم بها مصدرو الدول النامية ومنها الجزائر ما يلي. (منى ابو العطا، 2013، صفحة 80)

حظر استخدام المكونات السامة وما نحوها من مواد خطرة من رماد وعوادم وانبعاثات في تصنيع العبوة وسواء كانت في حالة عبوات النقل أو عبوات البيع، وهناك مواد محظورة وهي مركبات الزنك والرصاص والكاد يوم وسداسي الكروم لما ثبت لها من آثار مسرطنة لاستخدام مركباتها ضمن مكونات مواد العبوات فضلا عن إعاقتها عمليات التدوير.

ضمان مستوى مناسب من القبول البيئي والسلامة والصحة والأمان بما يحقق سلامة المستهلك.

. أن تكون العبوة منتجة ومتداولة على نحو يسمح بالتدوير أو إعادة الاستخدام أو الاسترجاع مع حجم الأثر البيئي على الصحة وعلى الأفراد القائمين بالعمل.

أن تصنع العبوات بحيث تحتوي على نسب معينة من وزنها كمواد قابلة للتدوير، وهذه النسب تختلف من مادة إلى أخرى (الزجاج، التصفيح، الالمنيوم، الورق، الورق المقوى، الكرتون، المواد التركيبية) كما ينبغي أن تحتوي العبوات على حد أدني من السعرات الحرارية كي يتسنى الحصول على معدل أعلى للاسترجاع من خلال التحليل الكيميائي أو الاستخلاص الحراري، وأيضا يتعين قابلية المواد المستخدمة للتحلل دون إعاقة لهذه العملية.

وبهده الضوابط تركت تفضيلات بالنسبة للمواد وعناصر التركيب ومعدلات التدوير والاسترجاع المطلوبة وفقا لنوعيات المواد المستخدمة للدول الأعضاء في الاتحاد بما يتلاءم من كل دولة ولكن دون الخروج عن الاهداف الاساسية التي وضعها الاتحاد الأوروبي.

ثالثا: نظام تحليل المخاطر وتحديد نقاط التحكم الحرجة

وهو نظام وقائي مانع يهتم بسلامة الغذاء أي أنه مصمم لإنتاج غذاء سليم أمن ويتم التأكد من سلامة الغذاء من خلال التعرف على مدى التقييم والسيطرة على المخاطر التي لها تأثير على سلامة الغذاء والتقليل من حدوثها في كافة مراحل السلسلة الغذائية

وتكون كلمة الهاسب (HACCP) من شقين هما CCPوHA (الشربيني، 2007، صفحة 14)

الشق الأول: يمثل تحليل مصدر الخطر(Hazard Analysis) وهي عملية تجميع المعلومات عن مصادر الخطر المتعلقة بغذاء ما ، و يتضمن ذلك كل أنواع المخاطر مثل الميكروبيولوجي (البكتيريا، الفيروسات ، الفطر) والكيماويات (مثل المبيدات) أو المخاطر المادية و التي من الممكن أن تتواجد في المواد الخام أو خلال عملية تصنيع و حفظ و مناولة وتعينة أو نقل الغذاء ثم تحليل هذه المخاطر ووضع التقديرات للعواقب المتعلقة بصحة الإنسان إذا كانت المخاطرة موجودة بالفعل في المنتج النهائي .

الشق الثاني: يمثل نقاط التحكم الحرجة (Critical Control Points) و في النقاط اللازم عندما تطبيق الرقابة و السيطرة لمنع تواجد أي خطر غذائي أو تقليله للمستوى المقبول .

ويشترط قرار الاتحاد الأوروبي بشأن المواد الغذائية أن تقوم الشركات الغذائية بتحديد أوجه أنشطتها والتي تتعلق بسلامة الأغذية والتأكد من وضع وتطبيق ومراجعة إجراءات السلامة الملائمة طبقا للنظام الهاسب والعمل به والمحافظة عليها، حيث تلتزم الشركات التي تقوم بتصنيع وتعبئة ونقل وتوزيع أو تجارة المواد الغذائية بتطبيق هذا النظام من خلال فهم المخاطر المحتملة التي قد تصاحب عملية إنتاج السلع الغذائية في كل المراحل بدءا من النمو و التصنيع و التوزيع وحتى نقطة الاستهلاك. وإزالة كافة المخاطر المحتملة عن طريق وسائل منع حدوث المخاطرة بطريقة تمنع وجود أي مخاطر مستقبلية على المستهلكين. (الخارجية، مختارات من دليل التجارة البيئية،التحديات البيئية للمصدرين للإتحاد الاوروبي،قطاع الاتفاقات التجارية،وحدة المشاركة الاوروبية، 2003، صفحة 35)

رابعا : القواعد والقوانين البيئية

يضع الاتحاد الأوروبي مجموعة من القواعد و القوانين بهدف ضمان الالتزام بتوجيهاته حيث يحدد فيها الإجراءات الواجب الالتزام بها و يضع النواهي التي يجب تجنبها و التي من أمثلتها قوانين حظر الاستعمال الكثير من مواد الأسمدة و المبيدات الكيماوية في ما يتعلق بالغذاء أو حظر استعمال بعض المواد التي تسبب أمراض سرطانية وتكون لها آثار خطيرة على صحة الإنسان وأيضا تؤدي إلى تدهور الوارد الطبيعية والبيئية وتسبب آثارا خطيرة، ومن أهم المدخلات المحظورة هي التي تحتوي على عناصر ثقيلة سامة أو تكون بعض أنواعها قابلة للتحلل إلى مواد أخرى (أحماض أمينية مسرطنة) تتفاعل أو تخلل الجسم وتحدث أمراضا أو اختلالات صحية مختلفة، كذلك هناك

عدة إجراءات وقواعد في صناعة المنسوجات حيث تضع قواعد خاصة تتعلق بطبيعة ونوعية المواد المستخدمة في الصباغة والتجهيز كما تضع قوانين تحظر استخدام أنواع معينة من الصبغات المسرطنة مثل أصباغ الأزو azodyes ومثبتات الألوان كما تمنع استخدام الفورم الداهيد والكادميوم والنيكل ومن ثم يجب على مصدري المنسوجات والملابس الالتزام بهذه المعايير التي يضعها الاتحاد الأوروبي سواء المتعلقة بالأصباغ أو التجهيز أو التصنيع و استخدام العمليات النظيفة المطابقة معايير الجودة والأمان التي يتطلبها لضمان النقاد إلى هذه الأسواق. (منى ابو العطا، 2013، صفحة 83)

الفرع الثاني : أهداف التنمية المستدامة في الاتحاد الاوروبي

أولا: اللا فقر

من أهداف التنمية المستدامة تخفيض عدد الذين يعيشون في فقر إلى النصف استناداً إلى الاحصائيات الوطنية. في الاتحاد الأوروبي، هناك ثلاثة جوانب رئيسية هي الفقر النقدي، والوصول المحدود إلى أسواق العمل والحرمان المادي. يتم تجميعها في مؤشر الأشخاص المعرضين لخطر الفقر أو الاستبعاد الاجتماعي، والذي يشمل الأفراد المتأثرين بواحدة أو أكثر من هذه المشاكل. بالإشارة إلى كل من الفقر النقدي والاستبعاد الاجتماعي، يسلط المؤشر الضوء على مشاكل أخرى، بالإضافة إلى انخفاض الدخل النسبي، والذي يمكن أن يضر بالناس. ويشير أيضًا إلى أن هذه القضايا مرتبطة ارتباطًا وثيقًا. مجتمعة، تعكس مدى تهديد أجزاء من السكان بالإقصاء والتهميش من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يشارك فيها الآخرون بانتظام.

تصف الأمم المتحدة الفقر المدقع بأنه يجب أن يعيش على أقل من 1.25 دولار في اليوم، والذي تم تحديثه إلى 1.90 دولار في اليوم في عام 2015 (Bank, 2020.05.18)

على الرغم من أن هذه إجراءات جيدة للكشف عن هم الأكثر فقراً في العالم، وهم أقل تطبيقًا على الاتحاد الأوروبي، الذي يتمتع بمستوى معيشي أعلى. إن مكافحة الفقر مهمة لتحقيق طموحات أهداف التنمية المستدامة الأخرى. (Eurostat, 18.05.2020)

يمكن أن يضر الفقر بحياة تحد بشدة من فرصهم من خلال التأثير على صحتهم ورفاهيتهم.

كما يمكن أن تقلل من التحصيل التعليمي لأطفالهم.

فقدان الإنتاجية الاقتصادية على المدى الطويل والنمو الاقتصادي المستدام والشامل.

تستخدم لرصد سياسات الاتحاد الأوروبي، ولا سيما استراتيجية أوروبا 2020 واستراتيجية الاتحاد الأوروبي للتنمية المستدامة.

ثانيا : القضاء على الجوع

يعد الأمن الغذائي والقضاء على الجوع من الجوانب الرئيسية للتنمية المستدامة يعتبر الهدف أيضا تحسين التغذية، وهو أمر حيوي لصحة ومنتجة المجتمع. ولكن لأن دول الاتحاد الأوروبي تغلبت على هذه التحديات إلى حد كبير

لاكن يتم التركيز على جانب رئيسي آخر من أهداف التنمية المستدامة، التي تم تطويرها من أجلها يمكن للبلدان أن تصبح أمثلة رائدة، وهي تعزيز الغذاء المستدام أنظمة الإنتاج. الزراعة المستدامة ليست مهمة فقط لضمان ذلك إذ يتم التعامل مع الموارد الطبيعية التي يعتمد عليها الاقتصاد الزراعي بحذر ولكن أيضا لضمان الأمن الغذائي والقضاء على الجوع.

غالبًا ما يُنظر إلى وجود حصة عالية من المساحة في الزراعة العضوية على أنها مهمة المساهمة في الزراعة المستدامة. يساعد على حماية الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي من خلال حظر استخدام المبيدات والأسمدة الاصطناعية والنمو بالهرمونات والمضادات الحيوية والكائنات المعدلة وراثيا. مقارنة مع الزراعة التقليدية، يعزز صحة التربة والخصوبة الطبيعية ويقلل الاستخدام غير المباشر للطاقة والمياه. ومع ذلك، غالبًا ما تكون أقل إنتاجية.

كما يمكن أن يوفر التوازن الإجمالي للمغذيات على الأراضي الزراعية حول الاستدامة الزراعية من خلال إعطاء مؤشر على كثافة الإنتاج.(Eurostat, 18.05.2020)

ثالثا: الصحة الجيدة والرفاهية

ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاهية. لتحقيق هذه يدعو الاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ إجراءات لخفض الوفيات المبكرة وتشجيع الوجود والصحة العقلية، متوسط العمر المتوقع عند الولادة تقليدي قياس الصحة العامة للسكان ومستوى الوفيات العام، ويوفر نظرة ثاقبة على جودة الرعاية المتاحة.

ومع ذلك، طول العمر ليس الوحيد دليل الرفاهية. غياب المرض الذي يقاس من خلال توقعات سنوات الحياة الصحية، هو أيضا جانب ذو صلة.

ترتبط الصحة بقوة بمجالات أخرى تتعلق بالتنمية المستدامة، لأنها تتأثر بالقضايا البيئية، مثل جودة الهواء، والاجتماعية وظروف المعيشة.

للوصول إلى الهدف العام المتمثل في ضمان حياة صحية، يتضمن أيضًا محددات إحداث الرفاهية مثل الحد من الأمراض والوفيات من التلوث، وانخفاض الإصابات الناجمة عن حوادث المرور والوقاية والعلاج من المواد تعاطي التبغ.

التغطية الصحية الشاملة هي قضية مركزية أخرى لهدف التنمية المستدامة. الوصول المحدود على الخدمات الصحية ليس فقط تقع عبئا على صحة الشخص ولكن أيضا على إنتاجية البلد وأنظمة الحماية الاجتماعية. مدى قياس التغطية الشاملة للرعاية الطبية والكشف عن نسبة السكان الذين لديهم صعوبة الوصول إلى الفحوصات أو العلاجات الطبية بسبب نقص المال.(Eurostat, 18.05.2020)

رابعا: التعليم الشامل

التعليم الشامل والجيد للجميع هو عنصر أساسي من عناصر الاستدامة في الاتحاد، ليس الهدف فقط الوصول إلى التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي ولكن أيضًا أن يكونوا قادرين على إكمال دراستهم. ان يوفر للخريجي المبكر من التعليم والتكوين نظرة ثاقبة إلى التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف من خلال إحصاء السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 24 عامًا والذين حصلوا على أقصى حد من التعليم الثانوي وهم ليس في التعليم الإضافي أو لتدريب. ترك المدرسة في وقت مبكر له تأثير كبير على حياة الناس. قد لا يواجه الأشخاص ذوو مستوى تعليمي منخفض مستوى أكبر من الصعوبات في سوق العمل ولكن لديها أيضا خطر أعلى من الفقر والآفات الاجتماعية.

يركز لتعليم الشامل على منح فرص أكبر وأكثر إنصافاً للتعليم والتكوين وضمان جودتها العالية. هدف مهم من أهداف أنظمة التعليم.

كما يتطلب توفير تعليم عالي الجودة وبأسعار معقولة لجميع النساء والرجال. يساعد مؤشر التحصيل العلمي العالي على المراقبة المباشرة.

يغطي التعليم والتكوين أطول فترة زمنية في عملية تعلم الشخص بعد المرحلة الأولية من التعليم، يعد التعلم مدى الحياة أمرًا بالغ الأهمية في تحسين وتطوير المهارات والتكيف مع التطورات التقنية والتقدم للحصول على مهنة في سوق العمل.(Eurostat, 18.05.2020)

خامسا: المساواة بين الجنسين

يدعو الاتحاد في أهداف التنمية المستدامة إلى إنهاء جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات. تعاني العديد من النساء من نوع من التمييز أو عدم المساواة في حياتهن الخاصة أو الحياة العامة. أحد المجالات التي يستمر فيها هذا هو سوق العمل، الأجر بين الجنسين، فجوة قياس متوسط الفرق في إجمالي أرباح الساعة غالبًا ما يستخدم النساء والرجال للحصول على نظرة ثاقبة للتقدم نحو معالجة عدم المساواة.

يرجع جزء كبير من فجوة الأجور بين الجنسين إلى حقيقة أن النساء ذات الأجور المنخفضة ومع ذلك، تلعب عوامل أخرى أيضًا في ذلك سوق العمل والتقاليد والقوالب النمطية ومسؤوليات الرعاية الموزعة بشكل غير متكافئ نتيجة الفجوة في الأجور بين الجنسين، هو أن المرأة تميل إلى كسب أقل خلال حياتها. هذا يمكن أن يؤثر

على المعاشات التقاعدية في المستقبل وفي الحقوق وقد يؤدي إلى أن تكون المرأة أكثر عرضة لتجربة الفقر في كبار السن.

كما تدعو المساواة بين الجنسين إلى مشاركة المرأة الكاملة والفعالة والمساواة في فرص القيادة على جميع مستويات صنع القرار في المجالات السياسية والاقتصادية والحياة العامة.

مؤشر تمثيل المرأة على المستوى الوطني إذ تساعد البرلمانيات على مراقبة هذه الأولويات. تشكل النساء أكثر من النصف من سكان الاتحاد الأوروبي والناخبين، ولكن لا يزال تمثيلهم ناقصًا في مناصب صنع القرار على جميع المستويات.(Eurostat, 18.05.2020)

سادسا: المياه النظيفة والصرف الصحي

تحدي التنمية المستدامة في هذا المجال المتمثل في تحقيق نوعية مياه جيدة ومياه شرب آمنة والنظم البيئية للمياه الصحية. رؤى مهمة حول ما إذا كانت المياه مناسبة للاستخدامات الأساسية والتجارية يمكن الحصول عليها باستخدام مؤشر البيوكيميائية

الطلب على الأكسجين في الأنهار. يقيس الطلب الأوكسجيني البيولوجي كمية الأكسجين المطلوبة للتحلل الميكروبيولوجي للمركبات العضوية في الماء.

تحقيق الصرف الصحي المناسب والعادل النظافة للجميع وإنهاء التغوط في العراء. هذا الطموح يركز بشكل رئيسي على حالة البلدان النامية وأقل البلدان نموا. لاستقرار الوضع على مستوى الاتحاد الأوروبي. (Eurostat, 18.05.2020)

سابعا: اطاقة النظيفة وبأسعار معقولة

الاساس المنطقي في هذا الهدف المتمثل في ضمان نظام طاقة ميسورة التكلفة ونظيفة، يجب زيادة حصة الطاقة المتجددة في إجمالي استهلاك الطاقة.

إن إنتاجية الطاقة هي ركيزة أساسية أخرى لأسعار معقولة وموثوقة ومستدامة ونظام الطاقة الحديث المتوخى في نظام طاقة أكثر كفاءة يقلل من الطاقة المستخدمة لتقديم الخدمات والمنتجات، هذا يعني ذلك أيضًا يقلل من التكاليف والتبعيات والآثار البيئية المرتبطة بإمدادات الطاقة واستخدام، يقيس مؤشر إنتاجية الطاقة المقدار الاقتصادي الناتج الذي يتم إنتاجه لكل وحدة طاقة مستخدمة.

كما يشدد هدف الاتحاد الاوروبي على ضرورة وصول الجميع إلى خدمات الطاقة، هذا يمكن تكون محدودة بسبب عوامل مثل انخفاض دخل الأسرة، وارتفاع تكاليف الطاقة وكفاءة طاقة منخفضة.

يُستخدم مؤشر الطاقة المتجددة أيضًا لرصد سياسات الاتحاد الأوروبي، على وجه الخصوص استراتيجية أوروبا 2020 واستراتيجية الاتحاد الأوروبي للتنمية المستدامة(Eurostat, 18.05.2020) .

ثامنا: العمل اللائق والنمو الاقتصادي

نمو مستدام وشامل يضمن تحقيق الاقتصاد يتم تقاسم الفوائد عبر السكان وبين الأجيال. النمو عادة ما يستخدم معدل الناتج المحلي الإجمالي كبديل للزيادات في مستويات المعيشة المادية للبلد ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بالعديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى، الأولويات ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية مثل العمالة والاستثمار في البحث والتطوير، مما يدفع البلدان لتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة للجميع، والاهتمام بشكل خاص للشباب، العمالة ضرورية أيضًا لتحقيق الطموح العام لأهداف التنمية المستدامة الأخرى. على سبيل المثال:

زيادة العمالة شرط أساسي لجعل المجتمعات أكثر شاملة عن طريق الحد من الفقر وعدم المساواة.

بطالة عالية ومستمرة يؤدي إلى الإقصاء الاجتماعي ويزيد من خطر الفقر.

الشباب هم أكثر عرضة بشكل خاص للتغيرات في سوق العمل وبالتالي تواجه مخاطر عالية من الفقر والاستبعاد الاجتماعي خلال فترات الانكماش الاقتصادي.

وبالتالي التركيز على الشباب ومؤشرات البطالة طويلة الأجل مهمة للرصد التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة.

الآثار المترتبة على النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي.(Eurostat, 18.05.2020)

تاسعا: الصناعة والابتكار و البنية التحتية

تعزيز الابتكار لتوفير أساس مستدام للازدهار والرفاه وكذا الإنفاق على البحث والتطوير في المستقبل من الاهداف المتبعة في دول الاتحاد الأوروبي معبرًا عنها كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي المنتج (الناتج المحلي الإجمالي)، يظهر مستوى استثمار الاقتصاد في توليد منتج جديد المعرفة. البحث والتطوير والابتكار أمران حاسمان للتنمية الاقتصادية والرفاهية لأنها تقود النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وإنتاجية العمل وكفاءة استخدام الموارد. هناك حاجة أيضًا إلى الابتكار لإيجاد حلول للتحديات المجتمعية مثل تغير المناخ والطاقة النظيفة والأمن والشيخوخة النشطة والصحية.

زيادة البنية التحتية والصناعات المستدامة من خلال زيادة كفاءة الموارد واعتماد أكثر بيئيا تقنيات الصوت وعمليات الإنتاج، يساعد مؤشر الابتكار البيئي لتقييم شامل لاستدامة عمليات الإنتاج الجديدة.

يسعى أيضًا إلى تعزيز حصة الصناعة من العمالة والناتج المحلي الإجمالي وإلى ترقية التكنولوجيا لجعل الصناعات أكثر استدامة، المؤشر على العمالة في الصناعات العالية والمتوسطة، كمقياس لهذا تقدم مساهمة القطاع في الاقتصاد وسوق العمل نظرة ثاقبة في التقدم نحو هذه الأهداف.

التصنيع هو محرك مهم للوظيفة مع التقنيات السليمة بيئيا والصناعية للعمليات التي يمكن أن تسهم في التنمية الشاملة والمستدامة.

يسلط الهدف من أهداف التنمية المستدامة الضوء كذلك على مدى توافر البنية التحتية لتعزيز الرقمية والاقتصاد القائم على المعرفة، يوفر الوصول إلى الإنترنت (الثابت أو المحمول) نظرة ثاقبة على التقدم المحرز في واحدة من أكثر

المكونات الهامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية، تسهل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تداول المعرفة والنفاذ إليها ونقلها، ونشر الابتكار وهذا بدوره يعزز نمو الإنتاجية، المجتمعي التعلم والإبداع.

زيادة الوصول إلى الإنترنت ذات النطاق العريض للاستخدام التجاري هو عامل تمكين مهم في هذه العملية تستخدم أيضًا لرصد سياسات الاتحاد الأوروبي، ولا سيما استراتيجية أوروبا 2020. ,Eurostat) 18.05.2020)

عاشرا: الحد من عدم المساواة

يمكن تسلط الضوء على أهمية مكافحة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التفاوتات من خلال تعزيز الاندماج الاقتصادي لجميع الناس بغض النظر عن جنسهم، العمر والعرق، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتعديله الحقيقي والدخل الإجمالي المتاح للأسر المعيشية للفرد هي تدابير هامة من خلال تقييم الاختلافات في الدخل ومستويات المعيشة عبر بلدان ومناطق مختلفة.

يوفر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقياسًا للمجموع نصيب الفرد من الدخل من إنتاج السلع والخدمات في بلد ما، أنه غالبا ما يستخدم كمؤشر على متوسط الرفاه المادي للناس، ومع ذلك، ليس كل هذا الدخل يتراكم بالضرورة للأسر المعيشية، بعض الأجزاء يمكن الاحتفاظ بها من قبل الشركات والحكومة، وقد يكون بعضها خصصت من قبل غير المقيمين، على سبيل المثال من قبل الشركات التابعة إعادة الأرباح إلى الشركة الأم في الخارج. في الوقت نفسه، لا يستوعب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ودخل الأسرة من الاستثمارات في الخارج.

نسبة نصيب الدخل من الدخل، والتي توضح توزيع الدخل بين مجموعات سكانية مختلفة في نفس البلد أو المنطقة، يشير أيضًا إلى البعد الاقتصادي لعدم المساواة سلط الضوء في طريقة توزيع الدخل داخل البلد، وبالتالي يكمل تحليل التفاوتات بين البلدان على أساس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وبصرف النظر عن كونها قضية العدالة الاجتماعية، وارتفاع وعدم المساواة في الدخل يهدد التماسك الاجتماعي، النمو الاقتصادي يساهم في الحد من الفقر والصحة والرفاه وتفاقم التفاوتات الاقتصادية من عدم تكافؤ الفرص.(Eurostat, 18.05.2020) .

الفرع الثالث : المتطلبات البيئية للسوق الاوروبية

شكل (1.2) المتطلبات البيئية في السوق الأوروبية

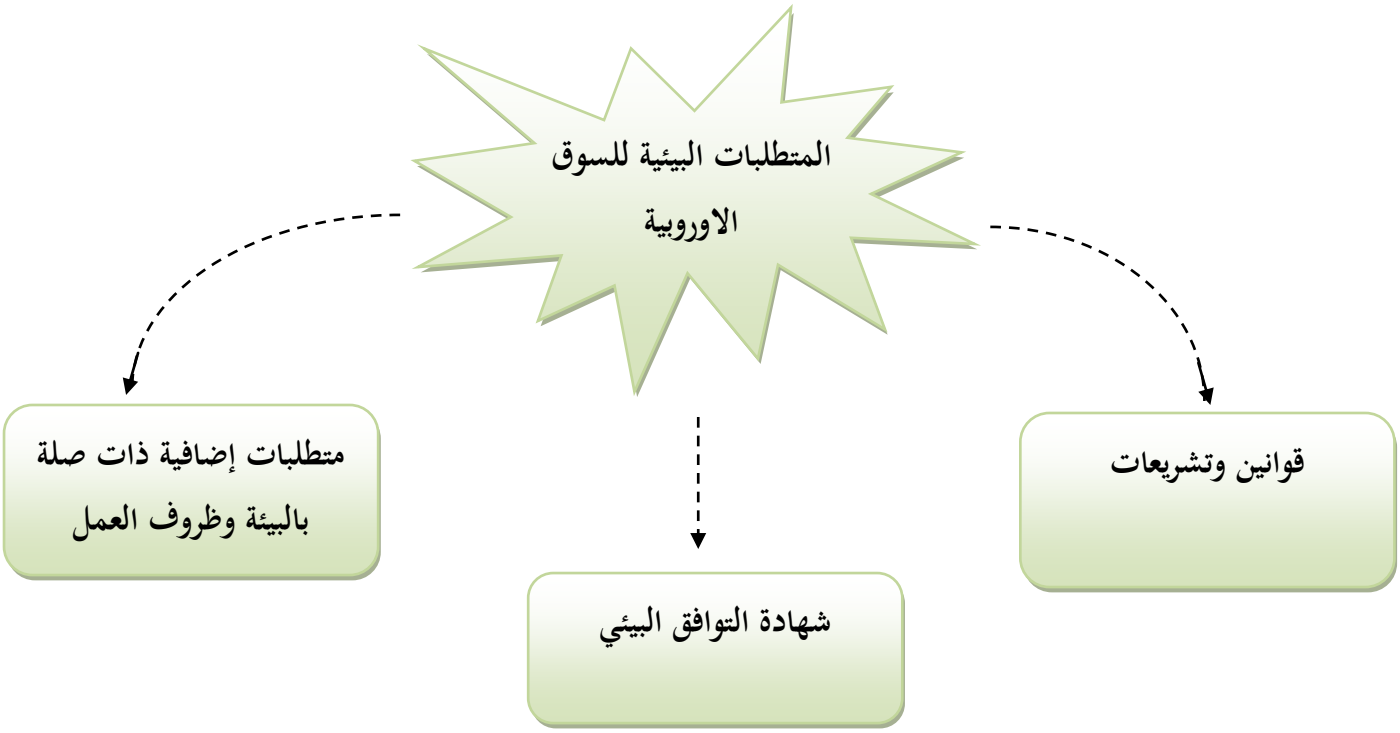

فمن خلال الشكل أعلاه وبعد أن كان اهتمام المستوردين منصب على كيفية الحصول على منتجات ذات جودة عالية بأسعار منخفضة تغير الوضع الآن كثيرا فبالإضافة إلى اهتمام المشتري بالجودة والسعر أصبح هناك بعدا جديدا تمت إضافته إلى هذه المتطلبات ألا وهو البعد البيئي والذي أخذ في الازدياد بمرور الوقت، حتى أنه أصبحت المتطلبات البيئية الآن بمثابة جواز المرور لأي منتج أو – خدمة– يتم تداوله في الأسواق، ورغبة من القائمين على إدارة المنظومة العالمية لحماية البيئية في اهتمام والتزام جميع الأطراف ذات الارتباط بالبيئة فقد تركزت المتطلبات البيئية رغم تعددها في ثلاثة محاور رئيسية الموصوفة في الشكل أعلاه وتتمثل في قوانين وتشريعات، وشهادات دولية ، فضلا عن ما يضعه المشترين (المستوردين) من مواثيق خاصة بهم. (مخلوفي و بن عبد العزيز، 2012، صفحة 61)

ومن أهم القضايا كذلك التي أثيرت أمام المحكمة الأوروبية في الشأن السابق والخاص بوضع المعايير البيئية بطريقة تحكمية مبالغ فيها، تعد تلك التي أثيرت أمام المحكمة الأوروبية ضد دولة إيطاليا لاشتراطها أن تكون جميع انواع العجائن المستوردة تحتوي على نوع معين من القمح واكتشف ان هادا النوع لا يرع أساسا إلا في جنوب إيطاليا، ولقد اعتبرت المحكمة الأوروبية أن هذا الاشتراط ما هو إلا وسيلة حمائية اقتصادية ذكية وجديدة غير تعريفية وغير مبررة على أسس بيئية صحيحة.

قد يصل أثر إعمال المعايير البيئية إلى حد منع وحظر دخول السلع الأجنبية كليا أو جزئيا، إذا لم تستوفي الاشتراطات البيئية ومن أمثلة ذلك اشتراط بعض الدول خلو البنزين من الرصاص، أو خلو المنتجات الزراعية من بواقي المبيدات والواقع لأن هذا النوع من الممارسات يحدث يوميا ضد صادرات الدول النامية الزراعية إلى أسواق الدول الصناعية، بحجج الإسراف في استخدام كميات كبيرة من الأسمدة أو المبيدات، أو ارتفاع النسب الباقية منها (Pesticide residues) في السلع تفوق النسب المحددة في أسواق هذه الدول.

وتبعا لهذه الممارسات في العلاقات التجارية الدولية فإن الأضرار التي تلحق بالدول النامية يمكن أن تفوق بكثير ما يلحق بها نتيجة تطبيق القواعد المتعلقة بالصحة والسلامة، وهو ما يسفر عن خسائر ضخمة في صادرات هذه الدول التي تعتمد إلى حد كبير عليها كمورد هام للنقد الأجنبي.

إن معايير واشتراطات المنتجات قد يكون لها تأثير على أسلوب وطرق الإنتاج ذاتها مما يتطلب تعديلا أو تجديدا وإحلالا وهو أمر قد لا تقدر عليه المشروعات الأجنبية المنافسة فتضطر إلى الخروج من حلبة المنافسة الخارجية، كما قد تضعف قدرتها على المنافسة في السوق الداخلية في ظل الأخذ بسياسة السوق المفتوح.

ومن بين الأمثلة على هذه الاشتراطات القاسية على المنتجات و مادي توافقها وطرق الإنتاج والاستخلاص ما تعرضت له صادرات منتوج العسل من الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي، حيث قامت الجزائر بتصدير حولي 6 قناطير من العسل إلى الاتحاد الأوروبي فقام هذا الأخير باستعمال مخابره بإعادة فحص طرق إنتاج هذا العسل ليتبين له بأن خلايا النحل التي تم استخلاص هذا العسل منها كانت تقتات من نباتات ملونة بمبيدات وأسماد ضارة مما جعل دول هذا الاتحاد تعرقل الصفقة وتلغيها نهائيا والأمر الذي أصبح يقلق في هذه الفضية هو توظيف هذه الاشتراطات والمعايير البيئية كأداة حمائية مقنعة وذكية ضد صادرات الدول الأخرى، خاصة النامية منها، ولقد حاولت العديد من الدراسات وضع المؤشرات العامة والتي يمكن من خلالها إثبات كيفية استخدام هذه المعايير كأساليب ذكية في حقل الذكاء الاقتصادي لغرض الحماية التجارية على غرار دراسة الاقتصادي بيرسون في هذا الشأن.

ولعل أن ما كان يخشى منه في ما يتعلق بقضية تحول الاشتراطات البيئية كأحد الأساليب الاقتصادية الذكية في الحماية التجارية و أحد أهم العوائق غير الجمركية المستحدثة في التجارة الدولية هو اتجاه بعض جماعات المصالح في الدول الصناعية الكبرى إلى محاولة كسب جماعات أنصار البيئة بجانبها وبالتالي تشكيل تحالف مقدس من أجل

فرض المزيد من الحماية رافعين شعارات مشروعة في ظاهرها تدور حول حماية البيئة والحد من التلوث، لكن أبعادها الاقتصادية شديدة التأثير على صادرات الدول النامية والتي يزداد موقفها حرجا كلما تم التشديد في تطبيق هذه المعايير. (ناصر، 2004، صفحة 15).

المبحث الثاني:

واقع المعايير البيئية والتنمية المستدامة في الاتحاد الاوروبي

واقع الاقتصاد الأوروبي في ظل المتطلبات البيئية يتميز الاقتصاد الأوروبي بتمتعه بدرجة تنافسية عالية على المستوى العالمي، ويظهر ذلك جليا من خلال المؤشرات البيئية والتنمية المستدامة المتعلق بالناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف وحجم المبادلات مع العالم الخارجي، لهذا نتناول في المطلب الأول من هذا المبحث أهم المؤشرات البيئية للاقتصاد الأوروبي، و في المطلب الثاني واقع متطلبات التنمية المستدامة الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: الأداء البيئي في الاتحاد الاوروبي

المؤشرات البيئية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي تعطينا صورة واضحة عن مستوى آداءه الاقتصادي وكذا مكانته ضمن الاقتصاد العالمي، لذا نتناول في هذا المطلب أهم المعايير البيئية في الاتحاد كالضرائب البيئية، نفقات حماية البيئة، النفايات، المياه، المواد الكيمائية، التنوع البيولوجي، انبعاثات الغازات وملوثات الهواء، تدفقات المواد وانتاجية الموارد.

✓ الضرائب البيئية

تعد الإحصائيات الضريبية البيئية جزءًا من الحسابات البيئية التي تشكل حسابًا فرعيًا للحسابات القومية. إذ تعرض احصائيات الإيرادات الضريبية البيئية من إجمالي الإيرادات الضريبية بعبارات نقدية كنسب مئوية من إجمالي الضرائب والمساهمات الاجتماعية وكذلك كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم 2-1 إيرادات الضرائب البيئية في الاتحاد الاوروبي 2003-2018

الوحدة النسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
لاتحاد الأوروبي	6,84	6,8	6,61	6,38	6,17	6,05	6,34	6,39	6,39	6,37	6,36	6,36	6,35	6,33	6,18	6,12
بلجيكا	5,52	5,77	5,79	5,4	5,39	5,22	5,46	5,61	5,8	5,56	5,48	5,57	5,66	6,08	6,09	6,02
الدنمارك	10,54	10,75	10,25	10,07	10,21	9,32	8,88	8,92	8,92	8,67	8,95	8,17	8,57	8,54	8,08	8,13
ألمانيا	6,84	6,68	6,49	6,26	5,77	5,69	5,85	5,77	5,78	5,53	5,36	5,2	4,96	4,76	4,61	4,45
إسبانيا	6,03	5,74	5,39	5,08	4,86	5,09	5,45	5,25	5,08	4,88	5,8	5,52	5,7	5,54	5,42	5,28
فرنسا	4,69	4,9	4,68	4,52	4,39	4,32	4,43	4,47	4,43	4,4	4,45	4,45	4,73	4,91	4,97	5,12
إيطاليا	7,51	7,25	7,43	7,14	6,57	6,22	6,7	6,73	7,36	8,03	7,93	8,32	7,92	8,23	7,88	7,84

المملكة المتحدة	7,58	7,27	6,79	6,51	6,69	6,5	7,42	7,38	7,19	7,31	7,38	7,41	7,37	7,19	7,01	6,95

المصدر :

https://ec.europa.eu/eurostat/databrowser/view/t2020_rt320/default/table?lang=en

08.05.2020. 11:28

تعتبر الضرائب البيئية تلك المفروضة على المنتجات الصناعية للتقليل من التلوث البيئي فهذه الرسوم تعتبر ايرادات ضريبية بيئية والتي تحول الى مساهمات اجتماعات نتيجة لما تؤثر هذه الملوثات على صحة الانسان والطبيعة، إذ بلغت الإيرادات الحكومية من الضرائب البيئية 364.4 مليار يورو في عام 2016 في الاتحاد الأوروبي، مقارنة بـ 296.5 مليار يورو في عام 2006. وخلال نفس الفترة، زادت حصة الضرائب البيئية في إجمالي الإيرادات الحكومية من الضرائب والمساهمات الاجتماعية من 6.4 ٪ في 2006 إلى 6.3٪ في 2016.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة الإيرادات الضريبية البيئية والمساهمات الاجتماعية، مرتفعة لدى الدانمارك التي تجاوزت 10% على غيرها من الدول مثل المملكة المتحدة، المانيا وفرنسا بنسب متفاوتة بين 4 %إلى 7%والتي تدل على الانقسامات الضريبية المختلفة التي توجد بين الدول الأعضاء بين البيئة وعوامل أخرى مثل العمل ورأس المال، وهذا يسمح بمقارنة الضرائب البيئية بين الدول الأعضاء مع مراعاة حجم الاقتصادات الوطنية المختلفة.

كما شكلت الضرائب على الطاقة أكثر من ثلاثة أرباع إجمالي الإيرادات من الضرائب البيئية (76.9٪ من الإجمالي)، قبل الضرائب على النقل (19.7٪) والضرائب على التلوث والموارد (3.4٪).

✓ نفقات حماية البيئة

إنفاق حماية البيئة هو الأموال التي تنفق على جميع الأنشطة الهادفة التي تهدف مباشرة إلى منع التلوث والحد منه والقضاء عليه أو أي تدهور آخر للبيئة .ويشمل الاستثمارات البيئية والإنفاق البيئي الجاري .الاستثمارات البيئية كلها نفقات في عام معين للآلات والمعدات والأراضي المستخدمة لأغراض حماية البيئة .يشمل الإنفاق الحالي على حماية البيئة أنشطة التشغيل اليومية التي تهدف إلى منع التلوث أو الحد منه .ويشمل على سبيل المثال نفقات الموظفين العاملين في القضايا البيئية والمواد لحماية البيئة.

جدول رقم 2-2 نفقات حماية البيئة للمنتجين المتخصصين من القطاعين العام والخاص 2003-2013

الوحدة : النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
لاتحاد الأوروبي	1,01	1,02	1,01	1,06	1,04	1,13	1,13	1,14	1,14	1,12	1,11
بلجيكا	0,85	0,84	0,87	0,94	1,03	1,05	0,94	1,03	1,12	1,11	:
الدنمارك	:	:	:	:	1,2	1,29	1,35	1,37	1,37	1,41	:
ألمانيا	0,84	0,88	0,88	0,87	0,8	0,8	0,81	0,75	:	:	:

إسبانيا	1,05	0,97	0,97	1,04	1,09	1,08	1,11	1,28	1,16	1,15	:
فرنسا	1,41	1,41	1,45	1,44	1,42	1,41	1,46	1,46	1,46	1,49	:
إيطاليا	0,86	0,95	0,92	1	0,96	1,38	1,24	1,34	1,41	:	:
المملكة المتحدة	:		:		:		:		:		:

المصدر :

https://appsso.eurostat.ec.europa.eu/nui/submitViewTableAction.do

08.05.2020. 12:54

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ استقرار نفقات حماية البيئة للاتحاد الاوروبي عند حوالي 1 % إذ يتواجد الاتحاد الأوروبي في مأزق صعب لأنه ينبغي أن يسمح للدول الأعضاء عادة بتمويل النفقات الجارية المتكررة مع الديون. وهذا راجع إلى التركيز على تمويل استثمارات سليمة اقتصادياً تُفيد الأجيال القادمة.

وهذا ما يفسر التهرب من دفع تكاليف إضافية الموجهة للنفاقات البيئية وهذا التهرب من خلال توجيه هذه النفقات للتطوير والبحث العلمي والبحث على أسواق جديدة على حساب حماية البيئة، ولدا وجب على القائمين في الاتحاد الاوروبي إعطاء اكثر صرامة في هذا الجانب الذي له من الاهمية البالغة في حماية البيئة.

✓ **تلوث الهواء**

جدول رقم 2-3 السكان المعرضون لمستويات تتجاوز القيمة الإرشادية لمنظمة الصحة العالمية 2010-2017

الوحدة: (٪ من الإجمالي العام)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الاتحاد الأوروبي	91,39	92,38	89,56	88,20	84,46	85,61	79,81	79,86
بلجيكا	99,50	99,35	98,43	96,80	94,49	95,10	91,79	91,95
ألمانيا	99,60	99,45	98,30	97,85	95,73	95,95	89,15	89,17
الدانمرك	96,10	98,96	85,47	78,75	82,83	75,19	57,09	56,91
إسبانيا	72,15	78,73	68,49	60,68	47,72	55,15	40,72	41,12
فرنسا	99,48	99,70	98,61	97,41	87,85	90,41	78,28	78,21
المملكة المتحدة	87,50	90,38	84,79	82,42	72,07	71,96	67,10	66,53
إيطاليا	98,11	98,58	97,85	97,26	96,58	96,75	94,55	94,78

المصدر:

https://data.albankaldawli.org/indicator/EN.ATM.PM25.MC.ZS?locations=EU&view=chart

01.07.2020. 12:54

من خلال الجدول يعتبر المواطن الاوروبي أكثر عرضة لتلوث الهواء من خلال الاحصائيات من منظمة الصحة العالمية لسنوات مابين 2010 و2017، وتعد ايطاليا من أكثر الدول عرضة للتلوث بنسبة قد تصل غلى 95%، مع بلجيكا وهدا راجع الى سؤ تركز المناطق الصناعية مع المقرات السكانية في الاتحاد ولصغر مساحة هذه الدول.

✓ **إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة**

جدول رقم 2–4 إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة 2003–2012

وحدة القياس :ألف كيلو/ طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاتحاد الأوروبي	5223,72	5219,03	5183,93	5186,38	5133,72	5053,63	4758,75	4847,31	4728,18	4702,09
بلجيكا	144,03	141,19	136,70	134,80	131,82	137,21	131,11	138,03	137,52	133,37
ألمانيا	1017,49	1016,63	981,29	994,69	972,90	992,12	950,46	948,01	929,54	951,72
الدانمرك	75,00	68,85	64,82	72,76	67,99	65,17	63,01	63,68	58,42	53,70
إسبانيا	407,87	421,11	437,02	430,22	439,90	404,87	372,82	354,62	353,86	348,26
فرنسا	564,61	560,65	557,13	547,36	540,95	544,42	527,53	532,13	502,66	499,15
المملكة المتحدة	670,99	662,92	659,11	658,33	646,41	635,42	584,94	609,59	568,06	585,78
إيطاليا	564,95	562,79	564,11	563,32	547,38	529,28	480,70	489,46	482,62	482,63

المصدر https://data.albankaldawli.org/indicator/EG.EGY.PRIM.PP.KD?locations=EU&view=chart
2020/07/01 13 :05

الغازات الدفين من أخطر الغازات على البيئة وصحة الانسان ويسعى الاتحاد الأوربي من خلال السنوات الحديثة محاولة التقليل من هذه الغازات السامة إلا ان المساعي لذاك تسير بوتيرة ضعيفة على غرار بريطانيا من 670 إلى 585 أ ك/طن ف مدة 09 سنوات نفس الشيْ تقريبا في معظم دول الاتحاد لو نلاحظ التراجع الاجمالي لا يتعدى 10 % من سنة 2003 إلى غاية 2012.

✓ **مستوى كثافة الطاقة في الطاقة الأولية**

جدول رقم 2–5 مستوى كثافة الطاقة في الطاقة الأولية 2003–2015

وحدة القياس :نسبة مئوية

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاتحاد الأوروبي	4,81	4,74	4,66	4,53	4,32	4,27	4,20	4,28	4,06	4,04	4,00	3,80	3,77
بلجيكا	6,21	6,02	5,89	5,70	5,41	5,54	5,44	5,70	5,21	4,98	5,16	4,78	4,74
ألمانيا	4,60	4,58	4,51	4,47	4,10	4,10	4,07	4,12	3,77	3,77	3,83	3,64	3,60
الدانمرك	3,72	3,50	3,32	3,44	3,33	3,26	3,28	3,42	3,12	3,00	3,05	2,65	2,61
إسبانيا	4,10	4,14	4,08	3,91	3,82	3,66	3,49	3,48	3,46	3,55	3,37	3,31	3,33
فرنسا	5,06	4,99	4,93	4,74	4,58	4,59	4,52	4,58	4,32	4,32	4,31	4,08	4,10
المملكة المتحدة	4,42	4,29	4,19	4,01	3,77	3,73	3,67	3,74	3,40	3,47	3,35	3,07	3,02
إيطاليا	3,62	3,59	3,63	3,52	3,46	3,45	3,41	3,43	3,30	3,26	3,20	2,98	3,07

https://data.albankaldawli.org/indicator/EN.ATM.CO2E.PC?locations=EU&view=chart

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة كثافة الطاقة الاولية لا تتجاوز 05 % من خلال السنوات 2003 وحتى 2015 أي على المستوى الاجمالي لدول الاتحاد وكذا هي نفسها في معظم دول الاتحاد متراوحة ما بين 3 و

5% أي ان هناك تقارب كبير للكثافة الطاقوية في هذه الدول راجع لاتخاذ استراتيجية موحدة من اجل التطبيق و المتابعة .

✓ النفايات

وتعني إجمالي كمية النفايات الناتجة عن المنازل والشركات، حسب فئة النفايات والسنة. وتعتبر النفايات كل ما يتبقى من أي نشاط، مع أنه قد تكون لها قيمة إن وُجدت في موقع آخر حيثما تكون ظروف أفضل متوافرة لاستخدامها بشكل أفضل.

جدول رقم 2-6 توليد النفايات حسب فئة النفايات 2004-2016

الوحدة : مليون طن

السنة	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2016
لاتحاد الأوروبي	2 548	2 567	2 427	2 455	2 484	2 507	2 538
بلجيكا	53	59	49	61	54	58	63
الدنمارك	13	15	15	16	17	21	21
ألمانيا	364	364	373	364	368	388	400
إسبانيا	161	161	149	138	119	111	129
فرنسا	297	312	345	355	345	324	323
إيطاليا	140	155	179	159	154	158	164
المملكة المتحدة	299	291	282	242	242	263	277

المصدر :https://ec.europa.eu/eurostat/databrowser**09.05.2020 16 :03**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تزايد الوعي حيال الوقاية من إنتاج النفايات وتقليلها، كما هي الحال بالنسبة إلى إعادة تدوير النفايات في البلدان ذات الأنظمة المتطورة في إدارة النفايات مثل المانيا كما هو موضح في الجدول التي بلغت قيمة تدوير النفايات 400 م طن في سنة 2016. وبشكل عام في الاتحاد الاوروبي تجاوزت 2500 م طن. كما لعبت هذه النتائج انطباعا جيدا في دولة الدانمارك اذ التحول من 13 إلى 21 م طن خلال هذه الفترة من خلال الاستغلال الامل لتوليد النفايات وتحويلها إلى طاقة .

✓ المياه

مؤشر استغلال المياه حسب نوع مصدر المياه يعبر عن جزء من مجموعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة للاتحاد الأوروبي، يتم استخدامه لرصد التقدم بشأن المياه النظيفة والصرف الصحي.

كما يدعو إلى ضمان حصول الجميع على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة والصرف الصحي والنظافة الصحية، وإنهاء التغوط في العراء .كما تهدف إلى تحسين جودة المياه وكفاءة استخدام المياه وتشجيع عمليات الاستخراج المستدام وإمدادات المياه العذبة.

جدول رقم 2-7 مؤشر استغلال المياه حسب نوع مصدر المياه 2003-2017

الوحدة : نسبة مئوية

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
بلجيكا	25,3	24,5	24,3	24,5	23,6	23,3	22,8	22,6	19,3	20,2	18,4	17,3	15,2	:	:
الدنمارك	4	4,1	3,9	4,1	3,5	4,3	4	5	5,3	4,5	6,2	6,1	5	4,5	:
ألمانيا	:	18,9	:	:	17,2	:	:	17,6	:	:	13,5	:	:	13	:
إسبانيا	32,9	32,5	34,2	32,7	32	31,8	32,5	31,8	31,6	30,9	29,1	29,6	28,4	28,1	:
فرنسا	18,5	17,7	17,7	17	16,4	15,3	15,5	14,8	14,8	15,7	14,6	14,2	14,7	13,9	:
المملكة المتحدة	:	:	6	5,4	5	4,8	4,8	4,8	4,4	4,8	:	4,2	:	:	:

المصدر :33: 09.05.2020 16 https://ec.europa.eu/eurostat/databrowser

من الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤشر يقيس إجمالي استخراج المياه العذبة السنوي في بلد ما كنسبة مئوية من المتوسط السنوي الطويل الأجل للمياه المتاحة من موارد المياه العذبة المتجددة (المياه الجوفية والمياه السطحية). يشمل إجمالي استخراج المياه العذبة المياه التي يتم إزالتها من أي مصدر للمياه العذبة، إما بشكل دائم أو مؤقت. يتم تضمين مياه المنجم ومياه الصرف وكذلك استخراج المياه من هطول الأمطار، في حين يتم استبعاد المياه المستخدمة لتوليد الطاقة الكهرومائية. فنجد من خلال الجدول اسبانيا اكثر الدول استغلالا للمياه بنسبة ما بين 28 و 32% بينما تعد الدانمارك الاقل استغلالا للموارد المائية بنس ضعيفة ما بين 4 و6% فقط وهي نفس النسبة كذلك لدى المملكة المتحدة .

✓ المواد الكيميائية

يقيس هذا المؤشر حجم الاستهلاك الكلي للمواد الكيميائية السامة، معبرًا عنه بملايين الأطنان .يتم حساب استهلاك المواد الكيميائية على أنها مجموع أحجام الإنتاج وصافي أحجام الواردات من المواد الكيميائية وفقًا للمعادلة: الاستهلاك = الإنتاج + الواردات – الصادرات.

تظهر البيانات الخاصة بالمواد الكيميائية الخطرة وغير الخطرة الاستهلاك الكلي لجميع المواد الكيميائية .تتداخل الفئتان الفرعيتان للمواد الكيميائية الخطرة – خطرة على صحة الإنسان وخطيرة على البيئة – بالتعريف، ونتيجة لذلك فإن مجموعها لا يساوي إجمالي استهلاك المواد الكيميائية الخطرة.

جدول رقم 2-8 استهلاك المواد الكيميائية حسب الخطورة – إجمالي الاتحاد الأوروبي 2004-2018

الوحدة : مليون طن

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الخطرة والغير خطرة -الإجمالي	316,9	327,1	322,9	333,8	310,	267,8	306,	295,4	292,5	289,7	294,8	292,3	290,6	298,4	302,9
خطير	242,	249,5	244,1	251,6	239,4	204,2	233,3	223,6	217,8	216,6	220,9	216,8	213,1	218,5	220,7
خطرة على الصحة	241,3	248,8	243,3	250,9	238,6	203,5	232,4	222,7	216,9	215,6	219,8	215,8	212,1	217,4	219,8
خطرة على البيئة	83,7	88,7	86,7	90,7	92,1	75,9	86,1	84,2	79,5	79,6	80,	77,2	74,7	73,4	75,8

المصدر :43: 09.05.2020 16 https://ec.europa.eu/eurostat/databrowser

من الملاحظ من الجدول أعلاه محاولة الاتحاد محاولة تخفيض من استهلاك المواد الكيميائية التي تؤدي إلى زيادة الخطورة على صحة الإنسان و البيئة التي يعيش فيها من جراء الاستعمال المفرط للمواد الكيميائية ، من خلال السنوات 2004 حتى 2018 تزايد الاهتمام بتخفيض استهلاك المواد الكيماوية حيث بلغت سنة 2004 316 م طن مقارنة بسنة 2018 ب 302.9 م طن في دول الاتحاد مجمعة وهو ما يدل على ان المحاولات الرامية لتخفيض المواد الكيماوية تعطي نتائج محمودة والهدف الاسى هو محاولة على المحافظة على الاستقرار وإن أمكن التقليل من استهلاك هذه المواد الكيميائية التي تشكل خطر على صحة الأفراد في الاتحاد الاوروبي .

✓ التنوع البيولوجي

المؤشر هو مؤشر ويدمج وفرة السكان وتنوع مجموعة مختارة من أنواع الطيور الشائعة المرتبطة بموائل محددة .كل من المؤشرات الثلاثة الإجمالية للاتحاد الأوروبي (أي طيور المزرعة الشائعة وطيور الغابات الشائعة وجميع الطيور الشائعة) هو مؤشر مركب متعدد الأنواع محسوب باستخدام محاكاة مونت كارلو كما.

لا توجد أنواع نادرة مدرجة، على الرغم من أن بعض الأنواع الشائعة في بعض الدول الأعضاء قد تعتبر نادرة في دول أخرى .تعتبر الأنواع التي تغطيها الأراضي الزراعية المشتركة ومؤشرات الغابات المشتركة معتمدة على هذا النوع المحدد من الموائل للتغذية والتعشيش.

جدول رقم 2–9 مؤشر الطيور المشترك (إجمالي الاتحاد الأوروبي) 2003–2017

الوحدة 1999=100

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الانواع الزراعية الشائعة	72,67	77,96	74,96	74,45	71,07	71,84	68,75	67,4	69,42	68,92	66,84	67,79	68,79	69,16	66,81
أنواع الغابات الشائعة	97,16	100,83	95,91	94,85	93,09	98,27	90,1	93,23	92,39	97,93	95,49	97,88	100,5	99,7	104,86
جميع الانواع الشائعة	95,15	99,1	94,5	93,56	95,18	95,84	89,58	90,45	92,17	92,16	90,28	91,93	93,52	92,69	94,98

المصدر :https://ec.europa.eu/eurostat/databrowser**09.05.2020 17:15**

من خلال الجدول نلاحظ أن التنوع البيولوجي متقارب بين دول الاتحاد من قائمة الأنواع المتاحة لجميع أنواع "الطيور الشائعة"، عند عدد الطيور في البرية، مثلا الأنواع الزراعية يعتبر نسب ثابتة على مدى السنوات 2003 إلى غاية 2017 بنسبة ما بين 66 و75 %وهذا راجع لموقع التكتل الاقليمي للاتحاد الاوروبي حال دون وجود مفارقات كبيرة من الناحية البيولوجية وهذا مما يسهل من معالجة أي مشاكل قد تحدث في هذه الرقعة.

✓ انبعاثات الغازات وملوثات الهواء

يقيس المؤشر إجمالي الانبعاثات الوطنية بما في ذلك الطيران الدولي لما يسمى بـ "سلة كيوتو" لغازات الدفيئة، بما في ذلك ثاني أكسيد الكربون (CO_2) والميثان (CH_4) وأكسيد النيتروز(N_2O) ، وما إلى ذلك. غازات F تسمى (مركبات الهيدروفلوروكربون، مركبات الكربون المشبعة، ثلاثي فلوريد النيتروجين (NF_3) وسادس فلوريد الكبريت ((SF_6) من جميع قطاعات مخزونات انبعاثات غازات الدفيئة (بما في ذلك الطيران الدولي، باستثناء

استخدام الأراضي، وتغيير استخدام الأراضي والحراجة .(LULUCF) باستخدام إمكانية الاحترار العالمي الفردي لكل غاز، يتم دمجها في مؤشر واحد معبر عنه بوحدات مكافئ ثاني أكسيد الكربون .تقدم الدول لأعضاء في الاتحاد الأوروبي قوائم جرد انبعاثات غازات الدفيئة سنويًا إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

جدول رقم 2–10 انبعاثات غازات الدفيئة 2003–2017

الوحدة : طن للفرد

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
لاتحاد الأوروبي	11,	10,9	10,8	10,8	10,6	10,4	9,6	9,8	9,5	9,3	9,1	8,7	8,8	8,7	8,8
بلجيكا	14,6	14,7	14,2	13,9	13,5	13,4	12,1	12,6	11,5	11,1	11,	10,5	10,8	10,6	10,5
الدنمارك	14,7	13,5	12,7	14,1	13,2	12,4	11,8	11,8	10,8	10,	10,2	9,5	8,9	9,3	8,8
ألمانيا	12,8	12,6	12,3	12,4	12,1	12,2	11,4	11,8	11,8	11,8	12,	11,5	11,4	11,4	11,3
إسبانيا	10,	10,2	10,4	10,	10,1	9,2	8,3	7,9	7,9	7,8	7,2	7,3	7,6	7,4	7,7
فرنسا	9,2	9,1	9,1	8,8	8,6	8,5	8,1	8,1	7,7	7,7	7,6	7,1	7,2	7,2	7,2
إيطاليا	10,2	10,2	10,2	10,	9,8	9,5	8,5	8,7	8,5	8,1	7,5	7,2	7,3	7,3	7,3
المملكة المتحدة	12,3	12,2	12,	11,8	11,5	11,1	10,1	10,2	9,4	9,6	9,3	8,6	8,3	7,9	7,7

المصدر :https://ec.europa.eu/eurostat/databrowser**09.05.2020 18:15**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ سعي الاتحاد الاوروبي للتقليل من انبعاثات الغازات الدفينة في دول الاتحاد ففي دول أيطاليا، أسبانيا، المملكة المتحدة وفرنسا وصل حجم الغازات في سنوات 2015،2016و 2017 إلى حوالي 7.5طن للفرد، لاكن هناك بعض دول الاتحاد مثل ألمانيا والدانمارك وبلجيكا مازالت هذه الانبعاثات مرتفعة في أخر ثلاث سنوات ما بين 8 و10 طن للفرد رغم انخفاضها عما كانت عليه في السنوات الاولى.

✓ إجمالي الإنفاق الوطني على حماية البيئة

جدول رقم 2–11 الإنفاق الوطني على حماية البيئة 2009–2018

وحدة القياس: مليون أورو

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
لاتحاد الأوروبي	255 720,8	261 344,4	266 113,9	270 298,7	267 965,7	277 101,2	283 100,2	278 284,7	290 744,5	297 165,1
بلجيكا	:	:	:	:	:	13 544,3	13 313,2	13 534	:	:
الدنمارك	5 161,5	5 352,8	5 390,8	5 596,8	5 773,6	5 616,8	6 203,7	6 194,4	:	:
ألمانيا	:	52 116	54 919	57 021	58 937	63 220	64 352	66 222	:	:
إسبانيا	:	18 607,3	17 706,4	16 187,8	16 110	16 146,6	17 164,5	17 560,5	18 187,3	:
فرنسا	37 994,2	39 178	40 630,2	41 653	42 403,5	42 229,8	41 947,5	42 135,1	:	:
إيطاليا	29 358,2	30 464,4	30 226,3	30 673,2	30 410,7	30 785	32 511,5	32 542,4	:	:
المملكة المتحدة	:	:	:	24 847	25 497,3	27 835	33 288,7	29 021,6	:	:

المصدر:

https://l.facebook.com/l.php?u=https%3A%2F%2Fec.europa.eu%2Feurostat%2Fdatabrowser%2Fview%2Fsdg_12_20%2Fdefault%2Ftable%3Flang%3Den%26fbclid%3DIwAR0oO49PLhf-Yilf4lF_P9V8ZCsDsBtjdGD4CZO7Vva_JrRZJ_YWYqV70-U&h=AT3e19XWSAbJcl2yHpI5Y5aZ4UZg741li1Kjgd3tAGapZdB4Ry00Oc9IIwEEP2qPmL3WvZrfE6vxiEm6FKyZvRRVl3nZktctmp5OpV2uTbg1O1pCDrzct5D-tLGYcgC8fYtfVA

يعتبر الاتحاد الاوروبي من أكثر الدول تطبيقا للمعايير البيئة على المستوى الاقتصادي والتفتح على التجارة الخارجية من أجل تطبيق هذه المعايير وجب تخصيص مبالغ كبيرة لدعم هذا الجانب على غرار ايطاليا بلغت قيمة الانفاق خلال سنة 2016 32 الف م أورو وكذا فرنسا في نفس السنة بلغت 42 ألف م أورو، مما يجعلهم من الاكثر الدول صرامة وجدية في فرض التدابير البيئية على المنتجات القادمة من خارج أوروبا خاصة وهي تعتبر مجحفة في حق بعض الدول النامية التي تعتبر المعايير البيئية مكلفة على غرار ما يستخلص منتجاتها التنافسية ذات السعر القبول عالميا.

المطلب الثاني : مؤشرات التنمية المستدامة في الاتحاد الاوروبي

أطلقت المفوضية الأوروبية في عام 2015 خطة استثمار لأوروبا لفتح ما يزيد عن 315 مليار يورو من الاستثمار على مدى ثلاث سنوات. يهدف اتحاد أسواق رأس المال الأوروبي إلى معالجة نقص الاستثمار بشكل مباشر من خلال زيادة وتنويع تمويل الأعمال وتمويل الاستثمار. تعمل خطة الاستثمار الخارجية التي تم إطلاقها في عام 2016 على تشجيع الاستثمار في البلدان الشريكة في أفريقيا ومنطقة الجوار الأوروبية، لتعزيز الشراكات والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يساعد على معالجة بعض الأسباب الجذرية للهجرة.

✓ اللافقر

يتوافق هذا المؤشر مع مجموع الأشخاص: المعرضين لخطر الفقر بعد التحويلات الاجتماعية، أو المحرومين بشدة أو الذين يعيشون في أسر مع كثافة عمل منخفضة جدًا. يتم احتساب الأشخاص مرة واحدة فقط حتى إذا تأثروا بأكثر من واحدة من هذه الظواهر.

يعتبر الأشخاص معرضين لخطر الفقر بعد التحويلات الاجتماعية، إذا كان لديهم دخل قابل للتصرف معادل أقل من عتبة خطر الفقر، والذي تم تعيينه على 60 ٪ من متوسط الدخل القومي المتاح المعادل.

جدول رقم 2-12 الأشخاص المعرضين لخطر الفقر أو الاستبعاد الاجتماعي 2003-2018

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
لاتحاد الأوروبي	:	:	:	:	:	:	:	23,8	24,3	24,8	24,6	24,4	23,8	23,5	22,4	21,8
بلجيكا	23,4	21,6	22,6	21,5	21,6	20,8	20,2	20,8	21,	21,6	20,8	21,2	21,1	20,9	20,6	20,
الدنمارك	16,9	16,5	17,2	16,7	16,8	16,3	17,6	18,3	17,6	17,5	18,3	17,9	17,7	16,8	17,2	17,4
ألمانيا	:	:	18	20	21	20	20	20	20	20	20	21	20	20	19	19
إسبانيا	:	25,	24,3	24,	23,3	23,8	24,7	26,1	26,7	27,2	27,3	29,2	28,6	27,9	26,6	26,1
فرنسا	:	20	19	19	19	19	19	19	19	19	18	19	18	18	17	17
إيطاليا	:	26,2	25,6	25,9	26,	25,5	24,9	25,	28,1	29,9	28,5	28,3	28,7	30,	28,9	27,3
المملكة المتحدة	:	:	25	24	23	23	22	23	23	24	25	24	24	22	22	23

المصدر :https://ec.europa.eu/eurostat/databrowser10.05.2020 16:15

من خلال الجدول اعلاه تسعى أهداف التنمية المستدامة للاتحاد الأوروبي إلى القضاء على الفقر المدقع والحد من الفقر النسبي على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة، وتتوقع الرخاء المشترك، ومستوى معيشي أساسي ومنافع الحماية الاجتماعية للناس في كل مكان، بما في ذلك أفقر الناس وأضعفهم.

مؤشرات استراتيجية الاتحاد الأوروبي 2020 حيث يتم استخدامها لرصد التقدم نحو هدف الاتحاد الأوروبي المتمثل في "انتشال ما لا يقل عن 20 مليون شخص من خطر الفقر أو الاستبعاد الاجتماعي" بحلول عام 2020 مقارنة بعام 2008.

نلاحظ ارتفاع النسبة في إيطاليا واسبانيا إلى ما فوق 25% وذا راجع للوضع الاقتصادي للبلدين مما قد يؤدي إلى فقدان الإنتاجية الاقتصادية على المدى الطويل من مجموعات كاملة من المجتمع ويعوق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، ويؤدي ذلك إلى استمرار الفقر وبالتالي خلق المزيد من عدم المساواة

✓ **التعليم الجديد**

يقع التعليم والتدريب في صميم استراتيجية أوروبا 2020 ويُنظر إليهما باعتبارهما محركين رئيسيين للنمو والوظائف. لقد حدد الاتحاد الأوروبي التعليم الثانوي العالي على أنه الحد الأدنى المطلوب من التحصيل التعليمي لمواطني الاتحاد الأوروبي. تعتبر المهارات والكفاءات المكتسبة في التعليم الثانوي الأساسي ضرورية للدخول الناجح إلى سوق العمل وكأساس للتعلم مدى الحياة. وبالتالي، لا ينبغي لجميع الفتيات والفتيان الوصول إلى التعليم الابتدائي والثانوي فحسب ، بل يجب أن يكونوا قادرين أيضًا على إكمال دراستهم ، لأن ترك المدرسة في وقت مبكر له تأثير كبير على حياة الناس. قد لا يواجه الأشخاص ذوو المستوى التعليمي المنخفض صعوبات أكبر في سوق العمل فحسب، بل يواجهون أيضًا خطرًا أكبر للفقر والاستبعاد الاجتماعي. في الوقت نفسه، يساعد التعليم والتدريب على تعزيز الإنتاجية ،

جدول رقم 2-13 التحصيل العلمي العالي حسب الجنس 2003-2018

الوحدة : نسبة مئوية

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
لاتحاد الأوروبي	25	27	28	29	30	31	32	34	35	36	37	38	39	39	40	41
بلجيكا	37,7	39,9	39,1	41,4	41,5	42,9	42,	44,4	42,6	43,9	42,7	43,8	42,7	45,6	45,9	47,6
الدنمارك	38,2	41,4	43,1	43,	38,1	38,9	40,4	41,1	41,3	43,2	43,4	43,6	45,7	46,5	48,2	48,4
ألمانيا	25,1	26,8	26,1	25,8	26,5	27,7	29,4	29,7	30,6	31,8	32,9	31,4	32,3	33,2	34,	34,9
إسبانيا	35,1	36,9	39,9	39,4	40,9	41,3	40,7	42,	41,9	41,5	42,3	42,3	40,9	40,1	41,2	42,4
فرنسا	34,8	35,6	37,7	39,7	41,4	41,	43,	43,2	43,1	43,3	44,	43,7	45,1	43,7	44,4	46,2
إيطاليا	13,9	15,6	17,1	17,6	18,6	19,2	19,	19,9	20,4	21,9	22,5	23,9	25,3	26,2	26,9	27,8
المملكة المتحدة	31,5	33,6	34,5	36,4	38,3	39,5	41,4	43,1	45,5	46,9	47,4	47,7	47,8	48,1	48,2	48,8

المصدر :https://ec.europa.eu/eurostat/databrowser10.05.2020 16:45

من خلال تحليل الجدول أعلاه الذي من خلاله تسعى التنمية المستدامة إلى ضمان حصول الناس على تعليم منصف وعالي الجودة في جميع مراحل الحياة، من التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة، وحتى التعليم الابتدائي والثانوي، إلى التدريب التقني والمهني والتعليم العالي. وتهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، من بين أمور أخرى، بإنهاء جميع أشكال التمييز والعنف وأي ممارسات ضارة ضد النساء والفتيات في المجالين العام والخاص. هناك بعض الدول قاربت النسبة 50 % في السنوات 2016،2017 و2018 مثل بلجيكا، الدنمرك ،فرنسا والمملكة المتحدة وهذا التقدم الذي يهدف إليه الاتحاد الأوروبي المتمثل في "زيادة حصة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 34 عامًا الذين أتموا التعليم العالي أو ما يعادلها إلى 40٪ على الأقل" بحلول عام 2020.

- ✓ **تقليل التفاوت**

المؤشر جزء من مجموعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة للاتحاد الأوروبي. يتم استخدامه لرصد التقدم التنمية المستدامة بشأن الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

هدف التنمية المستدامة التي تدعوا الدول إلى تكييف السياسات والتشريعات لزيادة دخل أقل 40 ٪ من السكان والحد من عدم المساواة على أساس الدخل والجنس والعمر والإعاقة والعرق والطبقة والعرق والدين والفرص.

جدول رقم 2-14 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المعدل حسب القوة الشرائية 2003-2018

الوحدة :نسبة مئوية

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
لاتحاد الأوروبي	103	103	103	102	102	102	101	101	101	101	101	101	101	101	101	101
بلجيكا	125	124	123	121	118	116	119	121	119	122	122	122	121	120	119	118
الدنمارك	124	127	127	128	125	127	127	131	129	129	130	129	128	128	129	129
ألمانيا	122	122	120	119	119	118	118	121	124	124	125	127	125	125	124	123
إسبانيا	101	101	103	105	104	102	101	96	93	91	90	91	91	92	93	91
فرنسا	114	112	114	111	110	108	109	109	109	108	110	108	107	106	104	104
إيطاليا	118	114	112	111	109	108	108	106	105	103	100	98	97	98	98	97
المملكة المتحدة	122	123	122	119	115	113	110	111	108	110	111	111	111	109	108	106

المصدر :https://ec.europa.eu/eurostat/databrowser11.05.2020 09:12

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس للنشاط الاقتصادي. يشير إلى قيمة إجمالي الناتج من السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد، ناقص الاستهلاك الوسيط، بالإضافة إلى صافي الضرائب على المنتجات والواردات. يتم احتساب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى متوسط السكان في سنة معينة. يتم التعبير عن الأرقام الأساسية في معايير القوة الشرائية، والتي تمثل عملة مشتركة

تقضي على الاختلافات في مستويات الأسعار بين البلدان للسماح بمقارنات ذات حجم ذات معنى للناتج المحلي الإجمالي.

يتم تقديم القيم أيضًا كمؤشر محسوب فيما يتعلق بمتوسط الاتحاد الأوروبي المقرر أن يساوي 100. إذا كان مؤشر الدولة أعلى من 100، فإن مستوى الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد في هذه الدولة أعلى من متوسط الاتحاد الأوروبي والعكس صحيح. يرجى ملاحظة أن هذا المؤشر مخصص للمقارنات عبر البلاد وليس للمقارنات الزمنية.

وأخيرًا، يتم احتساب مؤشر التفاوتات المعروض لمجاميع الاتحاد الأوروبي كمعامل اختلاف في الأرقام الوطنية. تقدم هذه السلسلة الزمنية مقياسًا لتقارب النشاط الاقتصادي بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

✓ **المساواة بين الجنسين**

يهدف هذا المؤشر إلى ضمان الصحة والرفاه للجميع في جميع الأعمار من خلال تحسين الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل؛ إنهاء أوبئة الأمراض السارية الرئيسية؛ الحد من الأمراض غير المعدية والعقلية. كما يدعو إلى الحد من السلوكيات (المخدرات وتعاطي الكحول والتبغ) وكذلك عوامل الخطر على الصحة البيئية (حوادث المرور والمواد الكيميائية وتلوث الهواء والماء والتربة والتلوث). والشرط الأساسي لتحقيق هذه الأهداف هو التغطية الصحية الشاملة؛ الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية وإلى الأدوية واللقاحات الآمنة والميسورة والفعالة للجميع.

تتحمل الدول الأعضاء المسؤولية الرئيسية عن سياسة الرعاية الصحية الخاصة بها وعن تنظيم الرعاية الصحية الخاصة بها. ومع ذلك، تهدف سياسة التماسك في الاتحاد الأوروبي إلى الحد من التفاوت بين مناطق الاتحاد الأوروبي، وكذلك من حيث وقف الخدمات الصحية. بالإضافة إلى ذلك، فإن السياسة المناخية والبيئية للاتحاد الأوروبي تزيد أيضًا من الصحة والرفاهية.

جدول رقم 2-15 العمر المتوقع عند الولادة حسب الجنس 2003-2018

الوحدة : سنة

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
لاتحاد الأوروبي	78	78	79	79	79	79	80	80	80	80	81	81	81	81	81	81
بلجيكا	78,3	79,	79,1	79,5	79,9	79,8	80,2	80,3	80,7	80,5	80,7	81,4	81,1	81,5	81,6	81,7
الدنمارك	77	78	78	78	78	79	79	79	80	80	80	81	81	81	81	81
ألمانيا	79	79	79	80	80	80	80	81	81	81	81	81	81	81	81	81
إسبانيا	79,7	80,4	80,3	81,1	81,1	81,5	81,9	82,4	82,6	82,5	83,2	83,3	83,	83,5	83,4	83,5
فرنسا	79,3	80,3	80,3	80,9	81,3	81,4	81,5	81,8	82,3	82,1	82,4	82,9	82,4	82,7	82,7	82,9
إيطاليا	80,1	80,9	80,9	81,4	81,6	81,7	81,8	82,2	82,4	82,4	82,9	83,2	82,7	83,4	83,1	83,4
المملكة المتحدة	78,4	79,	79,2	79,5	79,7	79,8	80,4	80,6	81,	81,	81,1	81,4	81,	81,2	81,3	81,3

المصدر: **https://ec.europa.eu/eurostat/databrowser11.05.2020 09:45**

من خلال الجدول يمكن أن نُعرَّف متوسط العمر المتوقع عند الولادة بأنه متوسط عدد السنوات التي يمكن أن يتوقع الطفل المولود أن يعيشها إذا تعرض طوال حياته لظروف الوفاة الحالية (احتمالات الوفاة الخاصة بالعمر) هذا راجع إلى نوعية الخدمات الصحية أذ العمر المتوقع في أغلب دول الاتحاد الاوروبي ما بين 78 و81سنة.

✓ طاقة نظيفة بأسعار معقولة

يتم استخدامه المؤشر لرصد التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة بشأن الطاقة النظيفة الميسورة التكلفة والهدف من إنهاء الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

كما يدعو إلى ضمان الوصول الشامل إلى خدمات الطاقة الحديثة، وتحسين كفاءة الطاقة وزيادة حصة الطاقة المتجددة وتسريع الانتقال إلى نظام طاقة مستدام وموثوق به ومستدام.

جدول رقم 2–16 السكان غير قادرين على الحفاظ على المنزل دافئا بما فيه الكفاية بسبب الفقر2017–2003

الوحدة : نسبة مئوية / أقل من 60٪ من متوسط الدخل المعادل

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
بلجيكا	11,8	9,9	29,	31,	32,8	17,	15,	16,2	20,9	18,7	18,4	18,3	14,8	16,2	20,1
الدنمارك	16,2	14,2	14,5	16,4	18,2	6,	2,8	4,9	7,4	8,4	10,2	5,8	12,7	7,9	6,6
ألمانيا	:	:	13,7	15,	14,9	17,2	16,2	15,7	16,8	14,8	16,5	13,3	12,7	12,4	9,8
إسبانيا	:	17,1	17,1	21,4	17,2	13,1	15,2	15,6	13,2	18,9	15,6	23,5	23,3	23,2	19,4
فرنسا	:	16,5	12,9	15,7	12,8	11,5	15,	15,3	16,9	15,2	17,7	15,	16,3	14,	15,
إيطاليا	:	25,5	26,5	24,4	25,	26,1	26,3	28,	36,1	44,	40,4	38,3	35,9	32,4	29,1
المملكة المتحدة	:	:	11,	9,2	9,1	11,5	11,	11,9	11,4	19,2	21,7	20,2	18,6	14,2	12,4

المصدر :https://ec.europa.eu/eurostat/databrowser11.05.2020 10:10

نلاحظ من الجدول أعلاه نسبة السكان الذين هم في حالة عجز مفروض على البقاء في المنزل دافئا بما فيه الكفاية. يتم جمع بيانات هذا المؤشر كجزء من إحصاءات الاتحاد الأوروبي بشأن الدخل وظروف المعيشة لرصد تطور الفقر والاندماج الاجتماعي في الاتحاد الأوروبي في هي منخفضة نوعا ما إذ لا تتعدى 30% من مجموع السكان وهي مرتبطة بمعدل الدخل الفردي للسكان وما القدرة على تغطية تكاليف الطاقة.

✓ العمل اللائق والنمو الاقتصادي

يتم استخدام المؤشر لرصد التقدم بشأن العمل اللائق والنمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإنه يتصور نموًا اقتصاديًا شاملاً ومستدامًا، لا يترك أحدًا خلفه ولا يضر بالبيئة.

جدول رقم 2-17 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2003-2018

وحدة القياس: 1000 يورو للفرد

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
لاتحاد الأوروبي	24	24	25	26	26	26	25	26	26	26	26	26	27	27	28	28
بلجيكا	31	32	32	33	34	34	33	33	33	33	33	34	34	35	35	36
الدنمارك	42	44	44	46	46	46	43	44	44	44	44	45	46	47	47	48
ألمانيا	29	29	30	31	32	32	31	32	33	33	33	34	34	35	35	36
إسبانيا	23	23	23	24	24	24	23	23	23	22	22	22	23	24	24	25
فرنسا	29	30	30	31	31	31	30	31	31	31	31	31	32	32	32	33
إيطاليا	28	28	28	28	29	28	27	27	27	26	25	25	26	26	26	27
المملكة المتحدة	29	29	30	31	31	31	29	30	30	30	31	31	32	32	32	33

المصدر : https://ec.europa.eu/eurostat/databrowser11.05.2020 10:45

من خلال الجدول نلاحظ أن ترجع عملية احتساب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى متوسط عدد السكان في سنة معينة. يقيس الناتج المحلي الإجمالي قيمة إجمالي الناتج النهائي للسلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة. يشمل السلع والخدمات التي لها أسواق (أو التي يمكن أن يكون لها أسواق) ومنتجات تنتجها الحكومة العامة والمؤسسات غير الربحية.

إنه مقياس للنشاط الاقتصادي ويستخدم عادة كبديل للتطوير في مستويات المعيشة المادية للبلد. ومع ذلك، فإنه ليس مقياسًا كاملاً للرفاهية الاقتصادية. على سبيل المثال، لا يشمل الناتج المحلي الإجمالي معظم الأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر. ولا يأخذ الناتج المحلي الإجمالي في الاعتبار الآثار السلبية للنشاط الاقتصادي، مثل التدهور البيئي.

يتم احتساب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى متوسط عدد السكان في سنة معينة ويستند إلى أرقام مقربة.

✓ معدل الاكتظاظ حسب حالة الفقر

المؤشر معدل الاكتظاظ حسب حالة الفقر جزء من مجموعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة للاتحاد الأوروبي. يتم استخدامه لرصد تقدم التنمية المستدامة التي تجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة، بحيث تتيح الفرص للجميع، مع الوصول إلى الخدمات الأساسية والطاقة والإسكان والنقل والأماكن العامة الخضراء وغيرها، مع تحسين استخدام الموارد والحد من الآثار البيئية .

جدول رقم 2–18 معدل الاكتظاظ حسب حالة الفقر 2003–2018

الوحدة :نسبة مئوية

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
لاتحاد الأوروبي	:	:	:	:	:	:	:	18	17	17	17	17	17	17	16	16
بلجيكا	8,5	4,4	4,	3,6	3,8	4,1	3,9	4,2	2,2	1,6	2,	2,	1,6	3,5	4,	5,7
الدنمارك	7,7	7,5	7,4	7,1	7,4	7,3	7,8	7,3	7,4	7,2	7,9	8,2	8,1	8,2	8,6	9,2
ألمانيا	:	:	6	8	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7	7
إسبانيا	:	14	8	7	6	6	5	5	7	6	5	5	6	5	5	5
فرنسا	:	10	9	8	10	10	10	9	8	8	7	7	7	8	8	8
إيطاليا	:	26	24	25	24	24	23	24	25	26	27	27	28	28	27	28
المملكة المتحدة	:	:	6	6	6	7	7	7	7	7	8	7	7	8	3	5

المصدر :https://ec.europa.eu/eurostat/databrowser 11.05.2020 11:45

من خلال الجدول يمكن قياس نسبة الأشخاص الذين يعيشون في ظروف مزدحمة في الاتحاد الأوروبي. يعتبر الشخص أنه يعيش في منزل مكتظ إذا كان المنزل لا يحتوي على غرفة واحدة على الأقل للأسرة بأكملها بالإضافة إلى غرفة للزوجين، لكل شخص فوق سن 18 عامًا، لزوجين من المراهقين (12 إلى 17 عامًا) سنوات من العمر من نفس الجنس، لكل مراهق من جنس مختلف ولزوج من الأطفال (أقل من 12 سنة)

فنلاحظ ارتفاع النسبة في إيطاليا ما بين 23 و28 %قد تعود لعوامل اقتصادية تمنع دون تجمع الاسر في منازل واحدة وهي متقاربة وثابتة تقريبا في معظم دول الاتحاد ما بين 4 و8% .

✓ الانفاق الحكومي

جدول رقم 2–19 الانفاق الحكومي من المؤسسات الغير ربحية التي تخدم الفرد 2009–2018

وحدة القياس : مليون اورو

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
لاتحاد الأوروبي	68 914,9	69 081,2	69 269,1	69 031,5	67 382	70 007,2	72 266,7	67 871,4	69 742,7	70 074,3
بلجيكا	:	:	:	:	:	1 896,9	1 970,4	1 962,8	:	:
الدنمارك	1 211,6	1 243,9	1 158,2	1 177,5	1 076,6	994,7	1 055,5	1 083,6	:	:
ألمانيا	:	8 576	9 227	9 420	9 554	9 462	9 730	10 817	:	:
إسبانيا	:	7 727,9	6 803,8	5 870,8	5 110,4	5 428,5	5 785	5 433,2	5 703,4	:
فرنسا	11 228,1	11 618,3	11 550,3	11 756,7	12 098,5	11 597,1	11 439,9	11 076,6	:	:
إيطاليا	9 401	8 599	8 397	8 404	7 852	7 206,2	7 126,3	7 123,7	6 854	:
المملكة المتحدة	:	:	:	13 443,5	12 468	13 906,5	15 273,5	13 480,6	:	:

المصدر https://ec.europa.eu/eurostat/data/database01/07/2020 14.05

تعتبر المؤسسات الغير حكومية مثل الجمعيات الخيرية وصناديق التنمية والرعاية الصحية من المساهمين في تحسين مستوى التنمية المستدامة للفرد الاوروبي ففي بريطانيا نجد هذه المساهمات مرتفعة على بقية باقي الدول بلغت في

سنة 2015 اكثر من 15000 م أورو ومتقاربة مع فرنسا ب 11000 م اورو، ونجدها متناقصة جدا في بلجيكا ربما لاعتماد الكلي على الانفاق العام الحكومي في ذلك إذ لا تتجاوز 1200 م اورو.

جدول رقم 2-20 الإنفاق المؤسساتي 2009-2018

وحدة القياس: مليون أورو

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
لاتحاد الأوروبي	137 456,1	140 336,3	143 641,3	144 836,4	142 243,1	147 599,1	149 034	147 837,1	156 194,3	160 612
بلجيكا	:	:	:	:	:	10 303,9	10 051,3	10 243	:	:
الدنمارك	2 216,1	2 300,7	2 443,9	2 533,2	2 765,6	2 658,7	3 196,6	3 118,3	:	:
ألمانيا	:	30 000	32 020	33 968,9	35 612	39 447	40 435	41 118	:	:
إسبانيا	:	8 666,4	8 580,6	7 919	8 471,6	8 201,1	8 805,5	9 489,3	9 794,2	:
فرنسا	17 910,8	18 436,7	19 543,5	20 072,9	20 308,4	20 281,2	19 946,2	20 132,4	:	:
إيطاليا	12 563,1	13 714,5	13 391,3	12 428,2	11 789,1	12 580,6	12 957,4	12 682,3	:	:
المملكة المتحدة	:	:	:	5 721,9	7 265,4	7 709,9	11 297,5	9 080,8	:	:

المصدر https://ec.europa.eu/eurostat/data/database01/07/2020 14.05

تساهم مؤسسات الدول في الاتحاد الاوروبي بشكل كبير في دعم المشاريع المتعلقة براحة المواطن الاوروبي في سبيل تحقيق تنمية مستدامة على غرار فرنسا، ايطاليا وألمانيا بمقدار يتراوح ما بين 12000 و30000 مليون أورو كمساهمات من المؤسسات في هذه الدول مما يجعلهم أكثر رفاه من غيرها من دول العالم ودعمه لمشاريع مستقبلية من خلال زيادة نسبة الانفاق على مدي السنوات من 2009 إلى غاية 2016

المطلب الثالث: دور المؤشرات البيئية في تحقيق تنمية مستدامة في الاتحاد الأوروبي

- ✓ من خلال المؤشرين إيرادات الضرائب البيئية الخاص بالمعايير البيئية والطاقة النظيفة وبأسعار معقولة الخاص بالتنمية المستدامة في الاتحاد الاوروبي من خلال تحليل المعطيات نجد أن هناك علاقة بينهما، أذ فرض الضرائب البيئية تعتبر مداخيل إضافية يتم ادراجها في مخطط الحفاظ على المنزل دافئا فتمثل هذه الايرادات 6 % للسنوات 2003 إلى 2018 من الناتج المحلي الاجمالي في المقابل تسعى دول الاتحاد ايصال طاقة نظيفة وبأسعار معقولة لا تتعدي 60 % من متوسط الدخل المعادل وهي على الاكثر 30%.

- ✓ مؤشر العمل اللائق في التنمية المستدامة وما مدى مساهمته في تقدم العمالة من عمل مريح لا يضر بالصحة ولا البيئة، فنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من خلال السنوات 2003 إلى 2018 في تزايد من 24 ألف إلى 28 ألف يورو كمتوسط في دول الاتحاد.

ما يقابله مؤشر المعايير البيئية المساعدة على العمل المريح دون أضرار حاضرة او مستقبلية إذ لا تتعدى 2 % من أجمالي الناتج المحلي أي لا تنفق على حساب المواطن الاوروبي دون المساس بالمدخول الفردي.

- ✓ نلاحظ ان الاتحاد الاوروبي يساعد الدول على المضي قدما من اجل فرض معايير بيئية صارمة وكذا الساهمة في تحقيق تنمية مستدامة شاملة من خلال تخصيص أنفاق حكومي للمؤشرين والملاحظ أن هذه الاتفاقات متقاربة إلى شكل كبير أي لا توجد انحياز لمؤشر دون الاخر، فمن خلال السنوات 2009 إلى غاية 2018 نلاحظ إجمالي الانفاق الوطني على حماية البيئة بمقدار 2189 مليون يورو، وبجمع الانفاق الحكومي المؤسساتي والغير مؤسساتي خلال نفس الفترة بلغ 2155 مليون يورو، أي أن هناك تقراب كبير جدا وهدا ما يبين نية دول الاتحاد في تحقيق بيئة ملائمة لتنمية مستدامة مستمرة.

خلاصة الفصل

مباشرة بعد نشأة الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية ماستريخت بهولندا سنة 1992م عمل الأعضاء على تنسيق وتطوير سياساتهم الاقتصادية بما يحقق التنمية الاقتصادية للبدان الأعضاء والرفاهية لشعوبها، كما يؤكد الاتحاد أن أهدافه الرئيسية تتلخص في تأسيس مواطنة أوروبية تضمن الحقوق الأساسية والحقوق المدنية والسياسية، إلى جانب العمل على ضمان مبادئ الحرية والأمن والعدل.

يضاف إلى ذلك دعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي من خلال التأسيس لسوق مشتركة وعملة موحدة، وترسيخ أسس التنمية الإقليمية وقضايا حماية البيئة وفي هذا الإطار كانت أهم مبادئ الاتحاد الأوروبي نقل صلاحيات الدول القومية إلى مؤسسات وهياكل الاتحاد، حيث تم توحيد السياسات الاقتصادية للدول.

كما تبني الاتحاد الاوروبي خططا شاملة طويلة المدى لتحقيق التنمية المستدامة خاصة البعد البيئي منها، فاستحدث معايير بيئية صارمة ودقيقة بالرغم من أن الفرد الأوروبي يعتبر ذا رفاه مقارنة بدول أخرى.

خلصنا من خلال هذا الفصل لنتيجة مفادها أن هذه التدابير من شأنها رفع مستويات التنمية المستدامة في دول الإتحاد وتغير النمط الاستهلاكي للمنتجات الخاضعة لمراقبة معايير الجودة لهذه الدول.

الخـــــــــاتمة

أصبحت حماية البيئة والمحافظة عليها إحدى أهم سمات النظام الدولي الجديد، حيث احتلت المعايير البيئية موقعا متميزا في الاتفاقيات الدولية المختلفة، واصبحت مراعاة تطبيقها من أهم الشروط التصديرية لعديد من الاسواق العالمية والمحلية، كما أن احترام البيئة والحفاظ عليها يحسن من سمعة المؤسسة وصورتها وزيادة قدرتها على اكتساب أسواق جديدة ومستهلكين جدد.

اذا تعتبر حماية البيئة ونموها ركنا أساسيا للتنمية ,لأنه بدون تنمية تبقى الموارد غير كافية وبالتالي تتدهور البيئة وهكذا فإن الترابط بين البيئة والتنمية المستدامة واتخاذهما بعدا كونيا هو ما أدى إلى ظهور ما يسمى بالتنمية المستدامة وهي الإيفاء بحاجات الجيل الحالي بدون التفريط في حاجيات الأجيال الأخرى ,وعليه فيمكننا القول أن العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة علاقة طردية أي تأثير وتأثر فالبيئة لا تكون مكتملة إذ لم تكن هناك تنمية مستدامة شاملة لكل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .والتنمية المستدامة لا تكون بدورها كاملة اذ لم تكن في بيئة سليمة نقية.

وبغض النظر على المعايير البيئية واشتراطاتها فإنها تكون كافية بالنسبة للاتحاد الأوروبي والدول المتقدمة من أجل تحقيق بيئة جيدة، أما بالنسبة للدول النامية فتكون قاسية. أما امكانية تطبيقها فليس كل الناس يمكن لهم ذلك وهذا النقص الموجود راجع إلى المعايير والاشتراطات البيئية التي تفرضها دول الاتحاد على المنتوجات مع اجبارية استعمالها التي تعتبر بمثابة أداة ذكية وحاجز حمائي جديد تتستر خلفه الدول الاوروبية ليكون عقب حقيقي أمام الدول النامية.

تطرقنا في هذا البحث إلى فصلين، الأول تمثل في أهم المفاهيم المتعلقة بالمعايير البيئية والتنمية المستدامة أما الفصل الثاني الإجراءات الاقتصادية ودورها في حماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة وكخاتمة لبحثنا سنقدم حوصلة وبعض الاستنتاجات التي توصلنا إليها من محتوى الدراسة التي وضحها الجانب النظري والتطبيقي كالتالي:

النتائج واختبار الفرضيات:

من الناحية النظرية:

النتيجة الاولى: الاشتراطات والتدابير البيئية ما هي إلا مجموعة القوانين والإجراءات واللوائح التي تستعملها الدولة للحفاظ على سلامة البيئة من مصادر التلويث خاصة الصناعية منها، وباختلاف هذه الاشتراطات واستخداماتها، مباشرة كانت أو غير مباشرة، فهي جميعها ذات أهداف نبيلة وتخدم التنمية المستدامة في شقها البيئي إلا أنها قد تؤثر على التجارة الدولية (**وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى**).

النتيجة الثانية: التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساومة على قدرة الاجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم، ويتمثل الفرق بينها وبين التنمية الاقتصادية بشكل عام إلى الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة، والتي تسهم في تعزيز مستوى المعيشة

والصحة الاقتصادية لمنطقة معينة. أيضا تشير التنمية الاقتصادية إلى التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد. **(وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية)**.

النتيجة الثالثة: تتمثل هذه المؤشرات في ضرورة التعامل مع القضايا البيئية والتنمية بطريقة متوازنة تعمل على اشباع الحاجات الاساسية، تحسين مستويات المعيشة للمجتمع، حماية وادارة أفضل بحكمة وعقلانية للأنظمة البيئية، فلا بد من الشراكة العالمية لتحقيق التنمية المستدامة، وتحقق الوعي العالمي والادارة السياسية، ودراسة قضايا التنمية بأبعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومقابلة التحديات، ومتطلبات ومساعدات مالية ومستدامة للدول النامية.

من الناحية التطبيقية: يتم استعمال التدابير البيئية في كثير من دول الاتحاد الاوروبي كذريعة فقط واسلوب حمائي في السياسات الاقتصادية وجوانبها، حماية المعايير البيئية والمحافظة عليها من أهم الشروط التي تخص الاسواق العالمية، وأيضا المؤشرات البيئية الاقتصادية للاتحاد تعطي صورة واضحة على مستوى أداءه الاقتصادي. **(وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة)**.

تهدف استراتيجية الاتحاد الاوروبي الى التحسين المستمر للتنمية المستدامة وجودة الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية ،ومن بين هذه الاستراتيجيات حماية البيئية التي تعتبر من اهم اهداف الاتحاد قبل تحقيق العدالة الاجتماعية و الرفاه الاقتصادي.

التوصيات: تبعا لنتائج البحث نقترح التوصيات التالية

- ✓ ضرورة تطوير بحوث تكميلية بالشكل الذي يؤدي الى اعتماد معايير وأسس ترسي عن طريقها أبعاد الاستدامة الاقتصادية؛
- ✓ ضرورة ضبط المؤشرات التي تدل على المستوى البيئي لاقتصاديات الدول؛
- ✓ ضرورة تطوير المعايير بيئية تفصيلية متكاملة تفعل دور الابعاد البيئية وتحقق مستوي منشود؛
- ✓ إدراج حق الانسان في البيئية والتنمية المستدامة ضمن الحقوق الاساسية في القوانين والدساتير لكافة الدول.

أفاق الدراسة: وكأفاق الدراسة نقترح ما يلي: يمكننا أن نقول بأن هذه الدراسة ماهي إلا محاولة تبقى لها بعض النقائص كما تعتبر بمثابة محاولة أخرى لفتح المجال للبحوث ودراسة أخرى حول هذا الموضوع، الذي يبقى مجاله واسع للدراسة والتعمق في البحث. وفي هذا الصدد يمكننا أن نقترح بعض المواضيع التي ظهرت لنا من خلال هذا البحث نذكر منها:

- **أثر المعايير البيئية على تنافسية الصادرات في الدول النامية.**
- **أثر الالتزام بالمعايير البيئية على تنافسية الصادرات العربية .**
- **اليات تحقيق التنمية المستدامة في ظل التكتلات الاقتصادية .**

قائمة المراجع

قائمة المراجع

- ابتسام فريجي، و ايمان نوار. (2018). دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة -الجزائر- أطروحة ماستر . كاية العلوم الاقتصاديو و التجارية وعلوم التسبير ،فرع العلوم التجارية ، قالمة : جامعة 08 ماي 1945.
- اسيا الوافي. (2007). التكتلات الاقتصادية الاقليمية وحرية التجارة في اطار المنظمة العالمية للتجارة (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية ، بانتة : جامعة الحاج لخظر .
- الطاهر خامرة. (2007). المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة - حالة سونطراك-أطروحة دكتوراه. كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ،قسم العلوم الاقتصادية ، ورقلة : جامعة قاصدي مرباح .
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (2005). *المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية*. الأمم المتحدة.
- إيمان أحمد الشربيني. (2007). نقاط تحليل المخاطر و التحكم الحرجة(هاسب)في قطاع الصناعات الغذائية للإرتقاء بنظام سلامة الغذاء في جمهورية مصر العربية. *سلسلة مذكرات خارجية،معهد التخطيط القومي*(1633).
- بسام أحمد عبد الله البامرني، و علي الجميل سرمد كوكب. (17 جانفي, 2013). دور معايير حماية البيئة في قرارات الاشتثمار -نموذج مقترح لمجافظة نينوي. *مجلة تنمية الرافدين*.
- حدة فروخات. (2009-2010). *استراتيجيات المؤسسات المالية في تمويل المشاريع البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة الجزائر-*. جامعة ورقلة .
- حسين الفتلاوي سهيل. (2006). *منظمة التجارة العالمية*. عمان ، عمان،الاردن: دار الثقافة للنشر و التوزيع.
- حنان هامل. (2013). اليات تحقيق التنمية المستدامة في اطار التكامل الاقتصادي،مذكرة ضمن متطلبات شهادة الماستر . كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير ، قالمة: جامعة 08 ماي 1945 قالمة.
- رجب فتح الله محمود. (2018). الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة في قضايا البيئية. طانطا ، كلية الحقوق ، جامعة طانطا : جامع طانطا مصر .
- رعد حسن الصرن. (2001). *نظم البيئة والايزو14000*. دمشق،سوريا : دار الرضا للنشر.
- زياد شفقان الضرابعة. (2011). *الإتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينيةمن مدريد إلى خارطةالطريق ط1*. عمان الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- زينب راضي عباس، و جمال باقر ماطلك. (2014). المعايير البيئية في اختيار المواقع الحضرية المستدامة. *مجلة المخطط والتنمية*.
- سارة لحمير، و محمد لحسن علاوي. (2016). أثر الانفتاح التجاري على التلوث البيئي لدى دول الكوميسا للفترة 1980-2010. *مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية*.
- سليمة بوعزيز. (2015). السياسات العامة البيئية وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر ،مذكرة ماستر. كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية، أم البواقي: جامعة العربي بن مهيدي.
- شمس الدين شرف. (2005). *تمويل التنمية في ضوء السياسات الاقتصادية واستراتيجيات النمو*.

- صلاح عبد الرحمن الحديثي. (2000). مدخل لدراسة البيئة وعلاقتها بحقوق الانسان والقانون الدولي. (3، المحرر) *مجلة الدراسات القانونـي*.
- عبد الخالق أحمد. (2000). *السياسات البيئية والتجارة الدولية*. مصر: دار النهظة العربية.
- عبد السلام مخلوفي، و سفيان بن عبد العزيز. (2012). إشكالية ضبط المعايير البيئية في التجارة الدولية وتأثيرها على تنافسية الاقتصاد الوطني . *الملتقى العمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية* (الصفحات 1-19). بشار : جامعة بشار .
- عبد العزيز مخيمر. (1986). *دور المنظمات الدولية في حماية البيئة* (الإصدار الطبعة الاولى). القاهرة: دار النهظة العربية.
- عبد الغني حسونة. (2013). الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة. *اطروحة دكتوراه*. كلية الحقوق و العلوم السياسية، بسكرة: جامعة محمد خيضر .
- عبد الكامل بالحبيب. (2019). السياسات التجارية البيئية ودورها في في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الاتحاد الاوروبي 1993-2013. *اطروحة دكتوراه*. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، يسكرة: جامعة محمد خيضر.
- عبد الملك طلعت أديب. (2008). دور التصدير في عملية التنمية. *سلسلة دراسات المعهد القومي للإدارة العلياء*.
- عبد المهيمن ناصر. (2004). *المتطلبات البيئية للمنتجات النسيجية في ظل تحرير التجارة العالمية*. القاهرة،مصر: ورقة علمية مقدمة لوزارة التجارة و الصناعة.
- عبد الوهاب رميدي. (2007). التكتلات الإقتصادية الإقليميةفي عصر العولمة وتفعيل التكامل الإقتصاديفي الدول النامية دراسة تجارب مختلفة،أطروحة الدكتوراه(غير منشورة). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر: جامعة الجزائر .
- عمار عمار. (2008). إشكالية التنمية المستدامة وابعادها. *المؤمر العالمي الدولي*. سطيف: جامعة فرحات عباس.
- فاتح بن نونة. (2008). تحديات الطاقة و التنمية المستدامة . *مداخلة في مؤتمر علمي دولي* . سطيف : جامعة فرحات عباس .
- كمال ديب. (2009/2008). دور المنظمة العالمية للتجارة في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة (مدخل بيئي) أطروحة دكتوراه. كليةالعلوم الاقتصادية فرع نقود ومالية ، الجزائر : جامعة الجزائر.
- كمال كاظم جواد، البطاط كاظم أحمد، و توفيق عباس المسعودي. (2016). تأثير المعايير البيئية في تحديد القدرة التنافسية للصادرات في الإقتصاد المصري. *مجلة الادارة والاقتصاد*.
- محمد حليم منى ابو العطا. (2013). المعايير البيئية والتنمية المستدامة والقدرة التنافسية للصادرات المصرية(اطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،سم الاقتصاد،جامعة القاهرة، مصر: جامعة القاهرة.
- محمد زكي شافعي. (2009). *التنمية الاقتصادية* (الإصدار 2538). القاهرة: دار النهضة العربية.
- محمد عبد القادر. (1999). *مفهوم لتنمية المستدامة* . القاهرة : الاهرام.
- محمد كامل عارف. (أكتوبر, 1989). اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ،مستقبلنا المشترك . *سلسلة عالم المعرفة*، صفحة 441.
- محمد محمود الإمام. (2000). *التكامل الإقتصادي الإقليميبين النظرية والتطبيق*. معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة،مصر: معهد البحوث والدراسات العربية.
- محمد محمود شهاب. (2008). *النمو المسؤول للألفية الجديدة* . القاهرة : مركز الأهرام .
- محمد نبيل الشيمي. (2009). التنمية الاقتصادية في الدول النامية ووسائل تمويلها. *الحوار المتمدن*.

- مدحت أبو النصر، و ياسمين مدحت محمد. (2017). *التنمية المستدامة* . مصر : المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- منى أبو العطا محمد حليم. (2013). المعايير البيئية التنمية المستدامة و القدرة التنافسية للصادرات المصرية. *رسالة دكتورا(غير منشورة)*. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،قسم الاقتصاد، مصر: جامعة القاهرة.
- منير العايب. (2012). أثر تطبيق الاتفاقيات الدولية للبيئة على الصادرات النفطية العربية -حالة الجزائر 1992-2010 (أطروحة ماجيستر). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر : جامعة الجزائر 3.
- *نظام الادارة البيئية وفق متطلبات المواصفة الدولية ISO14004 وامكانية تطبيقه.*
- وزارة التجارة الخارجية. (2003). *مختارات من دليل التجارة البيئية،التحديات البيئية للمصدرين للإتحاد الاوروبي،قطاع الاتفاقات التجارية،وحدة المشاركة الاوروبية.*
- وزارة التجارة الخارجية. (2003). *مختارات من دليل التجارة البيئية،التحديات البيئية للمصدرين للاتحاد الاوروبي،قطاع الاتفاقيات التجارية،وحدة المشاركة الاروبية.*
- وليد عثماني. (2012). العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة في ضوء قواعد القانون الدولي العام(مذكرة ماجستير). كلية الحقوق و العلوم السياسية، وهران: جامعة وهران.
- (s.d.). Consulté le Mai 18, 2020, sur Eurostat: http://ec.europa.eu/eurostat/web/sdi/Indicators
- Bank, t. W. (2020.05.18, 05 18). *the United Nations and other development organisations*. Consulté le Mai 18, 2020, sur the World Bank: http//www.orldbank.org/en/topic/poverty/brief/global-poverty-line-faq
- Brown, L. R. (2003). *Eco-Economie, une autre Economie est possible.* Paris.
- Burgnmeir, B. (2004). *Economie du developpement durable.* Paris: Deback.
- Eurostat. (18.05.2020). Consulté le Mai 18, 2020, sur Eurostat: http://ec.europa.eu/eurostat/web/sdi/Indicators
- krueger, A. O. (1997, january). trade policy and economic development :how we learn. *national bureau of economic research*, p. 57.
- Krueger, A. O. (1997). Trade Policy and Economic Development: How We Learn. *American Economic Review, .National Bureau of Economic Research.* Massachusetts, Vol 87, no 1.
- MCKINNON, R. I. (2003). *Money and Capital in Economic Development.* Washington.D.C: The Brookings Institution.
- *the United Nations and other development organisations*. (s.d.). Consulté le Mai 18, 2020, sur the World Bank: http//www.orldbank.org/en/topic/poverty/brief/global-poverty-line-faq